دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

سامر محمد يونس العبادي

العلاقات الأردنية اللبنانية

في عهد الملك المؤسس عبدالله الأول ابن الحسين

1921 - 1951



العلاقات الأردنية اللبنانية
في عهد الملك المؤسس
عبد الله الأول بن الحسين
1921 – 1951

- **العلاقات الأردنية اللبنانية في عهد الملك المؤسس عبد الله الأول بن الحسين 1921 – 1951**
- **دراسات**
- **المؤلف: سامر محمد يونس العبادي**
- **الناشر: وزارة الثقافة**

عمان _ الأردن

شارع وصفي التل

ص . ب 6140 _ عمّان

تلفون: 5699054/5696218

فاكس: 5696598

بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2021/11/6471)

327.5650562

العبادي ، سامر "محمد أمين"

العلاقات الأردنية اللبنانية في عهد الملك المؤسس عبد الله الأول بن الحسين

1921 – 1951/ سامر "محمد أمين" يونس العبادي.- عمان: وزارة الثقافة 2021.

(272) ص

ر.إ: 2021/11/6471

الواصفات: / السياسة الخارجية// عهد الملك عبدالله// تاريخ الأردن// لبنان// العلاقات الدولية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

- **الإخراج الفني: نسرين العجو.**
- **التدقيق اللغوي: أنس يوسف**

ردمك (978-9957-94-760-6)

دراسات

سامر محمد يونس العبادي

....

العلاقات الأردنية اللبنانية
في عهد الملك المؤسس
عبد الله الأول بن الحسين
1921 – 1951

2021

فهرس المحتويات

المقدمة..9

الفصل الأول

نــشــأة الــبــلــديــن 13

1: تأسيس الدولة منذ عهد الإمارة1921م وحتى الاستقلال 1946م: 15

1 . أ: تأسيس إمارة شرقي الأردن:...15

1 . ب: مؤتمر القدس (28-30 آذار1921م): 17

1 . جـ: أبرز التحديات التي واجهت الإمارة:..18

1 . د: المعاهدة الأردنية البريطانية والقانون الأساسي:....................................20

1 . هـ: الأردن لغاية الحرب العالمية الثانية 1939م:...22

1 . و: أوضاع الأردن في الحرب العالمية الثانية 1939م ولغاية الاستقلال 1946م: 23

2: تأسيس الجمهورية اللبنانية...24

2 . أ: تأسيس دولة لبنان الكبير: 24

2. ب: العهد الجمهوري ولغاية المعاهدة اللبنانية الفرنسية (1926 – 1936م)........29

2 . ب، 1: عهد الرئيس شارل دباس. 29

2 . ب، 2: عهد الرئيس حبيب السعد 31

2 . ب، 3: عهد الرئيس إميل إدة: 32

2 . جـ، لبنان خلال الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.............................34

2 . جـ، 1: لبنان خلال الحرب الثانية:...34

2 . ج، 2: اعتراف فرنسا باستقلال لبنان: 35

2. جـ، 3: الميثاق الوطني والاستقلال اللبناني: 36

مراجع الفصل الأول..38

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية اللبنانية خلال الفترة (1921م-1928م).................................51

1: علاقة التيار القومي العربي بنشأة الإدارة الأردنية: 53

1 . أ، لجوء القوميين العرب إلى شرقي الأردن بعد معركة ميسلون: 53
1 . ب، حزب الاستقلال العربي وأثره في العلاقة بين الأردنيين واللبنانيين:...................54
1 . جـ، دور اللبنانيين في الإدارة الأردنية منذ عام 1921م ولغاية 1924م. 58
1 . د، إبعاد الاستقلاليين ومن ضمنهم اللبنانيون عن إمارة شرقي الأردن: 64
1 . هـ، لبنانيون من غير الاستقلاليين لعبوا دوراً في نشأة الإدارة الأردنية. 65
2: مبايعة الشريف حسين بن علي بالخلافة والموقف اللبناني (مسلمو لبنان): 67
3: الثورة السورية والموقفان الأردني واللبناني منها: 72
3 .أ، أسباب الثورة السورية الكبرى (1925م-1927م) 72
3 . ب، الموقف الأردني من الثورة السورية الكبرى:...73
3 .جـ ، الموقف اللبناني من الثورة السورية: 76
مراجع الفصل الثاني 78

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية اللبنانية (1928 – 1939) 89
أ: الأوضاع السياسية:...91
ب: علاقة الأمير عبد الله بن الحسين بالأدباء اللبنانيين:..94
ج: الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوحدوية (القومية) اللبنانية والعلاقة بينهما: 96
جـ . 1، المؤتمر الإسلامي في القدس:...96
جـ . 2، المؤتمر القومي العربي:...99
د. العلاقات والإلتقاءات في الرؤى العربية بين البلدين(1931م-1936م): 101
د .1، اتفاقيّة نقل جُثث الموتى:...101
د .2، العلاقات بين البلدين (1932م- 1935م) 102
هـ: المعاهدة اللبنانية – الفرنسية والموقف الأردني: 105
و: العلاقات الأردنية – اللبنانية خلال الثورة الفلسطينية (1936م)......................................107
مراجع الفصل الثالث 110

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية الاستقلال اللبناني (1939م ولغاية 1943م) 115
1: موقف البلدين: 117

1 . أ، الموقف الأردني: 117
1 . ب، الموقف اللبناني: 118
2: أثر وحدة الموقف في الحرب العالمية الثانية على العلاقات بين البلدين: 119
3: الموقف الأردني من تحرير لبنان من حكومة فيشي (vechi) والاستقلال اللبناني: 121
4: الاستقلال اللبناني وولادةِ الميثاق الوطني اللبناني 131
والموقف الأردني: 131
5: الميثاق الوطني اللبناني والسياسة الخارجية اللبنانية في عهد الاستقلال: 139
مراجع الفصل الرابع 143

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية اللبنانية من 1943 ولغاية 1947م 149
أ: التمثيل القنصلي: 153
ب: جامعة الدول العربية: 155
ج: الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى: 158
ج. 1: الموقف اللبناني قبل حصول الأردن على الاستقلال. 158
ج. 2: الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى بعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية: .. 163
د: الموقف اللبناني من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية 25 أيار 1946م: 170
مراجع الفصل الخامس 172

الفصل السادس

أثر القضية الفلسطينية على العلاقات بين البلدين(1948) 177
أ: العلاقات الأردنية اللبنانية قبل حرب فلسطين: 179
ب: العلاقات الأردنية اللبنانية ودورهما في الحرب العربية الإسرائيلية: 184
ج: مُؤتمر درعا: (20/ أيار/1948م) 186
د: الهُدنة الأولى 187
هـ: استئناف القتال والدور الأردني واللبناني (9 تموز إلى 18 تموز): 189
و: وَحْدة الضفتين وأثرها على العلاقة بين البلدين: 191
ز: إجراءات الوحدة الأردنية الفلسطينية وأثرها على العلاقة بين البلدين (1950 م): 198
مراجع الفصل السادس 202

الفصل السابع

العلاقة الأردنية السياسية بالمعارضة اللبنانية حتى 1951م 209

1: المعارضة اللبنانية: 211

2: علاقة الملك عبد الله بالمعارضة المعتدلة (كميل شمعون)...212

3: علاقة الملك عبد الله بالمعارضة اللبنانية المتطرفة..215

4: الحزب السوري القومي الاجتماعي: 218

4 . أ، مشروع الحزب: 218

4 . ب، علاقة الحزب بالأردن: 218

4 . جـ، علاقة الحزب بلبنان منذ عودة سعادة إلى لبنان ولغاية إعدامه (1947-1949):.........222

5: اغتيال رياض الصُّلح في عمان:...225

6: أثر اغتيال الملك عبد الله على العلاقة بين البلدين:..228

مراجع الفصل السابع...229

الخاتمة...235

الملاحق 259

المقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ العلاقات الأردنية اللبنانية منذ تأسيس الإمارة عام 1921م، ولغاية عام 1951م، حيث اغتيل رياض الصلح، وتبعه بأربعة أيام اغتيال الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، وهذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر تمثّل مرحلة التأسيس للبلدين.

وتأتي أهمية الدراسة في تاريخ البلدين وعلاقتهما المشتركة؛ لمحاولة الكشف عن الدور الاستعماري في تكريس التجزئة في المشرق العربي، ومحاولةِ إلقاء الضوء على دور الانتداب في الحدّ من محاولات التيار القومي العربي بتحقيق مشروعه، خصوصاً في المرحلة التي أعقبت سقوط المملكة العربية السورية بعد معركة ميسلون في 1920م.

وتقع هذه الدراسة في سبعة فصولٍ، قُسِّمت حسب الحاجة البحثية والضرورات التاريخية للأحداث، فالفصل الأول يتناول نشأة البلدين محاولاً عرض تاريخهما، ومرحلة تأسيسهما، وأهمّ الملامح في كلّ مرحلة من تاريخهما لغاية الاستقلال.

بينما يبحث الفصل الثاني في العلاقات بين البلدين، ضمن ثلاثة محددات رئيسة، أولها دور حزب الاستقلال العربي في تأسيس إمارة شرقي الأردن، محاولاً البحث عن أبرز القوميين اللبنانيين الذين ساهموا في نشأة الإمارة، إلى الدور والأثر الذي تركته الثورة السورية الكبرى على البلدين.

أما الفصل الثالث، فقد تناول قراءة العلاقة بين البلدين، والتي كانت غائبة بشكلٍ مباشر، من خلال تتبع الالتقاءات في الرؤىٰ القومية بين التيارات الوطنية في البلدين، ورصد العلاقة الأردنية للأمير عبد الله مع الأدباء اللبنانيين.

أما الفصل الرابع، فتمّت دراسة تاريخ العلاقات المباشرة بين البلدين، والتي بدأت تتشكّل إرهاصاتها مع بداية الحرب العالمية الثانية، في ضوء طرح الملك عبد الله لمشروعه الوحدوي لأقطار سورية، ومن ضمنها لبنان، والضعف الفرنسي الذي برز جلياً بعد إنشاء حكومة فيشي، ولغاية استقلال الجمهورية اللبنانية.

وعليه، تبدأ معالم العلاقات الأردنية اللبنانية تتضح أكثر، رغم بقاء الأردن تحت الانتداب؛ وذلك لبدء التمثيل الدبلوماسي، وانخراط البلدين في تأسيس الجامعة العربية، وحتىٰ استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، مروراً بالموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرىٰ، وهذا ما يحاول بحثه الفصل الخامس.

ونظراً لما تركته حرب فلسطين في عام 1948 م من أثر علىٰ العلاقة بين البلدين، فقد تناولتها في الفصل السادس؛ لمحاولة رصد المتغيرات والثوابت في العلاقة بين البلدين، والتي وضعها ضمّ الضفة الغربية للأردن في حالة يسودها شيء من التوتر والخلاف، خصوصاً في ظلال الهاجس اللبناني من مشروع سورية الكبرىٰ.

ويتناول الفصل السابع علاقات الملك عبد الله بالمعارضة اللبنانية، والتي تفسّر أسباب التوتر والتقارب والتضاد في كثيرٍ من الأحيان، التي بحثتها الفصول السابقة، وختم هذا الفصل باغتيال رياض الصلح – والذي تحوّل لصفوف

المعارضة بعد خروجه من الحكم – في عمان، وإنتهاءً بأثر اغتيال الملك عبدالله في القدس.

إنَّ هذه الدراسة ما هي إلا محاولة متواضعة لبحث تاريخ العلاقة بين الأردن ولبنان، ووضع الباحث فيها كلَّ جهده محاولًا اجتياز الطريق إلى آخره، رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهته، والتي من أهمها: غياب الوثيقة، ففي زيارته لبيروت محاولاً تقديم جهده للاسترشاد بوثيقة تخدم الدراسة، لكن هو قدر الباحث في التاريخ العربي، بأن يجد هذا الشحّ الكبير في ما يعينه على كتابة تاريخ شعبه وأمته، فالمكتبة الوطنية اللبنانية تعرّضت لحريق خلال الحرب الأهلية أتى على كلّ ما فيها، والجامعة اللبنانية تفتقر مكتبتها للتنظيم والترتيب، وما أعان الباحث هو المراجع وما بحثه في الصحف في الجامعة الأمريكية في بيروت، وفي ظلّ غياب الوثيقة، فإنَّه لجأ إلى الصحف والمصادر والمراجع، والصعوبة الأخرى التي واجهت الباحث، هي المدة الزمنية الطويلة التي اختارها.

وأخيراً أشار الباحث إلى تقسيم فصول الكتاب التي قد خضعت للأحداث التاريخية التي تعتبر مراحلَ مهمةً في صياغة تاريخ العلاقات بين البلدين، وحسب المادة التاريخية المتوفرة، وهذا العمل ككلّ الأعمال، فيه كثير من النواقص، ولا يدّعي الكمال، ولكنَّه محاولةٌ أولى لرصد تاريخ العلاقات بين البلدين حسب ما اطلع الباحث عليه، حيث يلقي الضوء على متغيرات كثيرة شهدها المشرق العربي خلال فترة الثلاثة عقود التي يبحثها هذا الكتاب، والتي يتطلع إلى كلّ ملاحظة يقومها أو يغنيها فيزيده قيمةً.

وخير الكلام كلام الله تعالى إذ قال في منزل كتابه بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ ﴾ فكل قراءةٍ اليوم خصوصاً في التاريخ العربي، هي حاجة لأجل أن نتقارب أكثر، وننفض عنّا عباءة الربيع التي أنهكت وأتت على أحلامٍ كبيرةٍ.

المؤلف

سامر محمد يونس العبادي

الفصل الأول

نــشـــأة الــبــلــديــن

الفصل الأول
نـشـأة الـبـلـديـن

1: تأسيس الدولة منذ عهد الإمارة1921م وحتى الاستقلال 1946م:

1 . أ: تأسيس إمارة شرقي الأردن:

بَعد أن تمَّ احتلال فرنسا لسورية، واضطرارِ المَلك فيصل[1] للخُروج مِنها بتاريخ 31 آب 1920م، وذلك إثر هزيمةِ جيش المملكةِ العربية السُورية بِدمشق في مَعركةِ مَيسلون[2]، ترتّب على ذلك قُدوم الأمير عبد الله بن الحسين من الحِجاز قاصداً سورية، ورافعاً شِعار تحريرها من الفرنسيين، بناءً على طلب زُعماء الحركةِ القومية العربية الذين عَملوا مع الملك فيصل في دمشق، ولجأؤوا إلى شرقي الأردن، إضافةً لمناشدات بعض شيوخ قَبائل شرقي الأردن للشريف الحسين بن علي[3]، وكان مِن أهدافِ الأمير القيامُ بحركةِ تَحرّرٍ عربيّةٍ ضِدَّ ما فُرض على سوريا من قبل الانتداب الفرنسي، ومع مَسيرِ الأمير عبدالله لِسورية، كانت مَدينة معان أولى المُدن التي وصلها، وذلك في 21 تشرين الثاني1920م، وأَعلنَ أنَّ الغايةَ مِن مجيئهِ وتقدّمه هو الدِفاعُ عن سورية، وطَردُ الاستعمار الفرنسي منها، وذلك من خِلالِ منشورٍ أصدره[4]، وقد كانت الحالةُ السياسية في المنطقة قد تقرّرت ما بين فرنسا وإنجلترا بموجب اتفاقياتٍ وتفاهماتٍ أبرزها: اتفاقيةُ سايكس بيكو منذ عام1914م، والتي قسّمت أراضي السلطة العثمانية، وبموجبها أخضعت منطقة المشرق العربي لمناطق نفوذٍ عسكري ما بين فرنسا وبريطانيا، وتأكّدت هذه

الاتفاقية في مؤتمر سان ريمو عام1920م، الذي عقده الحلفاء واليابان، وفيه رسمت معالم معاهدة الصلح مع تركيا، وأَضفت الشرعية على وعد بلفور Pulfor عام1917م، ولم يأخذ المجتمعون بعين الاعتبار مبادئ ولسن Wilson ومراسلات الحسين – مكماهون Mechmahon، فوُضع المشرق العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، وتمَّ دمج وعد بلفور بصكّ الانتداب على فلسطين[5].

أما بالنسبة لشرق الأردن فقد عاشت حتى لحظة وصول الأمير لها بحالة سياسية منقسمة؛ لما خلّفه انهيار المملكة العربية السورية من فراغٍ سياسيّ كبيرٍ، حاولت بريطانيا ملأه من خلال السماح بقيام حكومات محلية مستقلة، متمايزة في نضجها السياسي، ولم تلتفت بريطانيا لرعايتها إلا بمقدار المشورة الإدارية، وبما يضمن استقرارها[6]، ورغم هذه الحالة السياسية المضطربة، إلّا أنَّ الأمير واصل تقدّمه شمالاً، رافعاً شعار التحرير الذي أكسبه التعاطف والشعبية، فوصل عمان في 2 آذار 1921م، شارعاً بالاتصال مع أهالي منطقة شرقي الأردن والقوميين المناضلين ضد الانتداب الفرنسي، الذين لجأوا إلى شرقي الأردن بعد هزيمتهم في سورية[7]، وقد أقلقت بريطانيا دعواتُ الأميرِ التحريرية لسورية، وأبدى الفرنسيون استيائهم، وتباينت ردّة الفعل بينهما، فبالنسبة لفرنسا عملت على تعزيز قواتها الحدودية الجنوبية، مطالبةً بريطانيا باتخاذ المناسب إزاء تقدّم الأمير صوب سورية شمالاً[8]، واختارت بريطانيا مفاوضة الأمير، فوصوله عمان قد تزامن مع ترتيبات وزارة المستعمرات البريطانية لعقد مؤتمر في القاهرة؛ للبحث في حالة مناطق الانتداب البريطاني وترتيبها السياسي، وأعبائها المالية.

وقد تلقّىٰ الأمير لدىٰ وصوله عمان رسالةً من الشريف الحسين، يخبره فيها بضرورة مقابلة المستر ونستون تشرشل Winston Churchel[9] وأخرىٰ من هربرت صموئيلHerbert Samouel[10] تؤكد علىٰ ضرورة مقابلة الوزير البريطاني في القدس؛ لبحث المسائل المتعلقة بالحالة السياسية للمنطقة[11].

1 . ب: مؤتمر القدس (28-30 آذار1921م):

يعتبر هذا المؤتمر هو البداية الحقيقية لتأسيس إمارة شرق الأردن؛ لما جاء فيه من تسوية معقودة بين فرنسا وبريطانيا والعرب، بقيادة الأمير عبد الله، وفي اللقاء الذي جرىٰ في القدس بين الأمير عبدالله بن الحسين وونستون تشرشل، وحضره مستشاره الخاص عوني عبد الهادي[12]، وعدد من قادة حزب الاستقلال العربي، الذين قدموا لشرق الأردن ورافقوا الأمير، تمخّض عن هذا الاجتماع اتفاق أبرز نقاطه:[13]

1. إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله.
2. تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً.
3. تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.
4. تساعد بريطانيا هذه الحكومة لتوطيد الأمن.
5. تنشئ بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان وزيزياء.
6. تحافظ هذه الحكومة علىٰ حدود كلٍّ من في سوريا وفلسطين من كلّ اعتداء.
7. تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقة بين الأمير وفرنسا.

8. مدة الاتفاق ستة أشهر.

وبناءً على هذه المقرّرات، كُلِّف رشيد طليع[14] بتشكيل أول حكومة، وذلك في 11 نيسان1921م، وقد اختير أعضاء هذه الحكومة من المنتسبين إلى حزب الاستقلال العربي، والمنبثق عن (الجمعية العربية الفتاة)، ولذا نلحظ الطابع العروبي المعبر عن هذه الحكومة (أو الإدارة)[15]، وانتدبت الحكومة البريطانية المستر جوليون إبرامسون J. Abramson إلى عمان ليشغل وظيفة المعتمد البريطاني بإمارة شرقي الأردن، كما قامت بتقديم معونة مالية لإنشاء قوة عسكرية قوامها (1250) رجلاً، إضافةً لعدد من المعدات العسكرية للسيطرة على الأمن، وعليه بدأت مظاهر الدولة تتجلى من خِلال القرار الذي اتخذه مجلس المشاورين، (وهو الاسم الذي أطلق على الإدارة الأولى)، وذلك بقراره بأن تتألف إمارة شرقي الأردن من ثلاثة ألوية، هي: إربد، السلط، الكرك، وقرار لتنظيم ميزانية عامة لتسعة أشهر اعتباراً من شهر نيسان 1921م[16].

1 . جـ: أبرز التحديات التي واجهت الإمارة:

لقد واجهت الدولة في المرحلة الممتدة من التأسيس حتى توقيع المعاهدة مع بريطانيا عام (1928م)، تحدياتٍ أمنيّةً وداخليّةً وخارجيّةً، أبرزها:

1- محاولة اغتيال الجنرال غورو Gourd[17]: في23حزيران1921م، واتُّهمت عناصر حزب الاستقلال الوافدة إلى شرقي الأردن بها، مما استدعى إهتزاز ثقة بريطانيا بالكيان الجديد، وبرجالات الإدارة في الإمارة[18]، لذا بدأ الإنجليز

بالضغط على الأمير عبد الله باتجاه الحَدّ من نفوذ أعضاء حزب الاستقلال في الإدارة الأردنية الناشئة[19].

2- عصيان الكورة في أيار عام1921م: والذي سبّبته الخلافات على التطبيقات الإدارية التي ألحقت الكورة بإربد، وسوء تقدير الموقف من قبل متصرف الكورة، وقد خشي أن يمتدّ هذا العصيان إلى ثورة، ولكن تمَّ إخماده بتعزيزات عسكرية حكومية من قبل بريطانيا[20].

3- تمرد قبيلة العدوان (1923م): رأى زعيم قبيلة العدوان الشيخ سلطان العدوان وبصفته زعيماً عشائرياً، أنَّ له الحقّ في إبداء الرأي بأمور البلاد العامة، إضافةً إلى امتعاضه من الإمتيازات الممنوحة لقبيلة بني صخر، ولضعف الإدارة العامة للبلاد، فاحتجَّ العدوان على الأوضاع السياسية في البلاد، وتبنّى مطالب تتضمن الاشتراك في الحكم، وترتّب على هذا الاحتجاج تغيير وزاري جاء بحسن خالد أبو الهدى رئيساً لمجلس النظار، (واستبدل الاسم من مجلس الوكلاء إلى مجلس النظار) [21].

4- غزوات الوهابيين (1921 – 1924م): وهذهِ الغزوات تعدٍّ بالغُ الخطورة على الإمارة؛ وذلك لعمقها الجغرافي داخل حدودها، ولعدم مقدرة الدولة على فرض الأمن وحماية السكان، وقد وصلت ذروتها في آب 1924م، باشتراك الطيران البريطاني في إبعادها، إضافةً لدور قبيلة بني صخر والعدوان والعجارمة، وعشائر البلقاء وبني حميدة، التي اتّحدت في مواجهتها[22].

1 . د: المعاهدة الأردنية البريطانية والقانون الأساسي:

رغم التحديات التي واجهت إنشاء الإمارة، فإنَّ الأمير استطاع إقناع بريطانيا باستثناء شرقي الأردن من بعض موادّ صكّ الانتداب على فلسطين، وصدر القرار البريطاني بتاريخ 16 أيلول 1922م باستثناء شرقي الأردن من الهجرة اليهودية، وحُدّدت حدود الإمارة الشرقية من خليج العقبة مروراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن، التقاءً بنهر اليرموك[23]، وأعلن استقلال الإمارة في 25 أيار 1923م، وذلك بعد قيام الأمير بزيارةٍ لبريطانيا، وتألفت الإمارة من ست مقاطعات هي: عمان، الكرك، مأدبا، السلط، جرش، وإربد[24]، وامتازت الفترة ما بين (1921م) ولغاية (1928م) بعدم الاستقرار؛ بسبب تفرّد المعتمد البريطاني في القرار، وأقرّت بريطانيا تحت ضغط لجنة الانتدابات في عصبة الأمم التقدم بمعاهدة مع شرقي الأردن، وُقِّعت بتاريخ 20 شباط 1928م، وأبرز ما تضمنته المعاهدة:

1- قيّدت العلاقات الخارجية للإمارة، ووضعتها تحت الإشراف البريطاني؛ وذلك بموجب المادة الخامسة، والتي نصّت على: "معاهد صاحب السمو الأمير أنَّه ينقاد بمشورة صاحب الجلالة البريطانية مسوقةً إليه عن طريق المندوب السامي لشرق الأردن، في جميع الشؤون المختصة بعلاقات شرق الأردن الخارجية".

2- فرضت المعاهدة رقابةً بريطانية على تعيين الموظفين الذين لا يحملون جنسية شرق الأردن.

3- فُرِضت الرقابة على القوات المسلحة بكلِّ ما يتعلق بشؤونها.

4- قيّدت الموازنة وأخضعتها للمندوب السامي.

5- جعلت من معاهدات تسليم المجرمين الموقعة بين بريطانيا وغيرها من الدول ساريةً على شرق الأردن[25].

ولإضفاء الشرعية على المعاهدة، فقد جرى العمل على وضع القانون الأساسي (الدستور)، والذي تكوّن من مُقدمة تناولت تحديد عمان عاصمةً للإمارة، ومواصفات الراية الأردنية، وفصول تناولت: حقوق الشعب، حقوق الأمير، التشريع، الإدارة، المجلس التشريعي ومدة عضويته ثلاثة أعوام، يكون فيه أعضاء المجلس التنفيذي (الحكومة) أعضاءً في المجلس التشريعي[26].

وبناءً عليه، أُجريت انتخابات أول مجلس تشريعي من عمر الإمارة، وعُقدت أولى جلساته في 20 نيسان 1929م، وتألّف من (16) عضواً منتخباً عن ست دوائر انتخابية، هي: عجلون، البلقاء، الكرك، معان، بدو الشمال، وبدو الجنوب. وأقرّ المجلس المعاهدة الأردنية البريطانية في 6 حزيران 1929م، رغم المعارضة الشعبية لها، ورفض صيغة الانتداب[27]، والتي تجسّدت على شكل مؤتمرات شعبية، حيث عُقد مؤتمر وطني في عمان بتاريخ 25 تموز 1928م، وترأس هذا المؤتمر الشيخ حسين الطراونة[28]، وصدر عنها الميثاق الوطني، وأبرز ما تضمّنه[29]:

1- عدم الاعتراف بمبدأ الانتداب، والمطالبة بحكومة دستورية، واستقلال الإمارة بحدودها الطبيعية المعروفة.

2- استنكار وعد بلفور واعتباره مخالفاً بريطانيا ووعودها للعرب.

3- استنكار كافة الأمور المترتبة على الإمارة جرّاء المعاهدة الأردنية البريطانية: مالياً وإدارياً وتشريعياً.

1 . هـ: الأردن لغاية الحرب العالمية الثانية 1939م:

استقرّ شكل النظام السياسي الأردني في هذه الفترة، وتحدّدت أطره السياسية من خلال القانون الأساسي، في حين بقيت المعارضة تحمل التطلعات الوطنية بالاستقلال، والتخلّص من سلطة المعتمد البريطاني، وقد جرت انتخابات المجلس التشريعي الثاني في 1حزيران1931م، وبقيت شعارات تعديل المعاهدة طاغيةً على هذه الفترة سياسياً حتى 2 حزيران 1934م، حين طرأ تعديل على المعاهدة مع بريطانيا بما يمنح الحكومة صلاحيات أكبر[30].

وشهد المجلس التشريعي الثالث والمنتخب في 1 تشرين الثاني1937م التأكيد على الدستورية والصلاحيات الحكومية نسبةً لما كان عليه الوضع السياسي سابقاً، من تَغول المعتمد البريطاني، واستبدل المجلس التنفيذي بمجلس وزراء منح الدولة الأردنية المقدرة على التحرك، وجرى هذا بناءً على تعديلات لبنود المعاهدة والقانون الأساسي، تضمّنت استحداث وزارات جديدة في وزارة توفيق أبو الهدى[31]، والمُشكلة في 6 آب1939م، وهي وزارات: الدفاع والداخلية والتجارة والزراعة[32].

أما عن الأحزاب السياسية في هذه المرحلة، فمن أبرزها: حزب الاستقلال العربي[33]، والذي لعب أعضاؤه دوراً كبيراً في الإدارة الأردنية، وحمل شعار العمل ضد الانتداب الفرنسي على سورية[34]، وحزب أُم القرى المناوئ لحزب

الاستقلال[35]، وحزب الشعب الأردني الذي انتقد أسلوب إدارة البلاد وتغول الإنجليز، والقادمين من خارج الإمارة على الإدارة العامة، وعمل أعضاء هذا الحزب على تأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، والذي لعب دوراً حاسماً في مسيرة الحركة الوطنية الأردنية، وشكّل معارضةً في الخارج مثّلها الحزب الوطني الأردني بدمشق بزعامة الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة[36]، وحزب التضامن الذي طالب بالتخلّص من الإنجليز[37].

وفي عام 1938م وصل تعداد سكان شرقي الأردن (300,000 تقريباً) وازدادت مسؤولية الحكومة، وبقي معظم سكان شرقي الأردن يعتمدون على الزراعة وتربية الأغنام والإبل، وبدأت بعض العشائر تستقرّ متخليةً عن أسلوب حياة البادية، ووصل عدد القرى إلى (200) قرية[38].

1 . و: أوضاع الأردن في الحرب العالمية الثانية 1939م ولغاية الاستقلال 1946م:

أعلن الأمير عبد الله تضامنه ووقوفه لجانِب الحلفاء في الحرب العالية الثانية، وفي برقيته المؤرخة بتاريخ 3 أيلول1939م إلى الملك البريطاني (جورج السادس)، أكّد وقوف الإمارة إلى جانب بريطانيا، وقد تعزّز هذا الموقف بقرار الحكومة بتاريخ 16 أيلول1939م، بإقرار حالة الطوارئ في البلاد وإعلان الحرب على ألمانيا[39].

وإجمالاً بقي الوضع السياسي في البلاد هادئاً خلال العام الأول من الحرب، إلا أنّه بعد احتلال قوات ألمانيا لفرنسا، وتشكيلهم حكومة موالية لهم عُرِفت

بحكومة فيشي Vachy، وإعلان المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان تأييده لها، خَشيت بريطانيا على مصالحها، وشرعت بالإعداد لعمليات حربية شمالي الأردن، وفي 21 حزيران 1941م ساعد الجيش الأردني القوات البريطانية بتحرير بعض مناطق البادية السورية[40].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة في 25 نيسان1945م، أعادت الحكومة الأردنية طلبها من بريطانيا في مذكرة مؤرخة في 27 حزيران 1945م، مطالبتها بالمفاوضات معها لإعلان الاستقلال، واعترفت بريطانيا باجتماع لهيئة الأمم بتطور الأردن لمستوى ينهي نظام الانتداب، ووافقت لندن بتاريخ 22 آذار 1946م على معاهدة أردنية بريطانية تعترف باستقلال شرقي الأردن وسيادتها[41].

واتخذ المجلس التشريعي في جلسته بتاريخ 22 أيار1946م، قراراً بتعديل القانون الأساسي ليعمل بالتعديلات منذ 25 آذار 1946[42]، وجرت مراسم إعلان الاستقلال ومبايعة الأمير عبد الله ملكاً على أساس النظام الملكي النيابي، وأقرّت التعديلات من قبل المجلس ليصبح اسم الدولة بعد إقرار الدستور المملكة الأردنية الهاشمية[43].

2: تأسيس الجمهورية اللبنانية.

2 . أ: تأسيس دولة لبنان الكبير:

استجابةً للالتقاء ما بين قوة الانتداب الفرنسي والمطالبات المسيحية (المارونية خصوصاً) بإنشاء دولة لبنان الكبير ذات الطابع المسيحي الانفصالي عن الداخل السوري، خصوصاً في ظلّ الأجواء القومية الوحدوية التي وفّرتها إرهاصات

القومية العربية، مروراً بالثورة العربية الكبرىٰ، وحتىٰ إنشاء مملكة فيصل، التقىٰ التيار الانفصالي اللبناني (ذو الطابع المسيحي الماروني) مع الانتداب الفرنسي في رؤيتهم لتأسيس دولة لبنان[44]، أو ما سُمِّي بلبنان الكبير[45].

وبالفعل أصدر الجنرال غورو Gourd عدة قرارات أهمها القرار رقم (299) في 3 آب 1920م، ونصَّ علىٰ: "فصل الأقضية الأربعة: حاصبيا[46] راشيا[47] البقاع[48] وبعلبك[49]، وضمّها إلىٰ جبل لبنان"، وتبعه بقرار ينهي الوجود الإداري لولاية بيروت (كما حدّدتها الدولة العثمانية)، ثم قرار ينهي الوجود القانوني لمتصرفية جبل لبنان، وذلك في 31 آب 1920 م[50]، ويعتبر قرار الجنرال غورو رقم (318)، والمعلن من قصر الصنوبر في بيروت هو الأهمّ، ذلك أنَّه بموجبه أخرج لبنان إلىٰ الوجود إدارياً وسياسياً، وتَكوّن هذا القرار من: مُقدمة وثلاث مواد، ونصّت المقدمة علىٰ "أنَّ لبنان يُعاد إلىٰ حدوده الطبيعية، وسيستطيع بصفته دولة أن يحقّق البرنامج الذي خطّطه لنفسه"، ونصّت بقية مواده علىٰ أن تُشكّل حكومة باسم دولة لبنان الكبير، وتشتمل علىٰ:

أ- منطقة لبنان الإدارية الحالية (أي جبل لبنان).

ب-وعلىٰ أقضية بعلبك وراشيا وحاصبيا، وذلك وفقاً للأوامر الصادرة في القرار رقم (299).

ت-علىٰ أراضي ولاية بيروت، التي فُصِلت عنها، وكما يلي: صيدا ما ألحق منها بفلسطين وسنجق بيروت، وقسم من سنجق طرابلس، ويشمل: أراضي قضاء عكار وقضاء طرابلس، وقسم من الضنية والمنية، وقسم من قضاء حصن الأكراد.

ووُضِع هذا القرار الذي بموجبه برزت الملامح الجغرافية لحدود دولة لبنان، ابتداءً من تاريخ إعلانه في 1 أيلول1920[51]، وفي نفس يوم إعلان دولة لبنان الكبير، أصدرت المفوضية الفرنسية قراراً من (40) مادة حدّدت التقسيمات الإدارية وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتمّ بموجبه تقسيم لبنان إلى أربع مُتصرفيات، هي: لبنان الشمالي، والجنوبي، إضافة إلى البقاع وجبل لبنان، وبلدتين منفصلتين في بيروت وطرابلس، وقُسِّمت إلى(12) قضاء، ومديريات أصغر، وأنيطت السلطة التنفيذية بيد مسؤول فرنسي يُدعى حاكم لبنان الكبير، ويتبع المفوّض السامي الفرنسي في سورية ولبنان[52].

وترتّب على هذه الإجراءات إعادة تنظيم قوات الدرك وفصائل الشرطة[53]، ومن الناحية الإدارية، فقد شُكِّل مجلس تنفيذي يكون مدراء دوائره لبنانيين، وعُيِّن له مستشارون فرنسيون لهم السلطة الفعلية، وشكّل الجنرال غورو مجلساً إدارياً مكوّناً من (15) عضواً، بينهم خمسةٌ مسلمون وعشرة مسيحيون، ثم وسّعه إلى (17) عضواً حسب الآتي:

المسيحيون	المسلمون
6 موارنة	4 سنة
3 أرثوذكس	2 شيعة
1 روم كاثوليك	1 دروز

وللانسجام بين أعضاء هذه اللجنة وسعيها لكسب المزيد من الصلاحيات باتفاق أعضائها، أصدر غورو قراراً في 9 آذار 1922م، يقضي بحلّها واستبدالها بمجلس تمثيلي[54]، مكون من (30) عضواً موزعين على النحو التالي:

المسيحون	المسلمون
10 موارنة	6 سنة
4 روم أرثوذكس	6 شيعة
1 كاثوليك	2 دروز
1 أقليات	ـ

ووزّع أعضاؤه ما بين منتخبين ومعيّنين، وتدخلت سلطات الانتداب الفرنسي في الانتخابات لصالح نجاح المرشحين الأقرب لسياستها والموالين لها، ومخضعةً قرارات المجلس إلى موافقة الحاكم العام، ليصار تنفيذها[55]، وفي عام (1925م) دُعي إلى انتخابات جديدة للمجلس التمثيلي الذي قام بتشكيل لجنة مهمتها الأساسية صياغة مشروع الدستور، وسُمّيت لجنة إعداد القانون الأساسي (أو لجنة الدستور)، وتألّفت من (13) نائباً ومستشاراً قانونياً، معيّنين من قبل المفوضية الفرنسية، وشرعت هذه اللجنة بصياغة الدستور مستأنسةً برأي أعيان البلاد من خلال توزيع (12) سؤالاً عليهم، تتضمن تحديد شكل الحكم الذي يرغبون فيه، ومسألة الطوائف وتمثيلها، ولم تتلقَّ اللجنة أيَّ اهتمام أو ردّ، من قبل معظم أعيان الطائفة الإسلامية، والذين قاطعوا هذه الإجراءات احتجاجاً على إلحاقهم بلبنان، وفصل مناطقهم عن الداخل السوري.

ورغم ذلك عقد المجلس جلسةً خاصة أقرّ فيها الدستور بعد مناقشته في 23 أيار 1926م، وحضرها المفوض السامي الفرنسي هنري جو فنيل Henri de Jouvenel[56]، والذي أعلن الدستور وحدّد شكل النظام السياسي، وهو "جمهوري"، وتكوّن هذا الدستور من (102) مادة، أبرز سماته هو: صياغة

مفاهيمه على أساس طائفي، وجاء شكل الحكم جمهورياً بالشكل، ولكنَّه بعيد عن النظم الديمقراطية؛ لما منحه الدستور من صلاحيات واسعة للرئيس الذي يخضع لأوامر المفوض الفرنسي[57]، وتحدّد شكل الراية اللبنانية[58]، وبهذه الإجراءات أُعلنت الجمهورية اللبنانية كأول جمهورية في المشرق العربي.

ولكن تواصلت الاحتجاجات من قبل القوميين اللبنانيين والرافضين لمبدأ وجود كيان لبناني منفصل عن داخله السوري، ومعظم هذه الاحتجاجات جاءت من قبل الطوائف الإسلامية[59].

ولكن تعاون التيارات الانفصالية المتمتعة بامتيازات كبيرة ضمن الجمهورية اللبنانية، والتي كان لها مصلحة وامتياز بخروج كيان لبنان السياسي، وفصل بعض مناطقة عن سورية والمدعومة من قبل الانتداب الفرنسي، ودعمت وجود الكيان السياسي والجغرافي اللبناني الذي أُعلن على شكل جمهورية، ويذكر أنَّه خلال الفترة (1920 إلى 1926م) تعاقب على منصب لبنان الكبير أربعة فرنسيين، وهم[60]:

1) الكابتن جورجترابو G.trabaud(1920 م – 1923 م).

2) المستر بريفا أوبوار B.aubouard (1923–1924 م).

3) الجنرال فاندنبرغ Vendenberg (1924م – 1925 م).

4) المسيو ليون كايلا LeonCayla(1925– 1926 م).

2. ب: العهد الجمهوري ولغاية المعاهدة اللبنانية الفرنسية (1926 - 1936م)

2 . ب، 1: عهد الرئيس شارل دباس.

كان أول عمل قام به البرلمان اللبناني بعد إعلان الجمهورية، هو انتخاب شارل دباس[61] بمنصب رئيس الجمهورية، وذلك في 26 أيار1926م، ولمدة ثلاث سنوات، ولكنَّ رئاسته امتدّت إلى سبع سنوات وسبعة أشهر؛ وذلك بسبب تجديد المفوض السامي الفرنسي له إلى 2 كانون الثاني 1934م[62]، أما سبب الاختيار الفرنسي لشارل دباس، فهو لتخفيف حِدة المعارضة الطائفية في البلاد، ولنفي الاتهام الموجّه لهم بمنحهم للمسيحيين الموارنة امتيازات كبيرة على حساب الطوائف الأخرى، ذلك أنَّ الدباس ينتمي للطائفة الأرثوذكسية، وقد رأت فيه السلطات الانتدابية أكثر قبولاً لدى الطوائف المسلمة من أيّ مسيحي ماروني آخر، إضافةً لكونه مقبولاً لدى التيار الاستقلالي المسيحي (الماروني)، والمؤمن باستقلال لبنان ضمن حدود عام1920م[63]، كما أعلنها الجنرال غورو.

وامتازت هذه الفترة ببروز تيارات فكرية لبنانية، تختلف بآرائها حول لبنان وشكله السياسي وحدوده، ويمكن إجمالها في ما يلي:

1- تيار رأى في لبنان وطناً قومياً مسيحياً، وقد بقي متخوفاً من أدبيات الفكر القومي العربي ومشاريعه الوحدوية، التي من الممكن أن تضمّ لبنان إلى حدودها، وأبرز من مثّل هذا التيار، هو ما دعي بالكتلة الوطنية، والتي ترأسّها إميل إدة[64]، والبطريركية المارونية[65]، والذي بقي مؤمناً بأنَّ لبنان وطن لمسيحيي الشرق، مرتبط بفرنسا وغير معني بالداخل السوري والعربي.

2- تيار رأىٰ بإمكانية الوصول إلىٰ تسوية بين جميع الطوائف اللبنانية من مسلمين ووحدوين – (أي داعين للوحدة مع سورية) – ومسيحيين انفصاليين؛ (أي يدعون للانفصال عن الداخل السوري ويوالون فرنسا)، وضرورة مشاركة كافة الاتجاهات في بناء الدولة، ورأىٰ هذا التيار (الذي اتّسع حجمه لاحقاً) في الانتداب الفرنسي عقبةً أمام الوصول إلىٰ التسوية والتعاون الإسلامي المسيحي في بناء الدولة اللبنانية[66]، وأبرز مَنْ مثّل هذا التيار الكتلة الدستورية التي ترأّسها بشارة الخوري[67].

وقد استمرّ الصراع بين هذين التيارين، خصوصاً وأنَّ التيار الأول يسيطر علىٰ الدولة خلال هذه الفترة وحتىٰ الاستقلال، وأبرز ما يمكن ملاحظته هو أنَّ المسلمين بمختلف طوائفهم وطّدوا مكانتهم السياسية خلال هذه الفترة، رغم معارضتهم لما تمّ، وحظي رئيس الجمهورية شارل دباس بتأييد عدد كبير منهم؛ وذلك بسبب إشراكهم في السلطة، ولانخراطهم في إدارات الدولة، ومن أبرز من ظهر منهم، الوجيه الطرابلسي المسلم الشيخ محمد الجسر، ولكن بقيت المطالبة بالوحدة مع الداخل السوري عنواناً كبيراً لأكثرية الطوائف الإسلامية، وهي: السنية والشيعية والدرزية[68].

ومن الجدير ذكره هنا بأنَّ صراعاً سياسياً بين بشارة الخوري وإميل إدة ظهر عام1929م، عبّر عنه تنافسهما علىٰ موقع رئاسة الجمهورية، حيث تنافس كلاهما علىٰ هذا المنصب، إضافةً لترشّح الشيخ محمد الجسر الذي تأكّد فوز الجسر بالرئاسة، نتيجةً للمنافسة المارونية الكبيرة بين إدة والخوري، وانسحاب إميل إدة لصالح الجسر من باب المناورة السياسية، ممّا دفع المفوّض السامي الفرنسي إلىٰ تعليق الدستور وتمديد ولاية دباس[69]، وهذه الحادثة تدلّ علىٰ إصرار الفرنسيين

علىٰ ترسيخ مبدأ الطائفية في توزيع السلطة ما بين الطوائف، إضافةً إلىٰ الأوضاع السياسية في لبنان، التي فرضت علىٰ المفوّض الفرنسي هذا الإجراء، وبلغ الرفض السوري لمشروع المعاهدة الفرنسية أوجه، ولدرجةٍ تؤثّر علىٰ مكانة فرنسا الاستعمارية في المشرق، إضافةً لمرور لبنان بأزمة اقتصادية ضغطت علىٰ المجتمع اللبناني[70].

2 . ب، 2: عهد الرئيس حبيب السعد[71]

عُين حبيب باشا السعد رئيسا للدولة من قبل المفوض الفرنسي الكونت دي ماريتل، وذلك بتاريخ 2 كانون الثاني 1934م، وأقرّت انتخابات نيابية جديدة في 30 كانون الثاني، وقام حبيب السعد بتعيين مسلم بمنصب أمين سرّ للدولة (وهو منصب رئاسي للمجلس الحكومي)[72].

وتميّزت فترته الرئاسية ببروز أزمةٍ اقتصادية في لبنان، نتجت عن قرار المفوّض السامي دو مارتيل بإخضاع تجارة التبغ والتنباك لنظام الاحتكار، بدلاً من النظام الحرّ، ممّا منح المعارضة في البلاد قوةً سياسيةً، حتىٰ إنَّ البطريركية ورغم أنَّها محسوبة آنذاك علىٰ التيار الموالي لسياسات الانتداب الفرنسية، أبدت معارضتها للقرار الفرنسي واحتجاجها[73]، ومع ضغط المعارضة السياسية، واتساع الأزمة الاقتصادية التي سبّبتها السياسات الفرنسية المفروضة علىٰ لبنان، طالب النواب اللبنانيون بإعادة العمل بالدستور، وساهمت مع هذا الطلب نداءات البطريارك الماروني، ومطالبات الوحدة من قبل المسلمين، والتي تواصلت، وإزاء هذا الوضع قرّر دو مارتيل في 2 كانون الثاني 1936م إعادة مجلس النواب؛ ليعقد دورة

استثنائية دعا لها الرئيس حبيب باشا السعد؛ وذلك لانتخاب رئيس الجمهورية[74].

2 . ب، 3: عهد الرئيس إميل إدة:

عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ 20 كانون الثاني 1936م، وفي جلسته انتخب إميل إدة رئيساً للجمهورية، والذي فاز بحصوله على (11) صوتاً مقابل(4) أصوات على منافسه بشارة الخوري، ومثّل انتصار إميل إدة في هذه الانتخابات دلالةً على مدى نفوذ الفرنسيين؛ بسبب ما مثّله إميل إدة من رمزية في مسايرة السياسات الفرنسية، وموالاةً لسياسات الانتداب الفرنسي[75]، وفي هذه الفترة برزت مخاوف سياسية من نوعين:

أولها: خشية دعاة الحماية الفرنسية على استقلال لبنان، وتخوّفهم من دمجه بسورية؛ وذلك بسبب المفاوضات السورية الفرنسية التي كانت جارية بخصوص استقلال سورية وحدودها الجغرافية.

والثاني: تخوّف الطوائف الإسلامية (أو الوحدويون) أن يكرّس استقلال لبنان حدوده المعلنة في الأول من أيلول 1920م[76].

وقد تركت العملية السياسية الفرنسية السورية آثارها على لبنان، بأن خشي التيار الداعي للوحدة مع الداخل السوري على أن تذهب مطالباته بضمّه لسورية، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار، لذا نادى مسلمو الساحل[77]، أي مدن: بيروت وطرابلس، وصيدا وصور، ومرجعيون، إضافةً لمن آمن بهذه الفكرة من الطوائف الأخرى، لعقدِ مؤتمرٍ عُرِفَ بمؤتمر الساحل والأقضية الأربع، وتنبع

أهمية هذا المؤتمر بأنَّه شهد تراجعاً لفكرة ضمّ المناطق المضافة إلى جبل لبنان من قبل قطاعات سياسية كبيرة من الطائفة المسلمة.

وممّن طالبوا بذلك من الطوائف الأخرى، وإعادتها إلى سورية؛ وذلك بسبب التنازل الذي جاء من قبل السوريين بدايةً، من خلال اعترافهم بسورية ولبنان كدولتين منفصلتين مستقلتين، وهذا ما عبّرت عنه المعاهدة السورية الفرنسية في 9 أيلول 1936م، التي حدّدت الحدود السورية الشرقية، أي اعترفت ضمناً بصيغة لبنان الكبير[78]، والتي فرضها الانتداب الفرنسي.

وبرز من هذا المؤتمر تيار دعا لصيغةٍ للالتقاء ما بين الطوائف التي يتكون منها لبنان؛ وذلك بمناداته ومطالبته بعدم تفكيك دولة لبنان بحدودها منذ 1 أيلول 1920م، بل الدعوة لتسوية من قبل جميع الطوائف، والمطالبة باستقلال لبنان بالكامل، ومثّل هذا التيار من قبل مسلمي لبنان، ويُعَدّ هذا تغيراً كبيراً في موقف الطائفة الإسلامية بتراجعها بشكلٍ كبيرٍ عن مطلب الدعوة لإعادة مناطقها إلى الداخل السوري، ودعت لإيجاد تسوية سياسية بين طوائف لبنان، تضمن بقاء الجمهورية اللبنانية بشكلها المعلن منذ 1920م.

وأبرز من مثّل هذا التيار، حزب النداء اللبناني، وآل الصلح، وأبرزهم: كاظم وتقي الدين الصلح، وابن عمهما رياض الصلح[79]، الذين سعوا لإيجاد مساحةٍ جديدةٍ للعمل مع التيارات المنادية بالتسوية بين الطوائف اللبنانية جميعها[80]، وقد وقِّعت المعاهدة اللبنانية الفرنسية في 13 تشرين أول 1936م، وذلك بعد مفاوضات في باريس تزعّمها رئيس الجمهورية إميل إدة، بمشاركة وفد ضمَّ عدداً من النواب، أبرزهم زعيم المعارضة في المجلس، النائب بشارة الخوري، وأبرز ما

تضمّنته المعاهدة، هو أن يبقى الانتداب لثلاثة أعوام، ثم يُقبل لبنان في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة، وأن تكون مدة المعاهدة (25) سنة قابلة للتجديد، وأن يكون لفرنسا الحقّ بالاحتفاظ بقوات عسكرية، وقد صادق عليها مجلس النواب بتاريخ 17 تشرين أول 1936م[81].

وكتعبيرٍ عن الخلافات السياسية بين الطوائف اللبنانية، فقد تشكّلت تيارات سياسية لبنانية استندت في كثير من الأحيان إلى خلفياتها الطائفية، حول شكل ومصير لبنان الجغرافي والسياسي، وبدا ذلك من خلال قيام المسيحيين الموارنة (أو الاستقلاليين) بتأسيس مُنظمة عسكرية تدعى باسم حزب الكتائب اللبنانية، والتي تؤمن بضرورة التمسك بالكيان اللبناني، وقام المسلمون بتأسيس مجلس استشاري يدعى (النجادة) عام 1937م؛ بهدف تنسيق مطالبهم، إلّا أنَّ ضرورات التعاون بين مختلف المكونات اللبنانية، بدت تتضح، خصوصاً وأنَّ عُمرَ الدولة أصبح يزيد على خمسة عشر عاماً، والكيان اللبناني أصبح أكثر واقعيةً[82].

2 . جـ، لبنان خلال الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال

2 . جـ، 1: لبنان خلال الحرب الثانية:

أُعلنت الأحكام العرفية في لبنان منذ 21 أيلول 1939م؛ وذلك لاهتمام الفرنسيين بتأمين وسائل الدفاع وتأمين الحاجات الضرورية، وتمَّ تهميش صلاحيات رئيس الدولة، ووُضِعت الصحافة والاتصالات والنشاط السياسي تحت الرقابة الصارمة[83].

وبعد سقوط فرنسا بيد الألمان وقيام حكومة في فيشي الموالية للألمان، وقِّعت هدنة فرنسية ألمانية 22 حزيران 1944م، وضعت بموجبها جميع المستعمرات ومن ضمنها لبنان بيد دول المحور، وعيّنت حكومة فيشي مفوضاً سامياً جديداً لسورية ولبنان، ولم يكن موقف اللبنانيين واضحاً سياسياً إزاء هذه الظروف، خصوصاً حلفاء فرنسا في لبنان[84]، ولكنَّ بريطانيا بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، أخذت تستعدّ للتخلّص من حكومة فيشي في لبنان وسورية، فأعلنت في 8 حزيران 1941م عزمها بالتعاون مع حكومة فرنسا الحرة، بالتخلص من نفوذ قوات المحور في المنطقة، وأيّدها بذلك التصريح الفرنسي الذي صرّح به الجنرال الفرنسي كاترو Catroux، والمؤيّد فيه استقلال سورية ولبنان، ووزِّعت مناشير على البلدين خلال عملية تحريرهما من قبل جيوش الحلفاء (فرنسا الحرة وبريطانيا)، تؤيِّدُ الاستقلالَ اللبناني لكسب تعاطف التيارات السياسية القومية والداعية إلى الاستقلال، وتدعو الشعبين للوقوف بجانب حركتهما العسكرية بتحرير البلدين[85]، والتي انتهت باستسلام القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي وتوقيعها على اتفاقية عكا في 1941م، وبموجبها تخلّت قوات فيشي عن سورية ولبنان لصالح الحلفاء، وتمَّ الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا في 23 تموز 1941م، أن تتولّى فرنسا الإدارة المدنية في سوريا ولبنان، بينما تكون الإدارة العسكرية لصالح بريطانيا[86].

2 . ج، 2: اعتراف فرنسا باستقلال لبنان:

أعلن الجنرال كاترو في 26 تشرين الثاني 1941م، استقلال لبنان، بشرط التفاوض مع فرنسا لعقد معاهدة معها، وعُيِّنَ ألفرد نقاش[87] رئيساً للجمهورية،

واعترفت دولٌ عديدةٌ بهذا الاستقلال، وأبرزها بريطانيا (وتبادلت سورية ولبنان الاعتراف بالاستقلال)[88].

ولكنَّ فرنسا رأت أنَّ اشتداد المعارضة لسياساتها الانتدابية بلبنان، ومطالبات بعض المحسوبين عليها، وأبرزهم البطريركية المارونية، بإعادة الأوضاع الدستورية للبلاد، إضافةً للضغط البريطاني والمتمثل ببعثتها البريطانية في بيروت، كلُّ ذلك أفضى وبعد عدة أحداث إلى أن أعلنت فرنسا الحرّة في 2 آب 1943م موعداً لإجراء الانتخابات التي نجح فيها التيار الاستقلالي، وانتخب مجلس النواب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وكُلِّفَ رياض الصلح بمنصب رئيس للحكومة[89]، والصلح من غير محسوبين على التيار الموالي لفرنسا، خصوصاً وأنَّه أحد الوطنيين الذي تربطهم بسورية روابطُ عميقةٌ، ولعب دوراً سياسياً بمقاومة الانتداب الفرنسي[90].

2. جـ، 3: الميثاق الوطني والاستقلال اللبناني:

مع استتباب الأمر لرئاسة بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح، مُثِّلت الطائفتان الرئيسيتان في لبنان في النظام السياسي، فالمنصب الرئاسي عبّر عن إرادة الطائفة المارونية، في حين رئاسة الوزارة عن الطائفة الإسلامية (السنية)، وكان أبرز ما سعت له الحكومة هو تعديل الدستور بقصد إنهاء القيود التي فرضها الانتداب، ومنح الاستقلال شكلاً دستورياً وقانونياً[91]، بتصميم حكومي ومطالبات الشعبية ودولية، أبرزها من بريطانيا، ممّا شجّع الحكومة على المضي بهذا الإجراء[92]، وقد فشلت المساعي الفرنسية في إحباط جلسة مجلس النواب في 8 تشرين الثاني 1943م، والتي تغيّب عنها النوابُ الموالون للسياسات الفرنسية،

واتخذ المجلس فيها قرارات عُدّت من الدستور لاغية جميع المواد التي تجعل من فرنسا مرجعية لإدارة الدولة، أو صاحبة سلطة في القرار اللبناني[93]، وكانت ردّة الفعل الفرنسية بقيام مندوبها السامي بالوكالة جان هللو – المندوب الفرنسي كاترو كان في الجزائر – بوقف العمل بالدستور، وتعليقه وحلّ المجلس النيابي، وتبعه بقرار بتعيين إميل إدة رئيساً للجمهورية، وذلك في 9 تشرين أول 1943م.

وتمثّلت ردّة الفعل الفرنسية الثانية بمداهمة منزل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وعدد من الوزراء، واعتقالهم، وذلك في فجر 11 تشرين الثاني 1943م، وتـــمَّ سجنهم في قلعة راشيا، ممّا سبّب ردة فعل شعبية غاضبة، وقام أعضاء من مجلس النواب بالاجتماع في قرية بشامون[94]، ومشكّلين ما يشبه حكومة الإنقاذ الوطني الشعبية، ورافضين القرار الفرنسي بتعيين إميل إدة رئيساً للجمهورية، واعتقال رئيسهم وحكومتهم المنتخبين، فقاموا بتبديل ألوان العلم اللبناني، والاتفاق على المناداة بعدم دفع الضرائب إلى الخزينة، وعدم الاعتراف بأي وثيقة يوقعها إميل إدة، وشكّل مجلس وطني لتنظيم حركة مقاومة مسلحة في المواجهات الشعبية التي عمّت أنحاء المدن اللبنانية[95].

ولخشية بريطانيا من انفجار الموقف في المنطقة، ولمّا بدأت بوادر الثورة المسلحة تظهر في لبنان على اعتقال الزعماء اللبنانيين، والذي استمرّ لغاية 22 تشرين الثاني 1943م، أفرجت السلطات الفرنسية عن المعتقلين، وليعتبر هذا اليوم البداية الحقيقية لاستكمال مقومات الاستقلال والدولة اللبنانية[96].

مراجع الفصل الأول

(1) الملك فيصل بن الحسين (1883م – 1933م): هو فيصل بن الحسين بن علي الحسني الهاشمي، وكان نائباً عن جده في مجلس النواب العثماني عام 1913م، وعضو جمعية الفتاة العربية السرية، واشترك في الثورة العربية الكبرىٰ عام 1916م، ونودي به ملكاً علىٰ سوريا في 8 آذار 1920م، ورحل عنها بعد احتلال الفرنسيين لها (للمزيد انظر: خير الدين الزركلي، موسوعة الأعلام، ثمانية مجلدات، دار العلم للملايين، بيروت، 1990، ج5، ص165، وسيشار له: الزركلي، الأعلام.

(2) معركة ميسلون (25 تموز1920م): هي المعركة التي جرت بين جيش المملكة العربية السورية والجيش الفرنسي، وأبرز أثر لها: انتهاء المملكة العربية السورية (1918 – 1920 م)، تحت حكم الملك فيصل ودخول القوات الفرنسية لسورية، وابتداء حقبةٍ جديدةٍ هي مرحلة الانتداب الفرنسي، للمزيد راجع: صبحي العمري، ميسلون نهاية عهد، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، 1991م، ص 193 وما بعدها، لاحقاً: العمري، ميسلون.

(3) الشريف حسين بن علي (1854م – 1931): هو الحسين بن علي بن محمد عبد المعين، من أحفاد أبي نمي ابن بركات الحسني الهاشمي، وهو أول من نادىٰ في العرب بالاستقلال عن العثمانيين، ونهض بثورة علىٰ الدولة العثمانية عام1916م، وبويع في عمان بالخلافة عام 1924م، ولقّب بأمير المؤمنين، وتخلىٰ عن العرش عام 1924م لصالح ابنه الأكبر علي، ودفن من بعد وفاته عام 1931م في القدس، للمزيد: الزركلي، الأعلام، ج2، ص249– 250.

(4) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة (1921 – 1946م)، ط2، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989م، ص20، وسيشار له: المحافظة، تاريخ، عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، ط2، بيروت، 1979 م، ص156. وسيشار إليه لاحقاً، عبد الله، الآثار، ولمطالعة نص المنشور، راجع: عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، وزارة الثقافة، عمان، 2012م، وسيشار له: الشناق، تاريخ.

(5) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، 6 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م، مج3، ص 107وسيشار لاحقاً: الكيالي، الموسوعة.

(6) محمد عبد القادر خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي (1918 – 1939 م)، وزارة الثقافة، عمان، 2008م، ص (31 35) وسيشار لاحقاً: خريسات، الأردنيون، وللمزيد عن هذه الفترة راجع: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق لأردن:

مقدمات التطور المشوة (1921- 1950م)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1978م، ص 41 – ص 50، وسيشار لاحقاً: حوراني، التركيب.

(7) خير الدين الزركلي، عامان في عمان، المطبعة العربية، مصر، 1925 م، ص6- ص7، وسيشار لاحقاً: الزركلي، عامان، الشناق، تاريخ، ص 167، وللمزيد انظر: حنان ملكاوي، التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان (1921 –1947م) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، عمان، 2001م، ص 167 وما بعد.

(8) جريدة البشير اللبنانية، ع: 2691، 15/ 3/ 1920م، ص3، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

(9) ونستون تشرشل (1874- 1965): وهو سياسي، ورجل دولة بريطاني، وبدأ حياته العملية في (الخدمة العسكرية في الهند، كوبا، والسودان، واستلم عدة وزارات في الفترة (1908م–1922م) أبرزها: الداخلية والذخائر والمستعمرات ورئيس للوزراء خلال الحرب العالمية الثانية، وتقاعد من الحياة السياسية سنة 1964م، الكيالي، الموسوعة، مج 1، ص741.

(10) هربرت صموئيل (1870م –1963): سياسي بريطاني يهودي، وأول مندوب سامٍ على فلسطين، وآمن بفكرة إيجاد وطني قومي لليهود في فلسطين، حيث ساهم بإيجاد وعد بلفور، الكيالي، الموسوعة، مج 3، ص 741.

(11) الزركلي، عامان، ص27، وأيضاً: منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط1، عمان 1959م، ص143 – ص145، وسيشار لاحقاً: الموسى، تاريخ.

(12) عوني عبد الهادي (1888–1970م): سياسي عربي فلسطيني، عمل محامياً وتعلم في بيروت والأستانة، وأنهى دراسة الحقوق في باريس، وهو من مؤسسي جمعية الفتاة العربية (1911م)، وقد شارك في اجتماعات مؤتمر الصلح (1919م)، وفي الفترة ما بين 1925م- 1948م، عمل محامياً في القدس، ثم عُيّن سفيراً للأردن في مصر بين عامي 1951م – 1955م، ووزيراً للخارجية الأردنية عام 1956م، وبقي رئيساً للجنة القانونية لجامعة الدول العربية منذ 1958م وحتى وفاته، وللمزيد راجع: الزركلي، الأعلام، مج5، ص98، وعن حياته السياسية، راجع: خيرية قاسمية، مذكرات عوني عبد الهادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002م، وسيشار لاحقاً: قاسمية، مذكرات.

(13) الموسى، تاريخ الأردن، ص148، الزركلي، عامان، ص149، وحول مؤتمر القدس راجع: أمجد أحمد الزعبي: هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن (1920–1925م)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002م، ص 106، وما بعدهـا.

(14) رشيد طليع (1877م – 1926م): رشيد بن علي بن حسن بن ناصيف من آل طليع، مواليد قرى الشوف بلبنان، وهو مؤسس الإدارة (الحكومة) الأولى في شرقي الأردن، ويعتبر من رجال الجهاد والإدارة القوميين، ومن مواليد الشوف (لبنان)، وتسلّم عدة مناصب إدارية في العهد العثماني، وبعد ميسلون حكم عليه بالإعدام غيابياً من قبل فرنسا، وبعد أن أعفي من منصبه في شرقي الأردن غادر إلى مصر، حيث اتصل بالوطنيين السوريين، وانضم للثورة السورية 1925م، ومات مريضاً خلال الثورة، ودفن في قرية شبكا بجبل الدروز. للمزيد انظر: الزركلي، الأعلام، مج3، ص24– ص25، نجيب البعيني، رجال من بلادي، دار الريحاني للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 84، 86، لاحقاً: البعيني، رجال.

(15) معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن، 1920 م – 1929م، جزأين، نشر جريدة الرأي، عمان، 2000م، جـ 1، ص70. وسيشار لاحقاً: أبو نوار، تاريخ.

(16) دائرة المطبوعات والنشر، الوزارات الأردنية (1921م – 1984م)، عمان،1984م، وسيشار لاحقاً: الوزارات الأردنية، الموسى، تاريخ، ص154، وللمزيد انظر عبد الحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1921– 1989)، جزأين، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2008م، جـ1، ص86 – ص87، وسيشار لاحقاً: العدوان، التعددية.

(17) الجنرال غورو (1867 – 1946م): جنرال فرنسي خدم في السلك الاستعماري الفرنسي، وعمل مفوضاً سامياً في سوريا (1919–1923)، عمل خلالها على إنهاء الحرب مع تركيا في كليكا، وقمع الحركات الوطنية المناوئة للاحتلال الفرنسي، ووجّه إنذاراً إلى الملك فيصل وخاض معركة ميسلون وانتصر، ودخل دمشق ثم حلب، وأبرز قراراته هو تأسيس دولة لبنان الكبير، وحاول تقسيم سورية إلى خمسة دويلات طائفية. راجع: الكيالي، الموسوعة جـ 4، ص377، وللمزيد انظر: سمير عطا الله، جنرالات الشرق، دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين، دار الساقي، بيروت، 1995، ص 81 – ص84، يشار له لاحقاً: عطاالله، جنرالات.

(18) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة 1921م – 1957، دار النهار، بيروت، 1973، ص40، وسيشار لاحقاً: محافظة، العلاقات، الموسى، تاريخ، ص168– ص172، ص158.

(19) الزركلي، عامان، ص187.

(20) الموسى، تاريخ، ص162 – ص 164.

(21) جريدة الشرق العربي، ع:18، 24 / 9/ 1923م، ص1 + ص2، الموسى، تاريخ، ص214، عبد الله العساف، ماجد العدوان (1894– 1946م) مسيرته ودوره في الحياة السياسية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، عمان، 2002م، ص 65.

(22) زهير غنايم وجورج طريف: أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين (1923–1928)، جزأين، مكتبة الشباب، عمان، 2001م، ج1، ص54 – ص58، وسيشار لاحقاً: طريف، أخبار، الموسى، تاريخ، ص226– 227.

(23) العدوان، التعددية، جـ1، ص 88، الموسى، تاريخ، ص188، وللمزيد عن البنود الملغاة من صك الانتداب انظر: محافظة، العلاقات، ص43 – ص 46.

(24) عبد الله، الأثار، ص170 – ص172.

(25) الشناق، تاريخ، ص181، ولمراجعة نص المعاهدة انظر: أبو نوار، تاريخ، جـ1، ص364 – ص 369.

(26) عبد المجيد الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، ط3، عمان، 2003، ص145 – ص 146. وسيشار لاحقاً: الشناق، المدخل، محافظة، تاريخ، ص63، محافظة، العلاقات، ص67 – ص68، ولمطالعة نص القانون الأساسي راجع: طريف، أخبار، جـ1، ص127.

(27) علي محافظة، الفكر السياسي في شرق الأردن، 3 أجزاء، عمان، وزارة الثقافة، 2011م، جـ 1، ص245، وسيشار لاحقاً: محافظة، الفكر السياسي.

(28) حسين الطراونة (1875–1951م): هو حسين بن محمد بن جبريل الطراونة، ولد في الكرك وتعلّم في كتّابها وحصل على إجازة في الحقوق من الأستانة، وعيّن عام 1902م قاضياً في محكمة الكرك، ثم رئيساً لبلديتها، وأيّد الثورة العربية الكبرى، وهو عضو الحكومة المؤابية التي قامت في الكرك بعد انهيار مملكة فيصل، وترأس المؤتمر الوطني عام 1928م، وعضو المجلس التشريعي الثاني عن الكرك 1931م، للمزيد انظر: فوزي الخطباء، حسين الطراونة: رئيس المؤتمرات الوطنية الأردنية، وعضو المجالس التشريعية الأردنية، دار الأبرار للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص11 – ص 28.

(29) نص الميثاق، راجع: الشناق، تاريخ، ص189 – ص191، أبو نوار، تاريخ، ص379 – ص380.

(30) محافظة، الفكر، جـ 3، ص 369، الموسى، تاريخ، ص40 – ص41.

(31) توفيق أبو الهدى (1892م–1956م): مواليد عكا، وتعلّم في إسطنبول ثم سكن شرقي الأردن، وتولّى رئاسة الوزارة الأردنية أكثر من (12) مرة واتهم بموالاة السياسة البريطانية، وتعرّض على

أثرها لمحاولات اغتيال، وقد اعتزل العمل السياسي بعد المرض ومات انتحاراً عام 1956م، الزركلي، الأعلام، م2، ص93.

(32) الموسى، تاريخ، ص357، ص362، ص367، محافظة، الفكر السياسي، جـ2، ص190.

(33) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية في عهد الإمارة، عمان، 2001م، ص12-ص14، وسيشار لاحقاً: الحجاج، الأحزاب.

(34) محافظة، الفكر السياسي، جـ2، ص70.

(35) الموسى، تاريخ، ص231 – ص 232.

(36) محمد صبحي أبو غنيمة: (1902م -1970م) مواليد إربد، وتعلم في دمشق ثم إستانبول، ودرس لاحقاً في ألمانيا حيث أصدر عام 1933م مجلة الميثاق، ونفي إلى دمشق لآرائه السياسية المتطرفة عام 1947م، وعاد عام 1960م، وعيّن عام 1964م سفيراً للأردن في سوريا، للمزيد انظر: حسن صالح عثمان، أحمد الشوبكي، رجالات مع الملك عبد الله، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1995م، ص83 – ص106، وسيشار لاحقاً: حسن عثمان، رجالات.

(37) محافظة، الفكر، جـ1، ص106.

(38) محافظة، الفكر، جـ1، ص106.

(39) محافظة، العلاقات، ص106.

(40) عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام 1976م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996م، ص25، لاحقاً: الشناق، العلاقات، محافظة، العلاقات ص106، ص107.

(41) محافظة، الفكر، ج 1، ص200، الشناق، تاريخ، ص 226.

(42) الموسى، تاريخ، ص406، ص 409، ملف وثائق رأي الأمة ومقررات المجالس البلدية، بإعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة المكتبة الوطنية.

(43) الجريدة الرسمية، ع:861، 25/ 5/ 1946م، ص2

(44) Meir Zamir ،The Formarion of Modern Lebanon

Croo Helm ،London ،1985 ،p47 ،p48. وسيشار له لاحقاً zamir ،formation.

(45) لبنان الكبير: هو المصطلح الذي أطلق على لبنان بعد أن ضمّت إليه الاقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، بعلبك، والبقاع)، وبعض أراضي ولاية بيروت في العهد العثماني، إضافة لمدينتي طرابلس

وعكار، بينما اصطلح على تسمية متصرفية جبل لبنان في حدودها المعروفة في العهد العثماني، وهي جبل لبنان (المتصرفية) بلبنان الصغير، وللمزيد انظر: الكيالي، الموسوعة، م 6، ص24 – ص 25.

(46) حاصبيا: تقع جنوب لبنان، وتبعد عن بيروت 114 كم، وأصل الاسمhe spayye من السريانية، وتعني معامل الخزف والفخار، وفيها كثير من ينابيع المياه، عفيف بطرس مرهج، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، اعرف لبنان، المطبعة الأهلية اللبنانية،10 مجلدات، بيروت،1972، م4، ص 114– ص115. لاحقاً: مرهج، موسوعة.

(47) راشيا: تقع جنوب لبنان، وتبعد عن بيروت 85 كم، وأصل التسمية سريانيrishaye وفيها قلعة مشهورة بناها الأمراء الشهابيون، وفي تاريخ لبنان الحديث ارتبطت القلعة بمعركة الاستقلال، حيث سُجِنَ فيها الرئيس بشارة الخوي ورئيس الحكومة رياض الصلح، فاقترن اسم القلعة بالاستقلال، انظر: مرهج، موسوعة، مج5، ص 283 - ص 284.

(48) البقـاع: سهل ينبسط بين سلسلتي الجبال الشرقية والغربية، ويجري فيه نهرا الليطاني والعاصي، ويعتبر من أخصب المناطق الزراعية في بلاد الشام، انظر: أحمد عبده العجمي، البقاع بين لبنان وسورية 1918– 1936م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة دمشق، كلية الآداب، 2005م، ص147، لاحقاً: العجمي، البقاع.

(49) بعلبك: وهي تتبع محافظة وتبعد 85 كم عن بيروت، وأصل الاسم سرياني من bel أي صاحب أو مالك أو ربّ، والاسم الثاني لأحد الأصنام، ويقال إنَّ الاسم سامي مركب bel – beaa أي ربّ البقاع، في حين سمّاها الرومان مدينة الشمس، وأقدم عربي ذكرها الأذخري وابن حوقل في منتصف القرن العاشر، وفي العصر الحديث لعبت دوراً مهماً على صعيد النشاط الثقافي بتنظيم المهرجانات الدولية، للمزيد انظر: مرهج، الموسوعة، مج2، ص450 – ص475.

(50) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي (1918 – 1946)، مكتبة رأس بيروت، ط2، بيروت، 1995م، ص225- ص300، وسيشار لاحقاً: جحا، معركة، وأيضاً: مسعود الخوند، لبنان المعاصر: مشهد تاريخي وسياسي عام، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جديدة المتن، لبنان،2001م، ص126، وسيشار لاحقاً: الخوند، لبنان، وللمزيد انظر: عبد الله أبي عبد الله، تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور، خمسة أجزاء، دار ملفات، 1997م، جـ 4، ص 196، لاحقاً: أبي عبد الله، الموارنة.

(51) الخوند، لبنان، ص 129 – ص 130، فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1956م، ص596 – ص 597، وسيشار لاحقاً: حتي، تاريخ

لبنان، سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، ط2، بيروت، 2004م، ص51، وسيشار لاحقاً: الصلح، لبنان العبث، ولمطالعة نص القرار راجع: عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1517-1920م) جامعة بيروت العربية، بيروت،1974م، ص549، وسيشار لاحقاً: نوار، وثائق، ولمطالعة نص خطاب غورو راجع: جريدة البشير، ع: 5308، تاريخ:20 / 9/ 1937، ص3، zamir، formation، p 92.

(52) جحا، معركة، ص 226، الخوند، لبنان، ص130، العجمي، البقاع، ص147- ص148.

(53) فواز الطرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص150، وسيشار لاحقاً: الطرابلسي، تاريخ لبنان، وللمزيد عن هذه التقسيمات وتطورها انظر: عاطف عيد وآخرون، موسوعة لبنان تاريخ وسياسة وحضارة بين الأمس واليوم، ومن الانتداب إلى الاستقلال، 10 أجزاء، أو توكريس، بيروت، جـ10، ص30 – ص 32، وسيشار لاحقاً: عيد، موسوعة.

(54) للمزيد ومعرفة الاختلافات بين المجلس التمثيلي واللجنة الإدارية، انظر: جحا، معركة، ص245- ص246.

(55) الطرابلسي، تاريخ لبنان، ص150، الخوند، لبنان، ص133 – ص 134، وللمزيد حول هذه اللجان والمجالس وأعضائها وانتمائهم الطائفي، راجع: ناجي كريم الحلو، حكام لبنان منذ 1920 إلى 1980م، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، 1980م، ص11- ص15، وسيشار إليه لاحقا: الحلو، حكام.

(56) هنري دي جوفنيل: هو أول مفوض سامي فرنسي لسورية ولبنان مدني، وعمل صحافياً وسياسياً، وعضواً في مجلس الشيوخ، وقد فاوض الإنجليز ولبنانيي الخارج قبل وصوله بيروت في (3 كانون الأول 1925)، وكانت أولى مهامه إخماد الثورة السورية، ودعا إلى السلم مع فرنسا، انظر: الخوند، لبنان، ص135.

(57) جحا، معركة، ص264 – ص 268، ص 275، ص284، عيد، موسوعة، مج10، ص32، انظر: الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، 20 مجلد، دمشق، 2006م، مج 16، ص 901 – ص 902.

(58) حتي، تاريخ لبنان، ص598.

(59) حسان علي حلاق، مذكرات سليم علي سلام (1868- 1938م) مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص293، وسيشار لاحقاً: حلاق، مذكرات سلام، جحا، معركة، ص275 – ص 284.

(60) الكيالي، الموسوعة، م 5، ص 411.

(2) الكيالي، الموسوعة، م 5، ص 411.

(61) شارل دباس (1888–1935م): سياسي لبناني وموظف إداري كبير، وهو أول رئيس للجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي، تعلم في الأستانة ثم هرب إلى باريس لموالاته السياسة الفرنسية، ومن هناك أخذ يروّج مطالباً بفصل لبنان عن الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى عاد إلى بيروت حيث عمل محامياً ومستشاراً للمفوضية الفرنسية فيها، وفي 26/ 5/ 1926م نجح المفوض السامي بإقناع مجلس الشيوخ والنواب بانتخابه رئيساً، وجدّدت رئاسته في 27/ 3/ 1927م، وجدّد له فترة تعليق الدستور اللبناني ولغاية 1934م، وهو أرثوذكسي ومتزوج من فرنسية، في باريس 1935م، وللمزيد انظر: الكيالي، الموسوعة، م5، ص428.

(62) الحلو، حكام، ص21 – ص 22.

(63) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ط7، 1991م، ص216 – ص217 سيشار له لاحقاً: الصليبي، تاريخ، جحا، معركة، ص307.

(64) إميل إدة، (1884–1949): محامٍ لبناني، ماروني، تعلّم في الجامعة اليسوعية في بيروت، ونال إجازة الحقوق من فرنسا، وتسلّم منصب محامي للقنصلية الفرنسية في بيروت وعضو الوفد اللبناني الذي سافر إلى مؤتمر السلام في فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان عن سورية، وانتخب نائباً لدورات:1922،1929،1934م، وتسلّم رئيس مجلس النواب 1924م، ثم رئيساً لمجلس الوزراء من 12 تشرين أول 1929م الى 20 آذار 1930م، أسّس حزب الكتلة الوطنية اللبنانية وتسلّم رئاسة الجمهورية منذ 20 كانون الثاني 1936م ولغاية 4 نيسان 1941م، وتوفي في 27 أيلول1949م، الحلو، حكام، ص41 - ص43، انظر: الكيالي، الموسوعة، م 1، ص335.

(65) صلاح العقاد، الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب، القاهرة، 1978، ص188، لاحقاً: العقاد، الأزمة اللبنانية، وانظر: مائير زامير، الكيان المسيحي اللبناني بين التصوروالواقع، ترجمة: سليم فارس، دار المروج، بيروت، 1986م، ص170، لاحقاً: زامير، الكيان.

(66) كمال الصليبي، بيوت بمنازل كثيرة، دار نوفل، بيروت، 1991م، ص54 – ص 58 لاحقاً: الصليبي، بيوت، وحول موقف النخب الإسلامية من الكيان اللبناني، انظر: عصام كمال خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دارالجيل، بيروت، ط1، 1985م، ص385، لاحقاً: خليفة، أبحاث، انظر: أبي عبد الله، الموارنة، ج4، ص 196.

(67) بشارة الخوري: مواليد آب 1890م في قضاء عالية، ماروني، تعلم في الجامعة اليسوعية ونال إجازة الحقوق من فرنسا وعمل بعد عودته في مكتب إميل أده (لاحقاً أصبح أبرز خصومه السياسيين)، ويُعتبر أول مسيحي في الشرق نال إجازة الفقه، تولى رئاسة محكمة الحقوق، وانتخب في مجلس الشيوخ لدورتي 1926م و1927 م، وعُيّن وزيراً للداخلية منذ 27 أيار 1926 م ولغاية 5 أيار 1927 م، ورئيساً للوزراء منذ 5 أيار 1927 وحتى 10 آب 1928م، ومن 4 أيار 1929 م ولغاية 12 تشرين أول 1929م، وانتخب نائباً لدورات 1929 م و 1934م و 1937 م و 1943 م، وأسّس حزب الكتلة الدستورية، ويمكن تقسيم فترة توليه رئاسة الجمهورية إلى ثلاث مراحل: الأولى: الانتداب منذ 21 أيلول 1943م ولغاية 21 تشرين الثاني 1943 م، والثانية: الاستقلال منذ 22 تشرين الثاني 1943م حتى 22 تشرين الثاني 1949م، والثالثة: وهي "التجديد"منذ 22 تشرين الثاني 1949، ولغاية 18 أيلول 1952م، وتوفي عام 1963م، الحلو، حكام، ص42، وللمزيد: الكيالي، الموسوعة، م 1، ص 554.

(68) الصليبي، تاريخ، ص211، خليفة، أبحاث، ص132– ص133.

(69) الصليبي، تاريخ، ص222– 225، وانظر: الطرابلسي، لبنان، ص 158–160

(70) جحا، معركة، ص450.

(71) حبيب باشا السعد: مواليد1866م في قضاءعالية، مسيحي ماروني، وشغل عدة مناصب في العهد العثماني، أبرزها: مدير ناحية في جبل لبنان، ثم عُيّن رئيساً لمجلس إدارة جبل لبنان، وهو أول شخص مسيحي مُنح من الباب العالي لقب باشا، وفي عهد حكومة المملكة العربية السورية عُيِّنَ حاكماً على لبنان باسم حكومة الشريف، انتخب نائباً لدورتي 1922 و 1929م، وعُيّن أمين سرّ لحاكم لبنان في 1922، ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب 1922م، وفي الفترة بين 13 كانون الثاني 1925م، ولغاية 23 أيار 1926 عُيِّنَ أمين سرّ الدولة لدولة حاكم لبنان الكبير، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ لدورتي 1926 م و1927م، ونائباً لرئيس مجلس الشيوخ 1926 و 1927م، وعُيّن رئيساً لمجلس الوزراء من 19 آب 1928م، ولغاية 14 أيار 1929م، وعُيّن رئيساً لمجلس الوزراء

طيلة توليه الرئاسة من 30 كانون الثاني 1934م، ولغاية 20 كانون الثاني 1936م، وذلك بقرار من المفوض السامي، الحلو، حكام، ص35 – ص 37.

(72) جحا، معركة، ص378، الطرابلسي، لبنان، ص158 – ص160، الصليبي، تاريخ، ص222 – ص 225.

(73) للمزيد عن هذه الأزمة، راجع: الخوند، لبنان، ص148.

(74) جحا، معركة، ص450.

(75) جحا، معركة، ص450.

(76) الطرابلسي، لبنان، ص165، وبالنسبة إلى الحدود اللبنانية فقد التي تم تحديدها من قبل الجنرال غورو وإعلانه لبنان الكبير، والذي حدّد الحدود لدولة لبنان الكبير، إضافة إلى الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا المُوقّع في3 / شباط / 1922م، والذي تمّت بموجب لجنة مشتركة حدّد 38 علامة حدودية، وللمزيد حول هذا الموضوع راجع: منذر محدود جابر، الشريط اللبناني المحتل، مسلك الاحتلال ومسارات المواجهة ومصائر الأهالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م، من ص6 إلى ص36.

(77) يقصد بمسلمي الساحل هنا: مسلمي ولاية بيروت كما كانت في العهد العثماني، والتي ضمّت مدناً ساحلية هي: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون، والأقضية الأربع التي كانت في العهد العثماني تتبع ولاية الشام.

(78) الحلاق، مذكرات سلام، ص6، الطرابلسي، لبنان، ص165، علي محمد الآغا، الاتجاهات السياسية في لبنان (1920–1982) دراسة علمية موثقه مع بيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني، مؤسسة الرسالة، بيروت،1991م، ص86، لاحقاً: الآغا، الاتجاهات.

(79) رياض الصلح (1893–1951م): سياسي عربي ورجل دولة لبناني، ولد في صور، ودرس الحقوق في الأستانة، وكان يعمل لصالح الوحدة والقومية في العهد العثماني، ونفاه الأتراك مع والده خلال الحرب العالمية الأولى، ثم رحل إلى مصر، وعمل على الدعاية للوحدة العربية في أوروبا، وذلك لصالح استقلال المشرق العربي، ثم عاد إلى بيروت عام 1935م، والتفّ حوله العديد من الوطنيين، وتولّى رئاسة الوزارة اللبنانية عام 1943م، وعمل مع بشارة الخوري رئيس الجمهورية على تعديل الدستور، واعتقل مع الوزراء في قلعة راشيا، ثم أفرج عنهم في عهد رئاسته للحكومة، أعدم أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي، الكيالي، الموسوعة، م2، ص867.

(80) للمزيد انظر: باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001م، ص345 – ص348، لاحقاً: سيل، رياض الصلح، الحلاق، مذكرات سلام، ص33.

(81) الطرابلسي، تاريخ لبنان، ص165، الصليبي، تاريخ، ص230، منير تقي الدين، ولادة واستقلال، دار العلم للملايين، بيروت، 1953م، ص24، وسيشار لاحقاً تقي الدين، ولادة واستقلال.

(82) الصليبي، بيوت، ص233، الصليبي، تاريخ، ص230، وللمزيد: سيل، رياض الصلح، ص501 – ص505.

(83) الخوند، لبنان، ص156.

(84) الخوند، لبنان، ص157.

(85) الطرابلسي، تاريخ لبنان، ص174، الصليبي، تاريخ، ص230.

(86) الخوند، لبنان، ص158 – ص159.

(87) ألفرد نقاش (1886م – 1978م): رئيس الجمهورية الرابع، ماروني تعلم في الجامعة اليسوعية، ثم نال إجازة الحقوق من فرنسا وعمل في السياسية معارضاً في العهد العثماني، وفي عصر الانتداب عُيِّنَ رئيساً للجمهورية، بالإضافة لرئاسته لمجلس الوزراء من 24 تشرين أول 1941م ولغاية 1 كانون 1941م، حيث بقي في منصب رئيس الجمهورية حتى 18 آذار 1943م، وانتخب نائباً عن بيروت لدورتي 1943م و1953م، وتسلّم في الفترة ما بين 1954م ولغاية 1955 منصب وزير الخارجية، ثم وزيراً للعدل، الكيالي، الموسوعة، مج1، ص261 – 262.

(88) الخوند، لبنان، ص160.

(89) غسان أحمد عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007م، ص130 – ص133، وسيشار لاحقاً: عيسى، العلاقات، للمزيد عن هذه الفترة راجع: الخوند، لبنان، ص160 – ص 166.

(90) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، دراسة عن العلاقات السورية اللبنانية حتى عام 1958 م، في الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،1987م، ص572.

(91)الصليبي، تاريخ، ص 136، 137.

(92) عن الدور البريطاني راجع: عصام كمال خليفة، من الميثاق الوطني إلى الجلاء 1938 – 1946م، بيروت، 1998، ص 39 – ص 45، لاحقاً: خليفة، الميثاق.

(93) أحمد بيضون، رياض الصلح في زمانه، دار النهار للنشر، بيروت،2011م، ص 194 – ص 195 وسيشار لاحقاً: بيضون، رياض الصلح.

(94) بشامون: قرية تبعد عن بيروت 18كم، وأصل التسمية سرياني Ber shamon بيت الدرهم أو الفلس أو معبد شمون، واقترن اسمها بمعركة الاستقلال، حيث فــرَّ إليها قسم من الذين طالبوا بالاستقلال التام، وشكّلوا ما يشبه حكومة إنقاذ وطني لحين خروج الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه، وفيها رفع أول علم للاستقلال عام 1943م، للمزيد انظر: مرهج، لبنان، جـ1، ص 326 – 330.

(95) سيل، رياض الصلح، ص529 – ص530، بيضون، رياض الصلح، ص202 – ص203، بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت، 1969م، ص101.

(96) سيل، رياض الصلح، ص513 – ص 546، بيضون، رياض الصلح، ص222 – ص225.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية اللبنانية

خلال الفترة (1921م-1928م)

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية اللبنانية

خلال الفترة 1921م–1928م

1: علاقة التيار القومي العربي بنشأة الإدارة الأردنية:

1 . أ، لجوء القوميين العرب إلى شرقي الأردن بعد معركة ميسلون:

بعد انهيار المملكة العربية السورية (1918م – 1920م)، اتّجه القوميون الذين عملوا فيها نحو الهروب من الأحكام التي أصدرها الانتداب الفرنسي من خلال المجلس العسكري التابع للجيش الفرنسي في الشرق، حيث رأى الوحدويون السوريون (القوميون) من كافة أقاليم سورية الطبيعية (سورية الحالية، لبنان، شرق الأردن، فلسطين)، بأنَّ السياسة الفرنسية قد قضت على آمالهم، وحطّمت رؤيتهم العربية الوحدوية، بإصدارها أحكاماً بالإعدام ضد من عمل مع الملك فيصل، وآمن بفكرة الوحدة العربية من اللبنانيين والأردنيين والسوريين والفلسطينيين[1].

ويلاحظ في هذه الفترة وقوف الفرنسيين مع التيارات الانفصالية (الطائفية)، ودعمها في مختلف المناطق التي أُنيطت بها بموجب الاتفاقيات الموقعة مع بريطانيا، وتبنّت فرنسا كلّ من نادى بالانفصال على أساسٍ طائفي، وبما يسهم بخلق التشظي، وقد تجلى هذا في وقوفها ودعمها للنزعة الانفصالية المارونية،

والتي بحثت عن قوةٍ عظمى تؤمِّن لها قيام مشروعها، والمتمثل بدولة لبنان الكبير[2]، فحاربت كلّ متبنّي العقيدة القومية العربية، وهي في لبنان تحديداً ذات طابع إسلامي، ويؤيّدها كثير من المسيحيين من مختلف الطوائف، عملوا ضد الانتداب الفرنسي تحديداً، ورفضوا صيغة لبنان الكبير[3].

وما يستحق الإشارة إليه هو أنَّ العلاقات الأردنية اللبنانية لم تأخذ شكلها الذي يمنحها وصف علاقة دولة بدولة في هذه الفترة، لوقوعِ كلا الدولتين تحت الانتداب، ولأنَّ المعالم الحدودية والإدارية لم تكن واضحة بعد بشكل نهائي، وإنَّما كانت العلاقة تجري – ويمكن دراستها – من خلال الالتقاءات في الرؤى العربية القومية الوحدوية، والتي تعزّزت على المستوى الأردني مع نشأة الإمارة، وشعارات الأمير عبد الله ودعواته للوحدة العربية، ومن أشكالها دعوته للوحدة السورية ومناداته بالمملكة العربية السورية التي أسّسها الأمير فيصل، فسياقات العلاقة الأردنية اللبنانية في هذه الفترة، تبدأ من منطلق الفكرة الوحدوية (القومية)، والتي جمعت الأردنيين واللبنانيين وغيرهم من أقطار سورية الكبرى (ضمن مفهوم سوريا الطبيعية).

1 . ب، حزب الاستقلال العربي وأثره في العلاقة بين الأردنيين واللبنانيين:

تشير وثائق جمعية العربية الفتاة[4] والتي يعتبر أعضاؤها الهيكل التنظيمي لحزب الاستقلال العربي، الذي أسّس المملكة العربية السورية، إلى خطة عمل فيما يجب فعله، إذا أصبحت سورية في خطر، أو تعرّضت لخطر أجنبي، وتتلخّص هذه الخطة بتأليف لجنة مركزية في إحدى البلاد السورية لتنظيم الأمور عسكرياً

من أجل الدفاع عن الوطن، وحفظ الأمن والإدارة العرفية عند الحاجة، وأن تُشكّل عصابات من البدو للدفاع عن سورية.

واحتوت الخُطّة بنوداً تتضمّن تشكيل عصابات بالتنسيق مع أشخاص أكفياء، هدفها إفهام رؤساء القبائل خطر الموقف والاتفاق معهم على تقديم المساعدة، وأن يكون مكان هذه اللجنة (أو الهيئة) المركزية مدينة بيروت[5]، وعلى ما يبدو فإنَّ تعذّر أن تكون بيروت هي المقرّ لهذه الهيئة بسبب الاحتلال الفرنسي، وللجوء بعض قيادات حزب الاستقلال العربي[6] (والمنبثق عن جمعية العربية الفتاة) إلى شرق الأردن، والتي كانت جزءاً من البلاد السورية التي شكّلت المملكة العربية السورية، قد حتّم لجوء الكثير ممّن صدرت بحقهم أحكام فرنسية بالإعدام إلى شرق الأردن، وكان معظمهم من المنتسبين لحزب الاستقلال العربي، وأخذوا ينفّذوا الخطّة التي رسمها أعضاء العربية الفتاة، والتي هم بطبيعة الحال أعضاء فيها، ذلك أنَّ لجوءهم لشرق الأردن يعني أنَّهم "أصبحوا طرفاً في قضاياه ومصيره وضيافته، إضافةً إلى كونه لم يخضع إلى الانتداب الفرنسي، وإنما للبريطاني الذي هو لغاية اللحظة يُنظر إليه كحليف للثورة العربية الكبرى"[7].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ هذا التيار السياسي العربي (الوحدوي)، والذي جمع الأردنيين واللبنانيين، وغيرهم من السوريين والفلسطينيين ومختلف العرب، هو أنَّه تميّزَ بما يلي:

1ـ المناداة بالاستقلال والوحدة السورية الكاملة، وضمن الحدود الطبيعية، رافضاً الانتداب ورافضاً وعد بلفور، ولكنَّ صدمة ميسلون وضعت هذا التيار

أمام مؤامرة قيد التنفيذ، وهي: سايكس بيكو وتبعيتها، والمقررات الاستعمارية منذ عقد مؤتمر سان ريمو[8].

2 ـ إيمان جزء كبير من هذا التيار بالدور القيادي للشريف حسين بن علي، حيث باشرت أفكارهم تتضح بعد لجوئهم لشرق الأردن بالدعوة للشريف الحسين بن علي أو أحد أبنائه؛ ليقود حركة تحرير ضد الانتداب الفرنسي[9]، والتقت الرؤى ما بين الأمير عبد الله الذي أعلن نفسه "نائباً لملك سورية"، وبموجب هذه الصفة تبادل الاتصالات مع رجالات المملكة العربية المنهارة المتواجدين في شرق الأردن، ورجالات العشائر لأجل تحرير سورية من الفرنسيين ممّن أعربوا عن استعدادهم للعمل تحت راية الأمير[10]، وبدأ الأمير بالتقدم إلى عمان بسبب توسطها ما بين الحجاز وقربها من دمشق، ولكونها تحت النفوذ البريطاني وليس الفرنسي، الذي أعلن الحرب ضد المملكة العربية السورية ورجالاتها (ومن ضمنهم كثير من اللبنانيين)[11].

ورفض الانتداب الفرنسي تحرك الأمير ودعوته التحررية، حيث اتّهمت الاستقلاليين الذين لجأوا إلى شرق الأردن بهذه التحركات، بينما رفضت بريطانيا دعم أي عمل يسيء لحليفتها فرنسا، وقد أصدرت بريطانيا قراراً منذ كانون أول 1920م يوضّح "بأنَّ ما روّج من إشاعات في شرق الأردن، بأنَّ قوة عربية تقصد مهاجمة الفرنسيين وتستحسنها الحكومة البريطانية، هو كذب وبهتان"[12].

ورأت فرنسا في مبدأ تحرّك الأمير ومن يتعاون معه بتوحيد جميع الولايات السورية، أنَّه أمر مرفوض، وأنَّها لا يمكن أن توافق على استبدال أمير بأمير آخر، وتذرعت فرنسا في أنَّ سورية لم تكن في زمنٍ من الأزمان متحدة سياسياً وإدارياً،

وأنَّ سورية الطبيعية حتى في زمن الدولة العثمانية لم تشكّل ولايةً واحدةً، وأنَّ تناول هذا الأمر والعمل عليه (من قبل التيار القومي) مرفوض، وأن الوحدة الجغرافية لا تعني الوحدة السياسية والإدارية(13).

ودعت جريدة البشير اللبنانية في عددها المؤرخ في 15 آذار1921م أهل شرق الأردن إلى إشهار العداء بوجه أيِّ حركة تستهدف الفرنسيين، وتسليم من يعمل ذلك إلى السلطات الانتدابية في سورية، واصفةً مجيء الأمير عبد الله إلى شرق الأردن بأنَّها حركة سياسية تستهدف الفرنسيين بالذات، وأنَّ وجود الأمير بها يُعرِّضُ المنطقة لضرب الطيران الفرنسي، مهاجمةً مَنْ يحاول الاعتداء على الفرنسيين من العصابات(14).

بينما يتضح من مقررات مؤتمر القدس (28-29 آذار 1921م) بين الأمير عبد الله ونستون تشرشل، بأنَّ الشأن الخارجي لإمارة شرقي الأردن، تحدّد في ثلاث نقاط، مرتبطة جميعها بالعلاقة مع فرنسا التي باشرت إدارتها وتطبيق سياستها في سورية ولبنان وهي:

1 ـ التعهّد التام بعدم التحرّش بحدود الانتداب الفرنسي وعدم السماح بذلك.

2 ـ الوعد البريطاني بتحسين العلاقة بين الأمير والسلطات الفرنسية.

3 ـ حمل السلطات الفرنسية على إصدار عفو عن المحكومين بالإعدام من رجالات سورية(15).

وهذه المحدّدات الثلاثة هي التي بنت العلاقة ما بين شرقي الأردن في بداية نشأتها وجاراتها من الدول التي فرض عليها الانتداب الفرنسي، وتحديداً لبنان،

والتي كان التيار الموالي للسياسات الانتدابية الفرنسية، والداعي إلى الانفصال عن الداخل السوري يسيطر عليها، والذي حمل نظرةً سلبية إزاء العلاقة مع الدول العربية، وأبرز ما يعبّر عنه الدعوات المارونية لانفصال لبنان عن محيطه العربي، وبينما تبنّى الأمير عبد الله برنامجاً سياسياً وحدوياً عربياً، ومطالباته حملت شعار "الوحدة السورية" وتحرير سوريا، فإنَّ ذلك يتناقض مع السُلطة في لبنان، لذا انعدمت تقريباً العلاقة ما بين الكيانين الناشئين، إضافةً لعدم تماس الدولتين ضمن حدود جغرافية واحدة.

1.جـ، دور اللبنانيين في الإدارة الأردنية منذ عام 1921م ولغاية 1924م.

لقد كان لتجمّع أعضاء حزب الاستقلال العربي في شرقي الأردن، أن لعبوا دوراً في تاريخ الإمارة الأردنية؛ نظراً لمشاركة عدد من اللبنانيين ممّن لم يؤمنوا بفكرة تقسيم الأقطار العربية والطائفية التي أخذ الانتداب الفرنسي يعمل على تعزيزها، ولالتقائهم مع الفكرة الوحدوية العربية التي مثّلها الهاشميون، فإنّه يمكن قراءة دور اللبنانيين الذين عملوا ضد الانتداب الفرنسي في الإدارة الأردنية (أطلق على عمان في هذه المرحلة أنقرة العرب، كإشارة إلى دورها بالتصدي للاستعمار الفرنسي)، وممّا يستحقّ الإشارة إليه هنا أمران:

1 ـ أنَّ التيار الوحدوي القوي، والذي جمع الأردنيين واللبنانيين وغيرهم، لم يكن يرى في سورية الطبيعية إلا دولةً واحدةً، رافضاً فكرة الأقطار (أو الدويلات) التي أُنشئت بفعل الاستعمار[16].

2 ـ الحدود بين أقطار سورية الطبيعية لم تكن واضحة بعد ذلك، أن التفاهمات بين بريطانيا و فرنسا غير واضحةٍ معالمها بعد، ومثال على هذا، الكتاب الذي بعث به مفوّض المندوب السامي الفرنسي في بيروت، وطلب فيه التوقف عن مخابرته ومخاطبته بما يتعلق بالرمثا، عادّاً إياها تابعة لحكومة دمشق ضمن قضاء عجلون(17).

ولكون رشيد طليع – وهو مثال واضح على لبنانيين قوميين – من أبرز قادة حزب الاستقلال العربي، وهو التنظيم السياسي الوحيد في شرق الأردن حتى لحظة قدوم الأمير، فقد كَلّفه الأمير بمنصب "الكاتب الإداري"، وليرأس مجلس المشاورين – كما تسمّت به أول حكومة وهو مصطلح تركي – ويكون أول رئيس حكومة في إمارة شرقي الأردن، ويبدو أنَّ اختياره جاء ضمن الأسباب الآتية:

1- سياسياً يعتبر من قادة الاستقلاليين الذين آمنوا بالقيادة الهاشمية على سورية، ولعب دوراً مهماً بالدعوة للأمير في قرى جبل الدروز، ونقل المجاهدين ليتدربوا جنوباً (في شرق الأردن)، ثم يعودوا ليحاربوا ضد الفرنسيين، وكان طليع محافظاً على "حالة ثورية ضد الفرنسيين في حوران"، إضافةً لكونه أحد أعضاء حزب الاستقلال المتولد عن جمعية الفتاة العربية، التي ترجمت مشروع المملكة العربية السورية تحت حكم الملك فيصل، آخذين بعين الاعتبار الامتداد العشائري للدروز في سوريا، وأنَّهم كانوا في حالة ثورة على الفرنسيين، حتى إنَّ طليع حينما قدم في نيسان 1921م للأردن، رافقه عدد من زعماء بني معروف(18).

2- إدارياً هو خريج معهد الإدارة والمال من الأستانة، وله خبرة إدارية منذ العهد العثماني، تمثّلت في أنّه عمل في مكتب العشائر في الدولة العثمانية خلال

دراسته في معهد الأستانة لغاية عام 1900م، وتسلّم وظيفة مأمور ولاية سورية، وقائمقام بعلبك، ثم راشياً وحاصبياً، ثم عضو مجلس المبعوثان، ونائباً عن جبل حوران (أو جبل الدروز، جبل العرب كما سُمّي فيما بعد)، وعيّن بعد صدور الدستور متصرفاً عن لواء حوران في طرابلس الشام، ثم متصرفاً في اللاذقية، وفي عهد المملكة العربية السورية تولّى منصب حاكم عسكري في حماة، ثم وزيراً للداخلية، فوالياً لحلب[19].

ومن اللبنانيين الاستقلاليين الذين لعبوا دوراً لجانب رشيد طليع في الإدارة الأردنية في هذه الفترة، عادل أرسلان[20]، الذي تولّى رئاسة الديوان الأميري ومستشار الأمير الخاص، وفؤاد سليم[21]، ونصري سليم[22]، وسعيد عمون[23]، وحسيب ذيبان[24]، ومن الأردنيين المشاركين في لجنة حزب الاستقلال في عمان محمد علي العجلوني[25].

وهؤلاء اللبنانيون هم جزءٌ من تيار لبناني عروبي قومي، رفض الانتداب الفرنسي والبريطاني، ويتطلعون إلى بناء دولةٍ عربيةٍ ضخمة على سورية، وإنهاء الانتداب الفرنسي، ونظرتهم إلى لبنان هي بوجوب تقليص حُدوده وإعادتها إلى ما قبل حدود 1920م، إن كان لا بدّ من وجوده[26]، بينما النظرة اللبنانية الرسمية إلى شرقي الأردن والنابعة من الموالين للانتداب والمشروع الفرنسي، على أنَّه بلدٌ على رأس إداراته من هُم محكومون بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية، وأنَّ السياسات الإنجليزية هي التي تساعدهم، وأنَّها سياسات "خرقاء"[27]، ويبرز من هنا التعارض بين اتجاهين مختلفين في الكيانين الناشئين، ورغم صرامة الانتداب الإنجليزي، إلَّا أنَّ التيار الاستقلالي العربي، والذي شكّل اللبنانيون جزءاً منه، قد تعاون مع الأمير عبدالله لأسبابٍ عدة أبرزها:

1- شعار الأمير عبد الله بتحرير سورية، الذي استقطب جميع الوحدويين العرب الثائرين ضد الانتداب الفرنسي[28].

2- الأمل بتطور إيجابي يخدم برنامج حزب الاستقلال العربي، من قيام إمارة عربية في شرقي الأردن[29]، خصوصاً وأنَّ فترة ستة أشهر، وهي مُدة اتفاق القدس، اعتبرها الاستقلاليون فترة جيدة لتنظيم مقاومةٍ عسكرية بمظهر حكومة إدارية ضد الفرنسيين[30] (خصوصاً في ضوء ما أشارت إليه وثائق جمعية العربية الفتاة، من إعداد خطة في حال تعرض سوريا للخطر).

3- موافقة ونستون تشرشل بلسان الحكومة البريطانية على أن تكون شرقي الأردن بلاداً مُستقلة، ولا تعترض بريطانيا على مَنْ جاء لها من العرب المحكومين بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية.

ولكنَّ هذه المساهمة السياسية الإدارية والعسكرية، التي قدّمها حزب الاستقلال العربي، وساهم فيها اللبنانيون لم تطل؛ وذلك بسبب عدة أحداث أبرزها:

1– **حادثة محاولة اغتيال الجنرال غورو**: في 23 حزيران1921م قرب قرية القنيطرة، والتي اتُّهِم بها الاستقلاليون في الإدارة الأردنية، وكان أبرز المتهمين: رشيد طليع وأحمد مريود وبعض أعضاء الحكومة الأردنية[31]، ورفض طليع تسليم المتهمين، حيث ترتّب على هذه الحادثة:

أـ تقدّمت الحكومة باستقالتها للأمير بنفس يوم الاغتيال، وتمَّ إجراء تعديلات، وأُعيد رشيد طليع بتكليف الحكومة، واستبدلت كلمة "مشاور" بمستشار، واسم الحكومة تبدّل من شرقي الأردن إلى الشرق العربي[32].

ب ـ ربط مكتب الاستخبارات الفرنسي في بيروت بين حادثة محاولة الاغتيال ودعوات الأمير عبد الله الوحدوية، التي عبّر عنها شعار تحرير سورية، ورأىٰ فيها الفرنسيون محاولةً للضغطِ عليهم من قبل بريطانيا، بتشجيعها الحركات الوطنية المعارضة للوجود الفرنسي للضغط علىٰ فرنسا لأن تستجيب لما اتفقت بريطانيا عليه مع الأمير في مؤتمر القدس(33).

جـ ـ استغلّت السلطات الانتدابية البريطانية هذه الحادثة للضغط علىٰ الأمير بذريعة تطبيق اتفاق القدس، وبدأ الإنجليز يتدخلون في كافة التفاصيل الإدارية للدولة(34).

د ـ من جانب آخر يبدو أنَّ هناك اختلاف بين الأمير والاستقلاليين، ففي حين رأىٰ الأمير أنَّ ضربة ميسلون كانت حادّة لدرجة لا يمكن لشرق الأردن تحمّل أعباء حرب كبرىٰ ضد بريطانيا وفرنسا، وأنَّ الأَوّلىٰ حليف يجب صداقته، ولا يمكن البقاء دون الاعتماد علىٰ مساعدته، رأىٰ الاستقلاليون وعلىٰ رأسهم رشيد طليع، أنَّه لا بد من الضغط نحو تحرير سورية بكافة أقاليمها(35).

هـ ـ اعتبرت بريطانيا رشيد طليع والاستقلاليين عدواً يدعم العصابات ضد حليفها فرنسا، فضغطوا علىٰ الأمير باتجاه تغييره برجلٍ معتدل، فأرسل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ببرقية إلىٰ تشرشل في2 آب1921م، يُصرّ فيها علىٰ استقالة رشيد طليع لتورطه بمؤامرات ضد الفرنسيين(36).

2 ـ **دعم الحركات المناوئة لفرنسا**: بقي الاستقلاليون يخوضون أدواراً سياسية تدفع باتجاه تحقيق برنامجهم الوحدوي القائم علىٰ تحرير سورية الطبيعية من الفرنسيين، والوحدة التامة، واستمرّوا بدعمِ التحركات سياسياً وعسكرياً ضد

الفرنسيين، وحاول عادل أرسلان من خلال موقعه رئيساً للديوان الأميري مساعدة سلطان باشا الأطرش[37]، الذي رفض أن يكون للدروز كيان خاص بهم، وعاب على دروز لبنان الاتصال بالفرنسيين في بيروت، ولذلك حاولت بريطانيا تقليص نفوذ الاستقلاليين الذين استمرّوا بدعم هذه الحركات[38]، وتواصل الضغط الفرنسي من خلال المفوضية في بيروت على بريطانيا معترضةً على سياسة التساهل تجاههم، ووصفتهم بالأشقياء، ومنتقدةً بقاء شرق الأردن أرضاً وملجأ لهم[39]. ونتج عن هذه الضغوطات أن أصدر الأمير في 3 تشرين أول 1922م بلاغاً من أربع عشرة نقطة، أبرز ما جاء فيه، هو الحفاظ على الولاء مع الحكومات المجاورة، وإخراج من يتهاون بذلك مع الموظفين ومع الأحزاب والجماعات السرية والعلنية من عقد أيِّ اجتماع، وطرد من يُشتبه بهم بتعكير الصفو أو إحداث الشغب[40].

وهنا يتبيّن أنَّ السياسة الأردنية الخارجية إزاء الدول المجاورة، ومن بينها لبنان، قد بدت تتجه نحو التعاطي مع الواقع والمسايرة؛ لأجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتثبيت كيان الدولة، ويتضح هذا من حثِّ الأمير بعد عودته من زيارته الأولى لبريطانيا، بعدم التعرض للحدود مع فرنسا، خصوصاً وأنَّ الشحّ الماليّ أصبح كبيراً بسبب ارتفاع نفقات الدولة، واحتياجاتها الأمنية والعسكرية والإدارية، ودعا الأمير فرنسا إلى تجديد علاقتها مع الإمارة[41]، حيث أدرك الأمير أنَّ وجود الاستقلاليين في الإدارة يعرّض الإمارة لمضايقات لدعم الاستقلاليين للحركات التي تعمل ضد الانتداب الفرنسي، وأنَّها ستترك أثرها بعدم منح الإمارة المستقبل الجيد، وتبيّن ذلك من خلال رسالة بعث بها الأمير إلى

أرشمندنت الكاثوليك في السلط، يخبره به "أنَّه لن يُسمح أن تكون الإمارة ملجأ للعصاة، حتىٰ لا يترك المجال للحكومة الفرنسية أن تنتقد عليه بشيء"[42].

وأعلن الأمير عبد الله في خطابه بمناسبة الاستقلال (الأول) لشرقي الأردن بتاريخ 15 أيار 1923، أنَّه يتطلع إلىٰ موقف فرنسي تجاه القضية العربية، والقسم الشمالي من الوطن (سورية)، داعياً فرنسا إلىٰ بدء عهد جديد[43]، ولكنَّ هذه الدعوات لم يكن اللبنانيون الرسميون يلتفتون لها بسبب توافقِ رؤاهم مع البرنامج الانتدابي الفرنسي، وكانت الدعوات تصل إلىٰ مرحلة الدفاع عن الانتداب لبنانياً، والدعوة إلىٰ عدم الإضرار بأدواته، بينما استمرَّ التعاون ما بين الأمير عبد الله وبعض (الوحدويين) القوميين اللبنانيين، حيث حضر رياض الصلح احتفالات الإمارة بعيد استقلالها الأول عندما اعترفت بريطانيا بحكومة الشرق العربي[44].

1 . د، إبعاد الاستقلاليين ومن ضمنهم اللبنانيون عن إمارة شرقي الأردن:

وصلت الحوادث علىٰ الحدود الشمالية للإمارة ذروتها في 4 آب 1924م، إثر مهاجمة مراكز فرنسية في حوران، واتُّهمت شرقي الأردن بها؛ لكونها تأوي ما أسماه الفرنسيون برجالات عصابات، وأنَّ شرقي الأردن قاعدة لإثارة الحراكات ضد السياسات الفرنسية، ممّا حتّم علىٰ الأمير عبد الله الدعوة في 14 آب 1924م لعدم تأليب دولتين كبيرتين علىٰ العرب، هما فرنسا وبريطانيا[45]، وزاد الأمر تأزماً اعتراف ممّن قبض عليهم الفرنسيون، ويقومون بحركاتٍ عسكرية ضدها، أنَّهم تلقوا أموالاً من حكومة شرقي الأردن[46]، رغم أنَّ الأمير اتبع سياسة الموازنة بين القوميين العرب من الاستقلاليين وبريطانيا وفرنسا؛ لأجل تحقيق ما دعا إليه

بالوحدة، فإنَّه اعتبر أنَّ هذه الحوادث قضت على الآمال بتوحيد سورية، وأنَّه لا سبيل للحفاظ على استقلال شرقي الأردن، إلا بإبعاد الاستقلاليين بسبب حوادثهم ضد السلطات الفرنسية والضغط الإنجليزي[47].

وقُدِّم إنذار إلى الأمير من قبل السلطات البريطانية، يُطلب فيه بسط الرقابة المالية المطلقة وإخراج المتهمين بالحوادث على الحدود، والإشراف الكليّ على القوات العسكرية، وقبول اتفاق تسليم المجرمين مع سورية، فصدر بلاغ بتاريخ 21 آب 1924م بإبعاد الاستقلاليين؛ لأنَّ وجودهم في شرق الأردن كما وصفه البلاغ: "يفسّر بخطةٍ غير حبيبة" تجاه الحكومة الحليفة - والمقصود فرنسا- وأبرز من أُخرج من اللبنانيين رشيد طليع[48]، ونُفي الاستقلاليون إلى الحجاز[49]، ويبدو من برقية من الملك فيصل إلى الأمير عبد الله، بأنَّ تجربة ميسلون قد أوجدت تحوّلاً في التعاطي مع موضوع الانتداب؛ وذلك لعدم قدرة التيار الوحدوي على تحقيق تطلعاته من خلال القوة، ولأثرِ هزيمة ميسلون، فالملك فيصل دعا الأمير ألّا يجرّ شرق الأردن وراء الأعمال العدائية، والاستفادة من تجربة ميسلون[50]، ويتضح أنَّ الاستقلاليين بنزاعهم مع الفرنسيين وتمسّكهم ببرنامجهم قد جلبوا ضغطاً وأثراً كبيراً على علاقة الإمارة بالكيانات العربية الناشئة آنذاك، وأبرزها لبنان[51].

1 . هـ، لبنانيون من غير الاستقلاليين لعبوا دوراً في نشأة الإدارة الأردنية.

من اللبنانيين الذين لعبوا دوراً مهماً على الصعيد الأردني في هذه الفترة، الشيخ مصطفى الغلاييني[52]، والذي وصل إلى عمان في نيسان من عام1921م؛ وذلك بسبب موقفه الرافض للانتداب الفرنسي، وقد عُيّن بوظيفة رئيس ديوان

الرسائل في مديرية الأمن العام[53]، وعند عودته إلى بيروت سُجن من قبل السلطات الفرنسية لاتهامه بمقتل مدير الداخلية، وتمَّ نفيه من لبنان[54]، فعاد بعدها إلى عمان، وتولّى تعليم ابنَي الأمير عبد الله، الأمراء طلال ونايف[55]، وأُنيط به دور هامّ في وضع مناهج الدروس العربية المقرّرة من قبل نظارة المعارف، كمنهاج دراسي يُدرَّس في مدارس الإمارة[56].

وقد عيّنه الأمير عبد الله عضواً في المجمع العلمي الذي ألفه في 17 تموز 1923م، وبعد عودته إلى بيروت لعب دوراً كبيراً في معاضدة مطالب الطائفة الإسلامية؛ وذلك لكونه أصبح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى[57]، ومن اللبنانيين الذين لعبوا دوراً على الصعيد الصحفي خليل نصر[58]، والذي أسّس صحيفة الأردن في عمان، وتُعَدّ مطبعته أول مطبعة أنشئت في وسط عمان (شارع السلط)، وقد جاء إلى الإمارة برغبةٍ من الأمير عبدالله، الذي قدّم الدعم للصحيفة الناشئة، ونقلت من حيفا في 15 أيلول 1927م، وقد لعبت الصحيفة دوراً هاماً في الحياة السياسية والأدبية الأردنية، واستمرّت بالصدور أسبوعياً لغاية عام 1949م، ثم تحوّلت إلى يومية إلى أن توقفت نهائياً عن الصدور عام 1982م[59].

ومن اللبنانيين الذين فرّوا إلى أمارة شرقي الأردن نتيجةً لأحكام السلطات المنتدبة الفرنسية الشاعر محمد علي الحوماني[60]، وذلك عام 1924، عندما نشبت الثورة السورية واتهمته السلطات الفرنسية المنتدبة ببثِّ روح الثورة، وقد عيّنه الأمير عبد الله معلماً في مدرسة السلط، ثم معلماً في مدرسة إربد[61]، ومن شعره خلال مدة إقامته في الأردن:

فـــإن جئــت إربـــد ألفيتنـــي أســـيراً وتحســـبني طليقـــاً
أطـــارح شـــجوىٰ ورقاءهـــا وأنـــدب (لبنـــان) أو (جلقـــا)[62]

وقد لعب دوراً في التنشئة القومية خلال فترة إقامته في الإمارة إلىٰ أن غادر عمان عام 1932م متوجهاً إلىٰ دمشق[63].

2: مبايعة الشريف حسين بن علي بالخلافة والموقف اللبناني (مسلمو لبنان):

مثّلت زيارة الشريف الحسين بن علي إلىٰ عمان 18 كانون الثاني 1924، والتي استمرّت لغاية 20 آذار1924[64] حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات الأردنية مع مسلمي لبنان؛ لرمزية البيعة بالخلافة، وفي لحظةٍ كان قوميو لبنان (ومسلموها تحديداً) يبحثون عن رمزٍ ينادي بما يتطلعون إليه من وحدة مع الداخل السوري.

حيث رأىٰ الملك حسين بن علي أنَّ قيام مصطفىٰ كمال بإلغاء الخلافة 3 آذار1923م، يُعَدّ فرصةً لإعادة بعث المشروع العربي الذي قام به، والمتمثل في الثورة العربية الكبرىٰ، ومعزّزاً مشروعه بحقّه بالخلافة بقيادته للثورة العربية الكبرىٰ، وللنسب القرشي الذي يتمتع به، وغيرها من الأسباب، وفي زيارته إلىٰ عمان بدأت الدعوة له بالخلافة[65] التي لاقت صدىً قوياً في سورية وفلسطين، والحجاز والعراق، ولبنان وشرق الأردن، وقد دار سِجالٌ عربي كبير حول الخلافة والأحقية بها[66]، أما الاهتمام اللبناني بهذهِ الزيارة والبيعة بالخلافة من خلال الصحافة والبرقيات المرسلة، فعلىٰ الصعيد الصحفي نشرت جريدة الصفاء اللبنانية برنامج استقبال الملك حسين عند وصوله إلىٰ عمان، وهو علىٰ النحو التالي:

1- يستقبل جلالته في عمان الأمير عبد الله والوفد المرافق له.

2- يستقبل جلالته في جرف الدراويش مشايخ الحويطات، وجميع عشائر الطفيلة برئاسة حاكم الطفيلة.

3- يستقبل جلالته في موقف القطرانة مشايخ الكرك وزعماء قبائلها برئاسة حاكم الكرك الإداري.

4- يستقبله في موقف الجيزة وفد مؤلف من مشايخ بني صخر وغيرهم من العشائر.

5- أمّا الوفد الذي يستقبل جلالته في عمان، مؤلّف من موظفي الحكومة وزعماء عشائر المنطقة، وبعض من البلدان المجاورة لاستقباله، وبعد أن يعود المندوب السامي البريطاني من مصر، يسافر إلى عمان حيث يؤدي التحية لجلالة الملك[67].

وهذا الاهتمام اللبناني هو جزءٌ من اهتمامٍ عربيّ، فعنوان الخلافة الإسلامية جمعَ كثيرين من الذين يشتغلون بالقضية العربية، والذين جاؤوا إلى عمان[68]، وسعت بريطانيا إلى إفشالِ هذا المشروع؛ لأنَّ الشريف حسين عارضَ السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً المُتعلقة منها بحقّ العرب في فلسطين، وقاوم الإذعان لتوقيع معاهدة حجازية بريطانية[69].

وقد انتخب العرب الذين حضروا للبيعة هيئةً لها مُكونة من: إحسان الجابري[70]، ومحمد علي بيهم، وعادل أرسلان، ووضعوا تقريراً من تسع مواد، عبرت بنودها عن آمالِ التيار القومي لعرب المشرق، وهي:

1- الاستمرار في رفض الانتدابات والمطالبة باستقلال سورية وفلسطين بالاستناد إلى حقوقها الطبيعية والعهود التي قطعها الحلفاء لجلالة الملك حسين.

2- إرجاع لبنان إلى حدود سنة 1914م مختاراً في إدارة شؤونه.

3- مواصلة السعي لتحقيق الاتحاد العربي.

4- اتخاذ التدابير السريعة للحصول على تفاهم مع أمراء الجزيرة.

5- نظراً لمخالفة تصريح بلفور لحقوق الأمة الطبيعية والعهود المقطوعة لجلالة الملك حسين، نؤكد رفضه.

6- منع مهاجرة الأرمن واليهود إلى سورية وفلسطين.

7- بناءً على رغبة جلالة الملك حسين في الاطلاع على رأي الأمة في ما يتعلق بشؤونها السياسية، ولتعذر اجتماع جلالته بوفود الأمة العربية في كلّ فرصة، فالبلاد مستعدة لإيفاد من ينوب عنها للمداولة مع جلالة الملك حسين في كلّ موضوع أو معاهدة، حيث يكون البتّ النهائي حسب تصريحات الملك حسين عائداً للأمة نفسها.

8- بما أنَّ الخطّ الحجازي بجميع فروعِهِ وحقوقِهِ، هو وقفٌ إسلامي صرف، وهو الخط الوحيد الواصل بين أهمّ الأقطار العربية، نلتمس استرداد هذا الخط وتوحيد إدارته، وإعادة جميع ما أُخذ منه من الأدوات المحركة والمتحركة، وجعل إدارته المركزية في المدينة المنورة.

9- نلتمس أن تكون جلالتكم على ثقةٍ تامة من تحضير الأمة لكم بجميع الوسائل المطاعة؛ لأجل الوصول إلى الغاية المقدسة، والأمة تبذلُ في سبيل ذلك كلّ ما لديها من قوة[71].

ويتضح من هذا التقرير حضورُ قضيةِ مُسلمي لبنان بقوة ودعواتهم القومية، ويبرز ذلك جلياً في النقطتين(2) و(6)، والتي تمثّل جزءاً من مطالب مُسلمي لبنان، حيث النقطة الثانية تطالب بإرجاع لبنان لحدوده، أي حدوده قبل قيام لبنان الكبير، الذي أعلنه الجنرال غورو في 1 أيلول 1920م، وذلك بما يتفق ومطالبات مسلمي الساحل والأقضية الأربعة التي ضمّت إلى لبنان الكبير قسراً من قبل سلطات الانتداب الفرنسي، والنقطة السادسة عن الشعور لدى مسلمي لبنان بأنَّ عمليات التجنيس لمهاجري الأرمن تجعل الكفّة السُكانية تميل لصالح المسيحيين على حساب المسلمين.

ويرجع ذلك إلى أنَّ الوفد اللبناني الذي استقبل الملك حسين وحضر مراسم البيعة في عمان، تعزّزَ بِوجود لبنانيينِ اثنينِ ممّن كُلّفوا بصياغةِ هذا البيان، وهما: محمد علي بيهم وعادل أرسلان، بينما مُثِّلَ مجمل الوفد اللبناني من قبل: محمد علي بيهم، عارف النعماني، أنيس الصيداوي، الحاج بشير جبر، وعلي ناصر الدين[72]، "وقد تميّز استقبال الملك لوفد بيروت بشيء من الترحيب والعطف الكبير، وتولّى تقديم الوفد الشيخ قسطنطين يني[73]، والذي ارتجل خطبة دعت للوحدةِ العربية، وبايعَ الوفد الشريف حسين باسم أحرار العرب[74].

أما عن ردود الفعل اللبنانية على البيعة، فقد برزت في مدينتي طرابلس وبيروت ذات الثقل السكاني الإسلامي، والمطالب بالوحدة مع الداخل السوري،

ففي بيروت اجتمع أئمة المسلمين ووجهاؤها، وبحثوا مسألة الخلافة والاتفاق على مبايعة الشريف حسين بالخلافة، وتشير صحيفة الصفاء اللبنانية إلى أنَّ الذين بايعوا من بيروت، وأمضوا على صكّ البيعة، يقدّر عددهم بنحو عشرة آلاف[75]، بينما في طرابلس عُقدت الاجتماعات لوضعِ نصوصِ المبايعة، واجتمع علماء طرابلس في دار عبد الحميد كرامي[76]، مؤكدين صحة البيعة واكتمال شروطها لانعقادها من قبل أهل الحلّ والعقد، والعلماء وذوي الرأي[77]، وبعَثَ الطرابلسيون ببرقيةٍ مبايعةٍ بعد توقيعهم مضابط البيعة للشريف حسين في عمان، ونصّها: (بايعَ الطرابلسيون جلالتكم بالخلافة العظمى، أعزّ الله لكم الإسلام ووفّقكم لجمع شتاته)، ووقِّعت البرقية عن قطاعاتٍ مختلفة من: العلماء، الأعيان، التجار، المحامين، والأطباء، والشُبّان[78]، ومن جبل عامل، قال الشاعر اللبناني محمد كامل شعيب العاملي[79]:

إليك مليك العرب مني بيعةُ مباركة عن أهل صيدا وعامل

أجل نبايعك اليوم فهر وهاشم وجاراهما ساد حرب ووائل

هذا وقد شملت لبنان التبرعات التي قدّمها الشريف حسين بن علي للمحتاجين، وعوملت لبنان كقسمين: الأول: مدينة بيروت والثاني لبنان (الجبل)، وخُصِّص للأولى (200) جنيه والثانية (130) جنيهاً[80].

أما عن الموقف للسلطات الفرنسية المنتدبة، فقد رفضت هذه البيعة وقاومتها عبر إجراءات أبرزها:

1- منع (حظر) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لشرق الأردن من الدخول إلى سورية ولبنان[81].

2- منع خطباء الجوامع من الدعوة للملك حسين؛ بهدف إضعاف البيعة بالخلافة التي تمّت له[82]، (وهذه الإجراءات أدّت لحدوث اضطرابات في دمشق، واتفاق مسلميها على الدعوة للخليفة دون ذكر اسم الشريف حسين؛ تجنّباً لبطش السلطات الانتدابية الفرنسية)، ورأت فرنسا بخلافة الحسين بن علي جزءاً من مشروع بريطاني؛ يهدفُ إلى منافستها، وأنَّه مرشّح من قبلها، بينما كان شغورُ منصبِ الخلافة الإسلامية واجتماع العلماء من الأقطار العربية لمبايعة الملك حسين بالخلافة، هو بدايةَ معركةٍ مع السلطة المنتدبة في سورية ولبنان، وإرهاصاً للثورةِ السوريةِ الكُبرى[83]، وفي إمارة شرقي الأردن عمل الانتداب البريطاني على مقاومة أي تقاربٍ شعبي أو رسمي يخدم المصلحة القومية التي قادها الهاشميون في شرق الأردن.

3: الثورة السورية والموقفان الأردني واللبناني منها:

3 .أ. أسباب الثورة السورية الكبرى (1925م-1927م)

اجتمعت جملة من العوامل التي أدّت إلى الثورة السورية وأبرزها:

1- عدم التزام المسؤولين الفرنسيين بمواد صك الانتداب، وسعيهم إلى إذلال الشعب السوري.

2- تفريق سورية إلى خمس دويلات: (دولة لبنان، دولة حلب، دولة جبل الدروز، دولة العلويين، دولة دمشق)، ومنح سنجق (لواء) الإسكندرونة نوعاً من الاستقلال الذاتي تمهيداً لفصله.

3- كبت الحريات العامة وتشديد الرقابة على الصحف، واضطهاد كتّابها، وفرض نظام اقتصادي جائر.

اجتمعت هذه العواملُ محفزةً إشعال الثورة السورية[84]، ولكنَّ السبب المُباشر تمثّل بأسلوب الجنرال ساراي (Sarai)[85] المُفوّض السامي في بيروت، وتعامله الاستعلائي مع العرب – والدروز خصوصاً – لتشتعلَ الثورة السورية محتجةً على الانتداب الفرنسي ككلّ[86].

وكان للتيار القومي العربي دورٌ كبير في هذه الثورة، تمثّل في حزب الشعب السوري الذي دعا إلى الوحدةِ العربية، وإلغاء الانتداب، وذلك بزعامة عبد الرحمن الشهبندر[87]، بينما تولى قيادة الثورة سُلطان الأطرش[88]، الذي بويع على ذلك، ويشير بيان الثورة الصادر في 23 آب 1925م إلى الدعوة إلى "وحدة البلاد ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية موحدة ومستقلة استقلالاً تاماً". ممّا مَنح الثورة السورية المقدرة على استيعاب جميع التيارات الداعية للعمل ضد الفرنسيين والوحدة العربية[89]، وأُريد لهذه الثورة أن تشمل لبنان، ممّا سيؤدي إلى تأثيرات على الجوار السوري المحيط، وهو شرقي الأردن ولبنان.

3 . ب، الموقف الأردني من الثورة السورية الكبرى:

يمكن قراءة الموقف الأردني تجاه الثورة السورية من ناحيتين: شعبية ورسمية، إضافةً لموقف السلطات الانتدابية، شعبياً أَيَّدَ الشعب الأردني النضال السوري، حيث مثّلت أراضي شرق الأردن دعماً للثوار، وقامت مظاهرات في إربد

وعجلون وجرش تؤيد الثورة وتطلب مساعدته[90]، واتّهم الأمير عبد الله من قبل السلطات المنتدبة في فرنسا بدعم الثورة وتأييدها؛ وذلك بسبب:

أ- علاقته بعبد الرحمن الشهبندر، وميول الشهبندر الملكية تجاه عودة الحُكم الملكي إلى سورية، فالشهبندر وحزبه من أبرز دعاتها[91].

ب- بسبب تمكن العناصر المشاركة بالثورة من اجتياز الحُدود والتجول في شرق الأردن، وفشل محاولات تطبيق الاتفاقيات الموقعة التي تنصّ على تسليم المجرمين، وقد اعتقل وسُجِنَ كلّ من يتاجر بالأسلحة أو يحملها في شمالي الأردن، وقبض عليه[92].

ت- علاقات الشخصيات السياسية التي قادت هذه الثورة بالإمارة وأبرزها رشيد طليع[93].

ث- تنظيم مكتب اتصال بين الثورة واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في عمان، تكون مهمته الدعاية للثورة وجمع التبرعات من قبل المهاجرين العرب، ولعب هذا المكتب دوراً هامّاً في جمع التبرعات لشراء السلاح والذخيرة[94].

ج- عدم رضا الفرنسيين عن مشروع الأمير عبد الله الوحدوي، دعاهم لاتهامه والنظر له أنّه يسعى لتوسيع مملكته، وضمّ جبل الدروز لإمارته[95].

واستدعت هذه الأسباب أنَّ ضغط الفرنسيين على السلطات الانتدابية البريطانية باتجاه تشديد الرقابة على الحدود، ومنع السفر لسورية، واتخاذ إجراء التأشيرات ومراقبة الحركة على الحدود بين شرق الأردن وسوريا، وتواكبت هذه الإجراءات إلى أن وصلت إلى عقد مؤتمر مشترك ما بين السلطتينِ العسكريتينِ

الفرنسية والبريطانية في درعا 23 أيلول 1926م، هدفه القمع المشترك نحو كلّ من يعمل ضد الانتداب الفرنسي، من خلال تهريب الأسلحة(96)، وازداد الموقف البريطاني تشدّداً نحو العشائر الأردنية، والتي مُنعت من "الرواح والمجيء بين شرق الأردن وجبل الدروز"، وأُخذت المواثيق منها، بألّا تنخرط بأعمال الثورة السورية، واشترط على الهاربين (أو اللاجئين) للإمارة ألّا يجعلوا من شرقي الأردن منطلقاً للأعمال السياسية التي تؤثر على البلاد المجاورة(97).

وازداد هذا الموقف البريطاني استجابة للضغط الفرنسي للحدّ من الدعم الأردني للسوريين الثوار، حيث ضغط الإنجليز على الأمير طالبين منه الحدّ من مظاهر التأييد للثورة السورية، وعلى ما يبدو أنَّ إقالة رضا الركابي من رئاسة الحكومة، جاءت كنتيجةٍ لهذه الضغوطات(98)، وترتّبت على الثورة السورية نتائج على إمارة شرقي الأردني، أبرزها: تدفق اللاجئين السوريين نحو الإمارة، حيث قرّرت الحكومة عدم معارضتهم، ومساعدة مرضاهم وجرحاهم، وتوزيع القمح والدقيق شهرياً عليهم، وتمّ نقل العديد من جرحى الثورة إلى مستشفى عمان، وكان الارتباط الوجداني الأردني وثيق الصلة بالثورة السورية، ويتجلّى هذا من خلال التراث الأردني، ومثالُهُ قصيدة لأحد شعراء الربابة يقول فيها:

جتني رسالة من قفا السلط يـا جـواد ... مـن منصـب كـلّ الشـهامة حماهـا
على طويـل العمـر وهـو سـد بـولاد ... سلطان باشـا للعشـيرة حماهــا(99)

وتجمّع كثيرٌ ممّن لجأوا إلى واحة الأزرق، وخشيت بريطانيا وفرنسا من أن تصبح الأزرق مركزاً للثورة حيث الثائرون، فازداد التعاون لحصرِ الثورة بين كلا الطرفين، وأصدرت السلطات البريطانية أمراً بخروج الرجال من الأزرق، وإبقاء النساءِ والأطفال وكبار السن(100)، وأُخضعت منطقة الأزرق للأحكام

العرفية[101]، وفي شهر نيسان 1927م برز التعاون العسكري الفرنسي البريطاني بحصار الأزرق وطرد الثوار، وتزامن هذا مع زيارة قام بها مدير الاستخبارات الفرنسي إلى عمان[102]، وأُمهِلَ اللاجئون السوريون في الأزرق مدة (14) يوماً منذ 17 حزيران 1927م؛ لمغادرة الأراضي الأردنية[103]، ومع انحسار الثورة حارب الإنجليز الدور الأردني الذي لعب دوراً هاماً بمساعدة الثورة السورية[104].

3 .جـ ، الموقف اللبناني من الثورة السورية:

اشتدّت الأصوات المطالبة بالوحدة مع الداخل السوري في لبنان مع قيام الثورة، وصدرت في لبنان جريدة تدعى "العهد الجديد"، ما لبثت أن أصبحت لسان حال الثورة، ولكنَّ السلطات الفرنسية استخدمت الورقة الطائفية للحدّ من بريق الثورة السورية في لبنان، وقامت بتأليب المسيحيين على الثورة، بتصويرها أنَّها تستهدفهم وتستهدف حضورهم[105].

واستمالت السلطات الانتدابية دروز لبنان محاولةً استخدامهم لإقناع دروز الجبل بالتخلي عن الثورة، ولكنَّ الثائرين رفضوا وقفها، وبعد مفاوضاتٍ رفع الثائرون مطالبهم للمفوضية في بيروت وهي:

1 - الاعتراف باستقلال المناطق السورية، وتمثيل سورية خارجياً في عصبة الأمم.

2 - إعلان الوحدة السورية، وإعادة لبنان الكبير لسابق عهده.

3 - انسحاب الجيش الفرنسي.

4 - عقد معاهدة مع فرنسا.

5 - العفو عن جميع المطلوبين[106].

وشارك دروز وشيعة لبنان إضافةً إلى المسيحيين الأرثوذكس، في أعمال الثورة، وعمّت أعمالها المناطق اللبنانية: البقاع، عكار، وطرابلس وغيرها[107].

وتعزّزت قبضة السلطتين الانتدابيتين في لبنان (وسورية) وشرق الأردن، بمحاربة واعتقال كلّ من يشترك بأعمال ضدهما، باتفاقية وقّعت في 15 شباط 1927م، في عمان، وذلك بين "رئيس النظار بالنيابة عن حكومة شرقي الأردن، والمندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان"، يكون بمقتضاها "أن تتبادل دوائر العدلية جميع الأوراق العدلية والحقوقية والجزائية، وتشمل أيضاً أخذ الشهادات"، ممّا يعني أنَّ الانتداب عبر سلطاته وحّدَ جهوده بالقضاء على الثوار في سورية، ولبنان، والأردن، ومنحت هذه الصيغة (الاتفاقية) السَند القانوني لمحاصرة التحرك القومي، وغايتها الضغط على المجاهدين؛ ليتمكّن الجنود الفرنسيون من التحرك بحرية في شرق الأردن، وبالاتفاق مع السلطات الانتدابية في شرق الأردن[108].

مراجع الفصل الثاني

(1) خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت، المطبعة العربية، القاهرة، 1923م، ص14-15، وسيشار اليه لاحقاً: الزركلي، ما رأيت، وللمزيد عن هذه الفترة راجع: الصليبي، بيت، ص 52، للمزيد راجع: ألبرت حوراني، الفكر العربي (1798 – 1939م)، دار نوفل، بيروت، 1997، ص 295، لاحقاً: حوراني، الفكر.

(2) جريدة البشير اللبنانية، ع: 8243، 22/ 1/ 1921م، ص2، انظر رسالة سليمان كنعان عضو مجلس إدارة جبل لبنان لوزارة الخارجية البريطانية،Arab Dissident Movment 1905 – 1955، volume 2:1921 – 1932، edited by: A.L.P Burdett، Archive Editions،1996،p.211-213.، لاحقاً: arab dissident

(3) جريدة لسان الحال، 3/ 3/ 1921م، ع: 8254، ص1، والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، وللمزيد عن التيارات السياسية في لبنان وهي على أبواب الانتداب، راجع: حسن خ غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، ج1، دار الكنوز الأدبية، بيروت،2000م، ص256-261، وسيشار لاحقاً: غريب، نحو تاريخ، جحا، معركة، ص285-300، وللمزيد انظر: حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (1913-1943م)، دار النهضة، بيروت، 1985م، ص76، وسيشار لاحقاً: حلاق، دراسات.

(4) جمعية العربية الفتاة: وتعرف بالفتاة وأُسست في باريس عام 1911م، ولها أثر حاسم في تاريخ الحركة القومية العربية في مرحلتها التكوينية، وكانت غايتها العمل من أجل استقلال العرب وتحريرهم من الحكم التركي، وأنواع الحكم الأجنبي جميعها، أي إنَّها أول جمعية طالبت بالاستقلال الكامل، وليس مجرد الحكم الذاتي للعرب ضمن الإمبراطورية العثمانية، وعام 1913م انتقل مقرّها إلى بيروت ثم إلى دمشق، وتميّزت بسريتها ومقدرتها على العمل السريّ، واستمرّت بالعمل رغم ما واجهته من مصاعب، وتعرّض أعضاؤها إلى التعذيب، وضمّت عدداً كبيراً من العرب، وهي من أخطر المنظمات العربية التي لعبت دوراً كبيراً في الحرب العالمية الأولى، وساهمت بدورٍ كبير في الثورة العربية الكبرى وتحرك الأمير فيصل، الكيالي، الموسوعة، ج2، ص80، وللمزيد انظر: سهيلة الريماوي، الجمعية العربية الفتاة، دار مجدلاوي، عمان، 1988م لاحقاً: الريماوي، الجمعية، وانظر: العمري، ميسلون، ص63.

(5) أوراق محب الدين الخطيب، والمحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

(6) حزب الاستقلال العربي: هو حزب سياسي عربي بدأ يتكون في دمشق سنة 1919م، وذلك إبان حكومة الأمير فيصل، وهو منبثق عن العربية الفتاة التي قامت بدور هام خلال الثورة العربية الكبرى (1916–1918م) وتفرّق أعضاء هذا الحزب بعد معركة ميسلون (1920م)، وتقوقعت مجموعاتهم داخل الكيانات الانتدابية الجديدة، ويقدّر عدد أعضائه بـ 22.000 عضو وبينما الأعضاء الفعّالون لم يتجاوزوا 2500عضو ويعتبر أول حزب قام في سورية بعد الحرب العالمية الأولى، وهو غطاء سياسي للعربية الفتاة، للمزيد: الكيالي، الموسوعة، ج2، ص276. وأيضاً: الريماوي، الجمعية، ص98–100.

(7) منذر محمود جابر، سجل: أنا رشيد طليع، مؤسسة الدراسات الدرزية، لندن، 2010م، ص138، وسيشار لاحقاً جابر، سجل.

(8) جابر، سجل، ص145، 138، يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، ط2، 1986م، ص56،112 لاحقاً: الحكيم، سورية.

(9) علي شعيب، أنماط العلاقة بين الأمير عبد الله وحزب الاستقلال العربي، أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، من المعالم الثقافية والحضارية في الأردن عبر العصور، وزارة الثقافة، عمان، 2002، وسيشار لاحقاً: شعيب، أنماط.

(10) عبد الله، الآثار، ص26–27، ص156.

(11) محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، 10 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م، ج1، ص501، وسيشار لاحقاً، دروزة، مذكرات.

(12) الزركلي، عامان، ص 36، دروزة، مذكرات، ج1، ص501.

(13) جريدة لسان الحال، ع: 8274،31/ 3/ 1921م، ص1 مكتبة الجامعة الأمريكية بيروت، انظر: حكمت ناصر حسين المياحي، العلاقات السياسية السورية الأردنية 1918–1925م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006م، ص 74، لاحقاً: المياحي، العلاقات.

(14) جريدة البشير اللبنانية، ع: 2691، 15/ 3/ 1921م، ص2.

(15) الزركلي، عامان، ص165، دروزة، مذكرات، ج 1، ص502.

(16) للمزيد عن هذه المرحلة راجع: محمد علي العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، مكتبة الحرية، عمان، 1956م، ص 6 وسيشار لاحقاً، العجلوني، ذكرياتي.

(17) جريدة الصفاء، ع: 8239، 9/ 2/ 1921م، ص2 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، الحكيم، سورية، ص115، 118.

(18) الزركلي، عامان، ص47-51، العمري، ميسلون، ص 64، بيان نويهض الحوت، مذكرات عجاج نويهض (1896-1982م)، دار الاستقلال، بيروت،1993م، ص63، وسيشار لاحقاً: الحوت، مذكرات، البعيني، رجال، ص83.

(19) الحوت، مذكرات، ص45، البعيني، رجال، ص81.

(20)عادل ارسلان: (1882-1954م) هو سياسي عربي، وشاعر، مواليد الشويفات لبنان ودرس في فرنسا وعضو العربية الفتاة والمنتدى العربي، عمل سكرتيراً من الدرجة الأولى في وزارة الداخلية العثمانية 1913م، ومديراً للمهاجرين في ولاية سورية (1914م) وقائمقام الشوف (1915م) ونائب عن جبل لبنان في مجلس المبعوثان (1916-1918م)، وبعد جلاء الأتراك ودخول الجيش العربي دمشق، اختاره الأهالي حاكماً لجبل لبنان المستقل، وبعد دخول الفرنسيين إلى لبنان عيّن مساعداً إدارياً لحاكم سورية العسكري، ثم مستشاراً للملك فيصل عام 1920م، ونزح إلى الأردن بعد خروج فيصل، وبقي في شرقي الأردن حتى 1923م، وعاد إلى سورية 1937م، وتولى بعض الوزارات في سورية، ثم عاد لبيروت عام 1951م، وبقي حتى توفي عام 1954م. وللمزيد، الكيالي، الموسوعة، ج3، ص788، انظر arab dissident vol2، p.543

(21) فؤاد سليم (1893-1925م): من مواليد قرية بعقلين من إقليم الشوف، تعلم في الجامعة الأمريكية في بيروت وعمل في المدرسة العباسية، وقاتل في ميسلون، وبعد أن نجا قصد شرقي الأردن وخدم فيها عسكرياً، ثم توجّه لمصر فالسعودية، وقاتل بالثورة السورية واستشهد أثناءها، راجع: الزركلي، الأعلام، ج5، ص161.

(22) نصري سليم (؟!! – 1981م): قاتل في ميسلون والتحق بالجيش الأردني وعاد بعدها إلى لبنان، للمزيد انظر: تيسير أبو حمدان، بنو معروف في واحة بني هاشم، أزمنة للنشر، عمان، 2003م، وسيشار لاحقاً: أبو حمدان، بنو معروف.

(23) سعيد عمون: قومي عربي لبناني والده مؤسس حزب اللامركزية في القاهرة (1912م)، اشترك في الثورة العربية الكبرى، والتحق بالجيش الأردني مع فؤاد سليم، وهو عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال في عمان، وأخرج مع الاستقلاليين في 1924م، انظر: تيسير أبو حمدان، أغصان الأرز في ربى عمان، أزمنة للنشر، عمان2007، ص 125- ص128، لاحقاً: أبو حمدان، أغصان الأرز.

(24) حسيب ذيبان: (1885-1969م) مواليد المزرعة إحدى قرى الشوف، عمل في درك لبنان المستقل 1908م ووصل إلى رتبة ملازم ثان، ثم خدم مع جيش الأمير فيصل ضابط درك، وخدم بالجيش

الأردني، وعاش في الأردن حتى عام 1967 في مزرعة له بالرصيفة، وعاد بعدها إلى لبنان، أبو حمدان، بنو معروف، ص377.

(25) محمد علي العجلوني (1893-1971م) مواليد عنجرة في جبل عجلون، وتعلّم فيها ثم التحق بالأزهر، وخدم بالجيش العثماني بعد تخرجه، والتحق بالثورة العربية الكبرى عام 1917م، وشارك في معاركها وهو أحد أعضاء حزب الاستقلال ومؤسسي الجيش الأردني، وبلغ رتبة أمير لواء، وعيّن لاحقاً وزيراً للداخلية وعضواً في مجلس الأعيان، وله كتاب ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، الزركلي، الأعلام، م6، ص310.

(26) خطار بوسعيد، عصبة العمل القومي العربي (1933 – 1939 م)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004 م، ص20، وسيشار لاحقاً: بوسعيد، عصبة.

(27) جريدة البشير، ع: 2714، 10/ 5/ 1921م، ص4، الحوت، مذكرات، ص65.

(28) جابر، سجل، ص153

(29) دروزة، مذكرات، ج1، ص503.

(30) تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، عمان، 1994، ص40، سيشار لاحقاً: ظبيان، الملك عبد الله.

(31) جابر، سجل، ص203، شعيب، أنماط، ص39 الزركلي، عامان، ص54-55، المياحي، العلاقات، ص78.

(32) الزركلي، عامان، ص54-55، ظبيان، الملك، ص41-43.

(33) شعيب، أنماط، ص40.

(34) الحوت، مذكرات، ص48-49، البعيني، رجال، ص 84 – ص 86، وحول الصراع بين الإنجليز والاستقلاليين، راجع: جابر، سجل، ص169-197، الزركلي، عامان، ص54- 58.

(35) ظبيان، الملك، ص22، عبد الله، الآثار، ص43، دروزة، مذكرات، ص31.

(36) البعيني، رجال، ص87-88.

(37) سلطان الأطرش: (1891-1982م) قائد ثورة وطنية وزعيم شعبي، مواليد قضاء صلخه بجبل العرب، تعلم في الكتاب، ولم يدخل مدارس، توجهاته القومية، التحق بالثورة العربية الكبرى، وهو أول من رفع علمها على أرض سورية، واتصل بجيوشها وقاد الثورة السورية ضد الفرنسيين، حيث ثار في 1922م ثم مرة ثانية لتعاونه مع حزب الشعب 1925م، وبعد فشل الثورة نزح إلى الأزرق ثم إلى وادي السرحان، وعاد إلى سورية عام 1937م، الكيالي، الموسوعة، ج3، ص214.

(38) شعيب، أنماط، ص41، سلطان الشياب، سيرة حياة رؤساء الديوان الملكي (1921– 2010م)، عمان، 2011م، ص78، وسيشار لاحقاً: الشياب، سيرة، للمزيد انظر: arab dissident vol2; p82

(39) جريدة البشير، ع: 2889، 18 تموز 1922م، ص1.

(40) جريدة البشير، ع: 2927، 17 تشرين أول 1922م، ص2.

(41) جريدة البشير، ع: 2938،28 تشرين الثاني 1922م، ص2.

(42) جريدة البشير، ع: 2965، 13 / 12/ 1923م، ص2، انظر وثائق وزارة الخارجية البريطانية: arab dissident vol2. P195 تقرير لآراء حسن توفيق خالد أبو الهدى حول النزعة الاستقلالية في شرق الأردن، ويبيّن فيه نية الأمير عبدالله بضم فلسطين للأردن تحت حكمه.

(43) جريدة البشير، 13/ 12/ 1923م، ع:2965، ص2.

(44) جريدة البشير،20/ 12/ 1923م، ع: 3085، ص1، جريدة الشرق العربي، ع 1،28/ 3/ 1923م، ص2.

(45) عبد الله، الأثار، ص177–178.

(46) طريف، أخبار، ص58.

(47) الموسى، تاريخ، ص 245، عبد الله، الآثار، ص279، راجع الاتفاقية بين قائد الأمن بشرقي الأردن ومدير أمن حوران في جريدة الشرق العربي، ع 8، 16/ 7/ 1923م، ص1.

(48) طريف، أخبار، ص59، الموسى، تاريخ، ص242.

(49) جريدة الصفاء، ع: 209، 11 أيلول 1924، ص2، والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، الزعبي، صموئيل، ص 172 – ص 173.

(50) جريدة الصفاء، ع: 209، 11 / 9/ 1924، ص2.

(51) ظبيان، الملك، ص 38.

(52) مصطفى الغلاييني: (1886–1945م): ولد وتوفي في بيروت، وتعود جذور أسرته إلى قبيلة الحويطات، تعلم في الجامع العمري ببيروت، وتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده، وخدم في الدولة العثمانية معلماً، حيث أصبح مدرساً للغة العربية وخطيباً للجيش الرابع التركي، ثم التحق للخدمة في المملكة العربية السورية، والتحق بجيش الملك فيصل، وعند عودته للبنان نُصِّب رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، وقاضياً شرعياً، وله العديد من الكتب، وللمزيد راجع: باسم حامد فليح الدهامشة، مصطفى الغلاليني حياته وفكره (1886–1945م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم

التاريخ، الجامعة الأردنية، 1998م، ص21-22، لاحقاً: الدهامشة، مصطفى، وانظر هامش، الحلاق، مذكرات سليم، ص134.

(53) الدهامشة، مصطفى، ص23.

(54) المرجع السابق، ص23.

(55) حلاق، مذكرات سليم، ص134.

(56) جريدة الشرق العربي، 3/ 9/ 1923م، ع:15، ص2، جريدة الشرق العربي، 10/ 12/ 192م، ع28، ص2.

(57) جريدة الشرق العربي، 10/ 12/ 1923م، ع 28، ص2، جريدة فلسطين، 10 / 12/ 1931 م، ص6 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية، الموسى، تاريخ، ص209.

(58) خليل نصر (1888 – 1949م): خليل فارس عبد الله نصر، ولد في بلدة كفر شيما بلبنان، وتعلم فيها، ومن ثم غادر إلى حيفا وعمل فيها محرراً لصحيفة الكرمل، ثم أسّس صحيفة في فلسطين تدعى (حراب الكردى)، ثم اختار لها اسم الأردن، وبقيت تصدر إلى عام 1927م، إلى أن رحل بها إلى شرقي الأردن في نفس العام، انظر: عبد الله مطلق العساف، عرار شاعراً وناثراً، الأعمال الشعرية الكاملة لمصطفى وهبي التل في صحيفة الأردن، دار الصايل، عمان، 2013م، ص15، لاحقاً، العساف، عرار.

((59)أسامة يوسف شهاب، صحيفة الجزيرة ودورها في الحركة الأدبية الأردنية (1939م – 1945م)، وزارة الثقافة والتراث القومي، عمان، 1988م، ص20، لاحقاً: شهاب، الجزيرة، تركي أحمد الرجا المغيض، الحركة الشعرية في بلاط الملك عبد الله (1921م – 1948م)، وزارة الثقافة، عمان، 1980م، ص82+ص83، ص95، لاحقاً: المغيض، الحركة، وانظر: العساف، عرار، ص 40 – ص41.

(60)محمد علي الحوماني (1898-1964م): أبو الرضا العلي محمد بن أمين بن الحسن بن الخليل ولقبه (الحوماني) مواليد قرية حاروف إحدى قرى جبل عامل درس في المدرسة النبطية، ثم في المدرسة الحميدية، ولم يكمل تعليمه الجامعي، ولكنَّه عيّن معلماً في مدارس جبل عامل، وفي عام 1932م أحرز الثانوية العامة من دمشق، وللمزيد انظر: محمد عبد الحسن فقيه، النزعة الإسلامية في شعر محمد علي الحوماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فرع الآداب، ص 22+2 23، ص24، لاحقاً: فقيه، الحوماني، المغيض، الحركة، ص162.

(61)المغيض، الحركة، ص 162- ص 163، الفقيه، الحوماني، ص31.

(62)الفقيه، الحوماني، ص31.

(63)المغيض، الحركة، ص163، الفقيه، الحوماني، ص31.

(64) الشناق، تاريخ الأردن، ص169.

(65) دروزه، مذكرات، ج1، ص577، محمد يونس العبادي، الرحلة الملوكية الهاشمية للشريف حسين بن علي من عمان إلى مكة المكرمة والبيعة بالخلافة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000م، ص214 وسيشار لاحقاً، العبادي، الرحلة.

(66) راجع: نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996م، ص336-409 وسيشار لاحقاً: المومني، الشريف.

(67) جريدة الصفاء اللبنانية،5/ 1/ 1924م، ع:784، ص3 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، جريدة الشرق العربي، 14 كانون الثاني 1924، ص2.

(68) جريدة الصفاء، ع: 878، 17/ 2/ 1924م، ص3، جريدة الشرق العربي، 26/ 1/ 1924م، ص1.

(69) الشناق، تاريخ الأردن، ص170.

(70) جريدة الصفاء، ع 878، 17/ 2/ 1924م، ص3، جريدة الشرق العربي، 26/ 1/ 1924م، ص1.

(71) طريف، أخبار، ص36-37.

(72) بوسعيد، عصبة، ص64.

(73) الشيخ قسطنطين يني أما قسطنطين يني (1885 – 1947 م): أصله يوناني وقد استعرب واشترك في الثورة العربية الكبرى، وقد منحه الشريف حسين لقب شيخ، ومنحه رتبة زعيم، وعيّنه وزيراً في حكومة الحجاز. انظر: الشيخ قسطنطين يني الشهيد، صفحة من التاريخ القومي العربي الحديث، بيروت، د.ت، ص10-12.

(74) المرجع السابق، ص64.

(75) العبادي، الرحلة، ص191، جريدة الصفاء، عدد رقم 883، 13 آذار 1924، ص2.

(76) عبد الحميد كرامي (1888-1950م): سياسي عربي لبناني ولد في طرابلس وأصبح مضيئاً لها، له مواقف وطنية وحاول الفرنسيون استمالته، فعيّنوه حاكماً لطرابلس، ولما فشلوا بذلك سجنوه، ممّا زاد في شعبيته، ويعدّ من أركان عهد الاستقلال اللبناني حيث نجح رجالات الاستقلال بكسبه لصفهم، وتولى رئاسة الوزارة اللبنانية سنة 1945م، وذلك بعد أن كانت طرابلس تنظر إلى نفسها كجزء من سورية، الكيالي، الموسوعة، ج3، ص813.

(77) العبادي، الرحلة، ص184-185.

(78) قدري قلعجي، جيل الفداء، قصة الثورة العربية الكبرى ونهضة العرب، دار الكاتب العربي، د.ت، ص431.

(79) محمد كامل شعيب العاملي (1890 -1980م): مواليد بلدة الشرقية في جبل عامل، تعلم مبادئ القراءة في مسقط رأسه ثم التحق بمدرسة المقاصد الخيرية في صيدا، ثم بالمدرسة الرشيدية إبّان تأسيسها، وأصدر مجلة العروة الوثقى وجريدة الاتفاق، ترأس جمعية الاتحاد والترقي في مدرسة صيدا، وكان مناهضاً للاحتلال الفرنسي، وحضر مؤتمر عمان 1924م، انظر: مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 20 مجلد، الكويت، 2008، مج 18، الكويت، ص374، لاحقاً: مؤسسة، معجم البابطين.

(80) العبادي، الرحلة، ص195.

(81) جريدة البشير، ع: 884، 20/ 3/ 1924م، ص3.

(82) جريدة الصفاء، 27/ 3/ 1924م، ع: 885، ص3، المومني، الشريف، ص282.

(83) المومني، الشريف، ص282، محمد عدنان البخيت، الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين: العلاقات الأردنية السورية 1921 – 1951م، م 15، ص192 – ص 193، وثيقة رقم (4)، لاحقاً: البخيت، الوثائق.

(84) الكيالي، الموسوعة، ج1، ص850 وللمزيد انظر: سلطان ذوقان الأطرش، مذكرات سلطان الأطرش، المطبعة العربية، سوريا، 1979م، ص 95 – ص 97، لاحقاً: الأطرش، مذكرات، الزعبي، صموئيل، ص170 – ص171.

(85) ساراي موريس: (1856-1929م): جنرال فرنسي تولى قيادة جيش الشرق عام 1915م، وأسقط ملك اليونان عام 1917م، وأسند له بعد تقاعده وظيفة مفوض سامي فرنسي في سورية ولبنان، ولكنّه كان علمانياً فاستبعد رجال الدين واستخدم سياسة إقصائهم، وكانت لقسوة اسلوبه أن أفضى إلى الثورة الفرنسية. وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، ج3، ص278، عطا الله، جنرالات، ص129– ص131.

(86) عطا الله الزاقوت، أضواء على الثورة السورية الكبرى (1925-1927م) منشورات علاء الدين، ط2، دمشق، 2008، ص14. وسيشار له في ما بعد: الزاقوت، أضواء.

(87) عبد الرحمن الشهبندر (1882-1940م): تخرج من الجامعة الأمريكية عام 1904م وانتسب لجمعية الاتحاد والترقي بعد صدور الدستور العثماني، ولما قويت سياسة التتريك العثمانية عمل سياسياً ضدها وأقام خلال الحرب العالمية الأولى في القاهرة، وعيّن وزيراً للخارجية في حكومة الملك فيصل وهرب للقاهرة بعد ميسلون، ثم اعتقل من قبل الفرنسيين لأشهر، فأسّس بعد خروجه حزب الشعب بدمشق وساهم بالثورة السورية وبعد إخمادها فرّ لجبل الدروز، ثم لشرقي الأردن ثم للقاهرة، وبقي حتى عام 1937م حيث عاد لدمشق التي اغتيل فيها سنة 1940م، الزركلي، الأعلام، م3، ص308.

(88) سلطان الأطرش: (1891 – 1982 م) درزي، مواليد قرية صلخد في السويداء، ومن عائلة تمتلك زعامة محلية، واشترك في الثورة العربية الكبرى، وقاد نضالاً طويلاً ضد الانتداب الفرنسي وصلت ذروتها في الثورة السورية الكبرى 1925 – 1927 م، والتي تزعمها وشملت كل سورية، وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، م، ص

(89) الزاقوت، أضواء، ص15- ص17، غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب (1918-1954م)، وهو الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي، مطابع أشقر أخوان، دمشق،1955م ص268-269.

(90) محمود عبيدات، الدور الأردني في النضال السوري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص 78 وسيشار لاحقاً: عبيدات، الدور.

(91) عبد الرحمن البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال 1939- 1950 م، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1991م، ص 13، لاحقاً البيطار، تطور

(92) الجنرال آندريا، تاريخ الدروز وتمرد دمشق، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، 1971م، ص326. وسيشار لاحقاً: آندريا، تاريخ الدروز، الأطرش، مذكرات، ص116 – 118، جريدة الأردن، ع: 195، 27/ 3/ 1926م، ص1 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

(93) آندريا، تاريخ الدروز، ص70، ص91 – ص92، الكيالي، الموسوعة، ج1، ص850.

(94) الحوت، مذكرات، ص65، الأطرش، مذكرات، ص20.

(95) آندريا، تاريخ الدروز، ص70.

(96) طريف، أخبار، ص63، آندريا: تاريخ الدروز، ص68.

(97) طريف، أخبار، ص75-76. وذلك عن مقابلة لصحيفة فلسطين مع رضا الركابي.

(98) طريف، أخبار، ص76، جريدة الأردن، ع: 192، 6/ 3/ 1926 م، ص 1.

(99) طريف، أخبار، ص 90، 96، والقصيدة مأخوذه عن: منعم زيدان صويص، زيدان سعيفان الصويص: حياته وشعره، عمان، 2012 م، ص23 – ص 31.

(100) المرجع السابق، ص99+108.

(101) انظر: Minorities in the middle east;druze communications(1840-1974) edited by: b.destani، arcive editions، 2006، p.41، (F0371/12302))، لاحقاً: DRUZ COMM.، جريدة الشرق العربي، ع:154، 15/ 4/ 1927، ص27.

(102) عبيدات، الدور، ص478.

(103) جريدة البشير، ع 3628، 3/ 5/ 1927م، ص2، الزاقوت، أضواء، ص185.

(104) آندريا، ثورة الدروز، ص334، الزاقوت، أضواء، ص96، وللمزيد عن الدور الأردني انظر: المياحي، العلاقات، ص131.

(105) بيضون، رياض الصلح، ص84، عبيدات، الدور، ص472-474.

(106) آندريا، تاريخ الدروز، ص141.

(107) عيسى، العلاقات، ص42، العجمي، البقاع، ص260 – ص261، وملحق رقم (52) ص348 حول أعمال الثوار، وللمزيد عن دور الدروز انظر: arab dissident p.543، p.300

(108) انظر وثيقة رقم: DRUZE COMM. P.40 (E971/21/89); P.41 (F0371/12302): جريدة الشرق العربي، ع: 182، 1 / 3 / 1928م، البخيت، أوراق، م15، العلاقات، ص52 – ص53، جريدة الجامعة العربية، 3/ 3/ 1927، ع: 913، ص3، ص6.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية اللبنانية

(1939 – 1928)

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية اللبنانية

(1939 – 1928)

أ: الأوضاع السياسية:

نَظراً لِخضوع الجمهورية اللبنانية في سياستها إلى المندوبِ السامي الفرنسي والسياسةِ الانتدابية التي عَملت على تكريسِ القُطريةِ، مِن خلالِ إيجادِ دولةٍ لبنانية ذات طابعٍ مسيحي معزولةٍ عن مُحيطها العربي[1]، وبما يتعارض ومطالبات الحركةِ الوطنية اللبنانية، والتي دعَت إلى الوحدة مع الداخلِ السوري، رافضةً سياسةَ التجزئةِ المُتبعة في لبنان، ومن ضمنها الحُدودُ اللبنانية، ونظراً لفشلِ الثورةِ السوريةِ الكُبرى (1925-1927م)، وإبعاد الاستقلاليين عَن الجهازِ الإداري للدولةِ الأردنية والذي ضَمَّ بعض اللبنانيين، فإنَّ الحَركة الوطنية اللبنانية ارتبطت بالحركةِ الوطنية السورية، وبقيت تؤكّدُ على مَطالب الوحدةِ مع الداخل السوري، وتركّزت هذهِ المطالبُ في مدنِ طرابلس وبيروت (التي بقيت العهد العثماني تتبع ولاية بيروت)، والأقضية الأربع (بعلبك، حاصبيا، راشيا، والبقاع)، (والتي كانت تتبع ولاية دمشق).

ونتيجةً لِهذا فإنَّ الارتباط ما بين الحركةِ الوطنية السُورية واللبنانية، إضافةً للانتداب الفرنسي الواحد، فقد أصبحت العلاقةُ اللبنانية السورية أعمق من

العلاقةِ مَع الأردن، رغم أنَّها بقيت ضِمن الأدبيات القومية كجزءٍ مِن مشروعِ الوحدةِ العربية، وتمثّل مَطالبُ الحركةِ الوطنية الأردنية نقطة التقاءٍ مع الحركةِ القومية (الوحدوية) اللبنانية، التي خاضت مُعتركاً سياسياً مع الحركةِ الانفصالية المارونية في لبنان، والتي تسلّمت إدارة الدولة وأجهزتها الإدارية، ونَجحت في إبقاءِ لبنان في عزلةٍ عن مُحيطه السوري العربي.

ومَثّلت هذهِ الحالة في العلاقات بين البلدين، إحدىٰ مظاهرِ الانتداب في المَشرق العربي، والذي نجحَ في إشغالِ البلدين بقضايا إقليمية وأوضاعٍ مَحلية غيرِ متشابهة، وتتلاءم والطبيعة الاجتماعية السياسية لكل بلد، فَفي حين أُشغل لبنان بقضايا طائفية ذات علاقةٍ برفضِ شكله الجغرافي والسياسي، فقد عملَ الانتداب البريطاني في الأردن علىٰ إخضاعِ الدولةِ الأردنية إلىٰ إرادةِ المُعتمد البريطاني[2]، ورغم طَلبِ المؤتمر الوطني الأردني في 25 تموز 1928م بمقاومةِ التصديق علىٰ المعاهدةِ الأردنية البريطانية، إلّا أنَّ الميثاق الوطني الأردني الناتج لم يُشر الىٰ أمرِ الوحدةِ السورية، بل أكّدَ استقلال شرقي الأردن كدولةٍ عَربية مُستقلة ذاتِ سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة[3]، في حين سعىٰ الوحدويون اللبنانيون (أو القوميين) إلىٰ الوحدةِ السورية، حيث عقد مؤتمرٌ في بيروت بتاريخ 27 تشرين أول 1927م، ضمّ سوريين ولبانيين، وآخرُ في دمشق بتاريخ 9 حزيران 1928م، وذلك خلالَ انعقاد الجَمعيةِ التأسيسية السورية، وضمَّ ثمانيةَ لبنانيين يُمثّلون مُدن طرابلس وبيروت، والأقضية الأربعة الملحقة بلبنان الكبير.

وقد دعا كلا المؤتمرين الىٰ وحدةِ البلادِ السورية واستقلالها وسيادتها، وأكّد المؤتمر الأخير علىٰ تحقيق وحدتها التي تضمّ: جبل الدروز، وبلاد العلويين، والمُدن والأقضية التي ضُمّت إلىٰ لبنان الكبير عام1920م[4]، وقد اعتبرت الحكومة

اللبنانية ومن ورائها القُوىٰ السياسية المارونية – الانفصالية - بأنَّ ذلك مؤامرةٌ علىٰ كَيانِ لبنان، وعلّقَ شارل دباس الرئيس اللبناني علىٰ مُؤتمر دمشق مُعرباً عن استيائه من تَعرّض السوريين للدستور اللبناني، واعتبر مجلس النواب اللبناني هذه الدعوات بأنّها "مناوراتٌ سياسية ومساعي لا ينتجُ عنها سوىٰ جرح العواطفِ وإثارةِ المَطامع، وخَلق دواعي الخِلاف بين البلدينِ المُتجاورين، وتطاول علىٰ سُلطتي عِصبة الأمم والدولة الفرنسية اللتين أقرّتا الدستور، واعترفتا مراراً بمندرجاته"[5].

وأصبح الاستقلال هو الشعار الذي يعمل لأجله الأردن، وصارَ مطلباً علىٰ مُستوىٰ البلاد، وقد صرّحَ الأمير عبد الله في نهاية تشرين الثاني 1929م: "بأنَّ ما نريده قسطاً أوفر في الحكم الذاتي، ولا يسعني إلّا أن أُعيد الذكرىٰ إلىٰ ما وعدتنا به بريطانيا في أثناءِ الحرب، هو أنَّ الحجاز والعراق وسورية وفلسطين ونجد، أُمماً عربية ودولاً مُستقلة داخل اتحاد عَربي"[6].

ويشير هذا التصريح إلىٰ مطلبِ الحُكم الذاتي الذي عَمل الانتداب البريطاني علىٰ انتزاعه، ومنح الصلاحيات كافة لمعتمديه، وبموازاةِ الانتداب الفرنسي الذي بقي يعملُ متخوفاً من فِكرة الوحدةِ العربية، معتبراً تحقيقها زوالاً لنفوذها المبني علىٰ الطائفية وتكريسها[7]، وقَد عملت فرنسا علىٰ التضييق علىٰ كلِّ منادٍ بالوحدةِ السورية واعتقاله[8]، ممّا سبّبَ أيضاً انقطاعاً في العلاقاتِ المُباشرة بينَ البلدين.

وممّا يستحقّ الإشارة إليهِ، هو التضاد بين شكلِ النِظام السياسي اللبناني الجُمهوري ونظامِ إمارةِ شرقي الأردن، وهو الأميري (لاحقاً الملكي)، خصوصاً وأنَّ النُظم السياسية لكلتا البلدين تحدّدت، وحتىٰ في العمل الوطني اللبناني

للتخلّص من الانتداب، فإنَّ الطرحَ اللبناني علاوةً علىٰ مطلب الوحدة، اختار الشكلَ الجمهوري.

ب: علاقة الأمير عبد الله بن الحسين بالأدباء اللبنانيين:

يُمكن تفسير العلاقة الجيدة التي جمعت الأمير عبد الله والأدباءِ اللبنانيين مِن خلالِ نقطتين:

الأولى: التضييق الكبير الذي جرىٰ علىٰ الإمارةِ الأردنية وسياستها الخارجية، ممّا دعا الأمير عبد الله الذي نادىٰ بمشروع وحدويّ عربيّ، ورَفع شعارَ تَحريرِ سورية إلىٰ نسجِ علاقاتٍ تعوّضه عمّا اجتزأةُ الانتداب البريطاني من حقوقٍ سياسية وطموحات عربية وحدوية، آخذين بعين الاعتبار أنَّ الأمير عبد الله من رُموزِ الثورةِ العربيةِ الكُبرىٰ التي حملت برنامجاً قومياً له تعاطفٌ كبيرٌ من قبل عرب المشرق عامة.

الثانية: الاهتمامات الأدبية والمتنوعة للأمير عبد الله بن الحسين، وخصوصاً الشِعر، والتي جعلت من الإمارة ملتقىٰ لكثير من أُدباء العرب وفي طليعتهم اللبنانيون[9].

وكانَ لهذا أن ارتبط بعضُ الشعراءِ اللبنانيين بإمارةِ شرقي الأردن، وبعلاقةٍ جيدةٍ، ومن أبرزهم الخوري طانيوس ضرغام[10]، والذي مَنحه الأمير عبد الله لقبَ "شاعِر الشرق الكبير للبيت الهاشمي الكبير"، إضافةً لنيلهِ نيشان النهضةِ العربية[11]، وقد التقىٰ بالأمير عبد الله عدة مرات منذ عام (1930م)، ونظمَ في حَضرتهِ العَديد من القصائد، وتولىٰ ضرغام الذي أقام بعمان لفترة إدارة المدرسةِ الوطنية في عمان، وجمعته علاقةٌ قوية مع شعراءِ الإمارة، وقد نشرت جريدة

الأردن لقاءه بالأمير عبد الله في قصر رغدان في شهر نيسان من عام 1930م، وممّا قاله:

هـذا الحمـى يـا فتـى لبنـان فاتئـد	وطـأطئ الـرأس إجـلالاً ولا تـزد
وأمـا الجـلال فرغـدان لـه جسـد	وما أنتَ منه مكلأ الرأس من الجسد
رأسٌ لـهُ شِـمُ البيـتِ العتيـق	ومـا مرتفعـاً مـن عـزّه الأبـد[12]

وبرزت تجلياتُ العلاقةِ مع الأدباءِ اللبنانيين في مراسمِ حَفلِ تأبين الحسين بن علي، والتي أُقيمت في القدس في 12 تموز1931م؛ ثُم في عمان في 14 تموز1931م، وَقد حَضرها الشاعرُ اللبناني مارون عَبود[13]، وألقى قصيدةً مطلعها:

ليغمـد (ذو الفقـار) فقـد حماهـا	وأقصـتهُ المطـامع عـن حماهـا
(فيـا شـبهَ الجزيـرةِ) أيـنَ مـولاك	(ابن البيـت) أسـمى العـرب جاهـا

إضافةً إلى الشاعر اللبناني شِبلي المَلاط[14] والذي قدّم قصيدة جاءَ فيها:

بذمـةِ الله والتـاريخِ مرتحـلٌ	أولى المُلـوك بتـأبينٍ وتعديـدِ
الـدافعُ الضـيمَ عـن أبنـاءِ موطنـهِ	والمُفتدي كل مأسـور ومقصـودِ[15]

وقد تكوّنَ الوفدُ اللبناني الذي زارَ القدسَ وعمان، وحضرَ احتفال تأبين الشريف حسين من: جورج أنطونيوس[16]، ومصطفى الغلانيني، والذي تسَلمَ رئاسةَ المجلسِ الإسلامي في بيروت، والخوري طانيوس ضرغام، والشاعر خليل المطران[17]، إضافةً الى عجاج نويهض[18]، وذلك في الحفلةِ التأبينية للشريفِ حسين التي أقيمت في عمان بقهوة المنشية في14 تموز1931م، وشكرَ الأميرُ الوفودَ العربيةَ التي واسته بالفقيد، وممّا ألقي فيها ما قاله الشاعر خليل مطران في قصيدة مَطلعها:

أرىٰ أنَّ سهم الردىٰ أرنـانٌ منتحـب وســـالَ الـــدمعُ وجـــه الســـيف ذو

أبـــا الحســـين أســـىٰ مـــن يفارقـــه في كلّ حلبـةٍ فخـرُ خـيرِ مصـطحبِ[19]

ج: الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوحدوية (القومية) اللبنانية والعلاقة بينهما:

جـ . 1، المؤتمر الإسلامي في القدس:

مَثّلت فلسطينُ نُقطة التقاءٍ وتضامنٍ بالنسبةِ لإمارة شرقي الأردن والحركةِ الوطنية اللبنانية، خصوصاً علىٰ المستوىٰ الشعبي، وذلك بعدما عمِل الانتداب في كلا القُطرين علىٰ الحدّ من العلاقاتِ المباشرة بين البلدين، وتولىٰ العلاقات الخارجية لكليهما.

وقد أخذَ الحيزُ الفلسطيني مساحةً في عمل الحركةِ الوطنية الأردنية واللبنانية، يتضحُ من خلالِ المُؤتمر الإسلامي العام الذي أُقيم في القدس علىٰ أثرِ قضيةِ البُراق في أواخر أيلول 1928م، حيث بَرزت المطامعُ اليهودية في الأماكنِ الإسلامية، وبدأ التوتر يتصاعَد ما بينَ عربِ فلسطين واليهود، مما أدّىٰ الىٰ حدوثِ اشتباكاتٍ بينهما في العديد من المُدن الفلسطينية[20]، ممّا جعلَ رئيس المجلس الإسلامي الأعلىٰ في فلسطين الحاج أمين الحسيني[21]، يَدعو إلىٰ عقدِ مؤتمرٍ في القدس، مثل فيه وفود من مختلفِ البلدان العربيةِ والإسلامية، وذلك في الفترةِ ما بين (7 إلىٰ17 كانون أول 1931م)[22]، وقد عَقد المؤتمر جلستهُ الأولىٰ في رِحاب المسجد الأقصىٰ بالقدس، أما عن التمثيل الأردني اللبناني فيه فهو كالآتي:

التمثيل الأردني واللبناني في المؤتمر الإسلامي العام: [23]

البلد	العضو	الصفة التمثيلية
الأردن	حامد باشا الشراري	شيخ معان ورئيس بلديتها
	حسن خالد أبو الهدىٰ	رئيس حكومة شرقي الأردن سابقاً
	حمد باشا الجازي	شيخ مشايخ الحويطات
	حسين الطراونة	الكرك/ عضو مجلس تشريعي
	رفيفان المجالي	عن الكرك
	سالم الهنداوي	عن إربد
	سعيد المفتي	عن عمان
	سليمان السودي (الروسان)	عن إربد
	شمس الدين سامي	عن شراكسة عمان
	صالح العوران	عن الطفيلة
	عبد الله الداود	رئيس بلدية السلط
	علاء الدين طوقان	عن عمان
	محمد طاهر الجقة الحسيني	رئيس بلدية عمان
	محمد صالح الصمادي	محامي/ رئيس جمعية الشباب المسلمين
	حاجي أفندي الزرقاوي	عن عمان
	محمد ابو غنيمة	طبيب/ عمان
	محمد زهدي الداغستاني	عن الزرقاء
	ناجي العزام	عضو مجلس تشريعي
	نمر الحمود	عن السلط
	فارس الجازي	قبائل الحويطات
	عادل العظمة	
لبنان	الشيخ إبراهيم الخطيب	محامي/ عن جبل لبنان
	الشيخ أحمد أفندي رضا	عن علماء الشيعة/ جبل عامل
	رياض الصلح	عضو الوفد السوري الفلسطيني

	الشيخ سليمان الظاهر	عن جبل عامل
	صلاح بيهم	نائب رئيس المجلس الإسلامي/ بيروت
	علي ناصر الدين	عن بيروت
	عوني الكعكي	صحفي/ بيروت
	عمر الداعوق	رئيس غرفة تجارة بيروت
	محمد علي بيهم	مهندس/ بيروت
	محمد الفاخوري	عضو مجلس نواب لبناني/ سابق
	مصطفى الغلاييني	رئيس المجلس الإسلامي/ بيروت
	عجاج نويهض	مفتش المحاكم الشرعية في القدس
	عارف الزين	عن صيدا
	يوسف أبو ظهر	عن صيدا
	بهيج الجوهري	عن بيروت
	مصطفى عز الدين	عن بيروت
	جميل بيهم	عن بيروت
	خير الدين السعدي	عن بيروت

ويلحُظ من خلالِ استعراض المُشاركين وصفتهم التمثيلية ما يلي:

أ- غياب التمثيلِ الرسميّ اللبنانيّ بخلاف التمثيل الأردنيّ، الذي ضمَّ اثنين من رؤساء البلديات، وعضوي مجلس تشريعي عاملين، وممثلَ جمعيةٍ إسلامية، ممّا يعني الانعزالية الكبيرة التي فرضها الانتداب الفرنسي في لبنان عن مُحيطه العربي.

ب- التمثيل الشامل لمُختلفِ المُدن الأردنية وعشائرها، وأيضاً لمختلف المدنِ الإسلامية اللبنانية، والتي ما زالت تُطالب بالوحدةِ مع الداخل السوري.

ت- بلغ مجموع الأردنيين المشاركين بالمؤتمر واحداً وعشرين عضواً، واللبنانيين ثمانية عشر عضواً.

وقد استضاف الأمير عبد الله أعضاءَ المؤتمرِ جميعاً في مشتاه في الأغوار بالشونة، في سادسِ أيام المؤتمر الموافق 12 كانون الأول1931م، في لقاءٍ حضرهُ الملك علي بن الحسين، حيث شكر الغلاييني بلسان أعضاء المؤتمر الأميرَ علىٰ هذه الاستضافة[24].

أما مُقرّرات المؤتمر فهي:

1 - وضع نظام لعَقد المؤتمر كلّ سنتين.

2 - إنشاءُ جامعةٍ إسلامية باسم "المسجد الأقصىٰ".

3 - إسلاميّةُ البُراق والتَعاهدُ علىٰ الدفاع عنه.

4 - إيجادُ دائرةِ معارفَ إسلاميّةٍ.

5 - تأسيس اللجان المحلية في البلاد، وتكون طريقةُ تشكيلها في كلِّ بلدٍ حسبَ مُقتضياته[25].

جـ . 2، المؤتمر القومي العربي:

وقد أقيم هذا المؤتمر في منزلِ عوني عبد الهادي[26] علىٰ هامشِ المُؤتمر الإسلامي العام في 13 كانون الأول 1931م، وتكمن أهميةُ هذا المؤتمر بأنَّه امتدادٌ لعمل جمعية الفتاة العربية وحزب الاستقلال العربي، والذي حمَلَ فكرة الوحدة والاستقلال مُنذ بدايات القرن، مروراً بمملكة فيصل وصولاً إلىٰ ما أشار إليه الباحث في الفصل الثاني من هذهِ الدراسة.

وهذا المؤتمر هو تعبيرٌ عن إدراكِ هذا التيار العروبي الذي جمع الأردنيين واللبنانيين (والسوريين) المؤمنين بالوحدةِ الطبيعية لعَرب المشرق، وما أصبح

يُعانيه المشرق العربي من مشاكلَ قطريّةٍ رشحَ عنها جمودٌ في العلاقات، ليس الأردنية اللبنانية فحسب، بل والعربية العربية، وقد حضره عن البلدينِ كلٌّ من:

أعضاء المؤتمر العربي(27):

المدينة	العضو	البلد
عمان	عادل العظمة	**شرقي الأردن**
عمان	سعيد المفتي	
عمان	علاء الدين طوقان	
إربد	سليمان السودي الروسان	
السلط	عبد الله الداود	
الكرك	حسين الطراونة	
عمان	محمد ظاهر الجقة	
الطفيلة	صالح العوران	
إربد	سالم الهنداوي	
الكرك	حسين الطراونة	
لبنان	عجاج نويهض	**لبنان**
بيروت	مصطفى الغلايني	
بيروت	عوني الكعكي	
بيروت	محمد علي بيهم	
بيروت	رياض الصلح	
بيروت	صلاح عثمان بيهم	
طرابلس	محمد رشيد رضا	
لبنان	علي ناصر الدين	

ويلحظُ أنَّ المشاركين في المؤتمر من العاملين في القضايا الوطنية، ممن انخرطوا في مُقاومة الانتداب في كلا البلدين، وقد نتجَ عن هذا المؤتمر ميثاق تَضمَّن:

مادة 1: إنَّ البلاد العربية وحدةٌ تامة لا تتجزّأ، وكُلّ ما طرأ عليها من أنواعِ التجزئة لا تقرُّه الأمة ولا تعترف به.

مادة 2: تُوجّهُ الجهود في كلِّ قطرٍ من الأقطارِ العربية إلى وجهةٍ واحدةٍ، وهي استقلالها التام، موحَّدةً ومُقاوِمةً كُلَّ فكرةٍ ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياساتِ المحليّة والإقليميّة.

مادة 3: لمّا كان الاستعمار بجميعِ أشكالِه، وصيغته تتنافى كلَّ التنافي مع كَرامة الأمة العربية وغايتها العُظمى، فإنَّ الأُمة العربية ترفضهُ وتقاومهُ بِكلِّ قواها[28].

ويُعتبر هذا الميثاق نُقطةَ تحوّلٍ لِدعوتهِ إلى الاستقلال ضِمن كلِّ قطرٍ، وبدايةً حقيقية لتكريس القُطريّة في تاريخ الحركةِ القومية التي تنازلت عَن مطلبِ الوحدة إلى مطلب الاستقلال، ممّا سينعكس على العلاقةِ الأردنية اللبنانية، بأن تُكرَّس النزعة الاستقلالية، ويتراجع تأثير الدعوةِ للوحدة العربية.

د. العلاقات والإلتقاءات في الرؤى العربية بين البلدين (1931م-1936م):

د .1، اتفاقيّة نقل جُثث الموتى:

بقيت الالتقاءاتُ الأردنية واللبنانية في الرؤى والأفكار لِكلتا الحركتينِ الوطنيتينِ، مع تباينٍ للمطالبِ فما بين طلب الوحدة مع الداخل السوري من قبل مُسلمي لبنان، والسعي الأردني للحصولِ على الاستقلال ورفع الانتداب، بَقي محورُ العلاقاتِ الرسمية بين الدولتين خاضعاً للانتداب في كلا البلدينِ، والذي أقرَّ اتفاقيّةً لِنقل جُثث الموتى بين شرق الأردن والدولِ المشمولةِ بالانتداب

الفرنسي، ومن ضِمنها لبنان (وسورية، جبل الدروز، وحكومة اللاذقية)، وسببُ هذه الاتفاقية هو الحدّ من انتشار أمراض سارية كالطاعون والكوليرا والجدري والتيفوس وغيرها[29]، وقد بُدئ بتنفيذ الاتفاق منذ 15 كانون أول 1932م، وتكوَّن من ثماني نقاط، تضمَّنت الحصول على تصريح لنقل الجثث، وموافقة مدراء الصحة على ذلك، وخصوصاً في حال كانت نتيجة للأمراض السارية، إضافة لمادتين في حال أراد أحدهم استخراج جثة من أراض الدول الموقعة للاتفاقية[30].

د .2، العلاقات بين البلدين (1932م- 1935م)

وبسببِ قُرب التوصّل إلى مُعاهدةٍ سورية فرنسية، واصلَ الوحدويون اللبنانيون التأكيدَ على مطالِبهم، حيثُ عُقد في 16 تشرين الثاني 1932م مؤتمرٌ وطنيٌّ مثّلتْ فيه مُدن: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، وجبل عامل، وتضمَّنَ المطالبة بوحدةِ البلادِ السورية الشاملة، وإنشاء حكومةٍ وطنية على أساسِ السيادةِ القومية[31]، في ما عُرف بمؤتمر الساحلِ والأقضيةِ الأربعة الثاني، وقد رفع المُؤتمرون الذين كانوا يُمثّلون فيه التيارَ اللبناني الوحدوي، مطالبَهم إلى المندوبِ السامي، والذي لم يأخذ بشيء منها، بل أكَّد "بأنَّ تماسك الأراضي اللبنانية لن يكون موضعَ شكٍّ".

وقد بدأت الدعوة للاستقلال في لبنان تأخذُ شكلاً وطنياً، وتلقى رواجاً سياسياً انطلاقاً من فكرةِ عدم التعارض ما بين استقلال لبنان وعروبته، وتشكَّلَ تيارٌ سياسيٌّ عَريضٌ يدعو لاستقلال لبنان ووحدتهِ، في تغيّرٍ سياسيٍّ تحوّلَ نحو مطلبِ الاستقلال، ولعب دوراً وطنياً كبيراً في عهد الاستقلال[32]، بينما حمَلَ

البرنامجُ الوطنيّ الأردني الذي عبَّرَ عنه المُؤتمر الوطني الأردني، الذي عُقد في حزيران 1933م، وحضرته وفود سورية وفلسطينية، دعوةً إلى "توحيدِ الجهود مع البلاد العربية لدرءِ الأخطار الاستعمارية والصهيونية، وتحقيق المبادئ القومية، مع السَعي لتقريرِ الاتحاد العربي اللامركزي على قواعدِ الاتفاق بين حُكومات البلاد العربية المجزأة، وعلى أن يحتفظ كلُّ قُطر بخصائصهِ الداخليةِ وشكلِ حُكومتهِ الخاصة"[33].

ويعودُ هذا التباين الأردني اللبناني إلى شكلِ الحكم الجمهوري الذي عملت على ترسيخه فرنسا، واختلافه مع شكل الحكم الأميري السائد بشرق الأردن، إضافةً لاختلاف الظروف السياسية التي خلقت هوةً بين مطالبِ اللبنانيين والأردنيين.

ورغم تعديلِ المُعاهدة الأردنية البريطانية في 2 حزيران 1934م، وبما يشملُ الموافقة البريطانية لشرقي الأردن على تعيين قناصلَ في أيِّ دولةٍ عَربيّة مُجاورة بحسب ما قد يُعتبرُ ذلك لازماً، فإنَّ الشرط البريطاني بأن تتحمّل شرق الأردن نفقات التمثيل القنصلي[34]، قد حالَ دون التمثيل القنصلي مع لبنان، والذي لم يتمَّ رُغم إشارةِ جريدة البشير اللبنانية إلى تَحسُّن علاقةِ شرق الأردن مع البلادِ المجاورة عَما كانت عليه عام 1922م عند تأسيسها[35]، وسبب ذلك يعود إلى:

أ- العُسر المالي في البلاد، والذي حالَ دون تأسيس التمثيلِ الأردنيّ في هذه الفترة[36].

ب- عَدم سماح السُلطات الفرنسية للأردن بفتحِ قُنصليات لها[37]

وضِمن النقطةِ الأولى يتبيّن مدى "المَكرِ" السياسي للانتداب الإنجليزي، وسعيه إلى عَدم تعزيز العلاقات الأردنية مع جوارها العربي ـ واللبناني جزءٌ منه ـ ووَجد الانتداب البريطاني مخرجاً لبقاء أمرِ التمثيل القُنصلي للأردن منوطاً بهِ، بينما توضِّح النقطة الثانية السَعي الفرنسي الحثيث لتكريس التجزئةِ، وقَطع أوصال العلاقات بين البلدين، والاستفادة من التناقضات العربية.

ورُغم ذلك فإنَّ السعي من قبلِ الأمير عبد الله تواصَل لتكريسِ العلاقةِ مع أُدباء لبنان، استمرَّ حيث استضافَ الأمير الشاعر شبلي الملاط في 16 أيلول 1935م، الذي ألقى في حضرتهِ قصيدةً مطلعها:

أولى الخلائف بالزعامة سيدٌ	ملكُ السيادة كابراً عن كابر
أدّى له نسبٌ على شمسِ	الضحى نوراً ومُنبلج الصباحِ
يدلي بأسطع حجةٍ قُرشيةٍ	للفخر فَهمةُ لكُل مفاخرِ

إضافةً لقصائد أخرى تعبِّر عن العلاقة التي جمعت الملاط بالأمير، رغم أنَّه من المؤمنين باستقلال لبنان، والمحسوبين على التيارِ الماروني الداعي لانفصال لبنان عن جوارهِ العربي[38]، وتشير جريدة الأردن أيضاً إلى قصيدةٍ ألقاها الشيخ الأديب محمد نجيب مروة من جبل عامل في لقائه بالأمير في 9 أيار 1938م، بعنوان "تحيةِ جبل عامل"، ومن أبياتها:

من الهاشميين الذين غدا الورى	ذنابي وهم للرأس أضحوا ذوائبا
ومن لو قطعت الأرض لم تر مثلهم	مشارق دهر خصتها ومغاربا
حسينهم بالفخر قد جاوز السهى	ومد على هام الثريا مضاربا
وحاز التقي والمعلم والحلم والنهى	وعن جده المختار قد كان نائبا[39]

هـ: المعاهدة اللبنانية – الفرنسية والموقف الأردني:

كان من أبرز نتائج توقيع المُعاهدة السورية الفرنسية في 9 أيلول 1936م على لبنان، مطالبة القوى الانفصالية، وأبرزها: البطريركية المارونية، إضافةً للقوى الوحدوية (القومية) والإسلامية، إلى المطالبةِ بعقدِ معاهدةٍ لبنانية مع فرنسا، وذلكَ رُغم تباينِ مُنطلقاتِ كِلا التيارين البطريركي والوحدوي الإسلامي، ففي حين عَقدت البطريكية بزعامة البطريرك الماروني أنطون عَريضة، والكتلة الوطنية اللبنانية التي يرأسها إميل إدة، اجتماعاً في بكركي[40] في 6 شباط 1936م، وتوصَّلوا فيهِ إلى تحديدِ مطالبهم، والتي تصدرها المُحافظة على كيان لبنان ووحدته، وتحقيقِ الاستقلال الحقيقي[41]، ثم عُقد مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الثالث في 10 آذار 1936م، والذي شَهد تحولاً في موقف مسلمي لبنان والتيارات الوحدوية والمعتدلة، وشهد تغيُّراً إزاء الكيان (أو الدولة) اللبنانية، وبرزَ فيهِ تيار تزعّمه كاظم الصلح[42]، يدعو للتنازل عن الوحدة السورية من قبل مسلمي لبنان، فيما سمّي آنذاك " قضية الاتصال والانفصال"، ويدعو لسلكِ طريقٍ يُوازنُ فيه بين مطالبِ الموارنة ومواقف الكتلة الوطنية السورية، والتي بقيت لحدٍّ قريب تتبنّى مطالب مُسلمي الساحل والوحدويين اللبنانيين.

وَوُقِّعت اتفاقية مع فرنسا ثبَّتت بموجبها حدودها مع لبنان، ممّا دعا إلى اتجاهِ كثيرٍ من المسلمين للبحث عن حقوقهم ضمن الدولة اللبنانية، ولا يرى مانعاً من قبول الكيان اللبناني مشترطاً أن تكون القومية العربية عقيدةً لأبنائه، وبدأ الحديث عن الوحدة السورية يتراجع في مُعظم المدن الإسلامية اللبنانية والمناطق التي

طالبت بوحدةٍ مع الداخل السوري، ومن أبرزِ التنظيمات السياسية الاستقلالية التي آمنت بهذه الفكرة، حزب النداء القوميّ، الذي جمعَ كثيراً من القوميين[43].

أما عَن الموقف الأردني من مُجريات العملية السياسية في لبنان (وسورية)، فإنَّهُ أكّد علىٰ الدعوة لوحدةٍ سورية، حيث تُشير جريدة فلسطين إلىٰ أنَّ الأمير عبد الله أرسل إلىٰ سورية كلًّا من: توفيق أبو الهدىٰ، حسن خالد أبو الهدىٰ، ومحمد طاهر الجقة؛ للقاءِ المندوبِ السامي الفرنسي (مقرّه بيروت) للقيامِ بهذهِ المهمة، وأيضاً عَقد محمد صبحي أبو غنيمة لقاءاتٍ مَع بعضِ الأوساط السورية بخصوص الدعوة لوحدةٍ سورية شاملة [44].

وتُعلِّق جريدة الأردن علىٰ ما يجري في سورية ولبنان، بقولها: "إنَّهُ لا يجب أن تكون دعواتُ لوحدةِ سورية الشمالية من دون سورية الجنوبية"[45]، ممّا يُشير إلىٰ تأثر كِلا البلدين الأردن ولبنان بما يجري في سوريا، مُعتبرين بأنَّهما جزءٌ من مشروع سياسي وحدوي، وحينما وافق مجلس النواب اللبناني في17 تشرين الثاني 1936م، علىٰ المعاهدة الفرنسية اللبنانية، والتي وقَّعها الرئيس إميل إدة مع المفوض السامي الفرنسي، وتضمَّنت تعزيز التمثيل لمختلف الطوائف اللبنانية[46]، فإنَّ المجلس التشريعي الأردني أشارَ في ردِّهِ علىٰ خطابِ العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة، "بالرغبةِ في أن يصلَ شرقي الأردن الىٰ ما وصلت إليه البلاد العربية من الحقوق"، ويرجو المجلس في ردِّه من "سيد البلاد وأميرها أن يسعىٰ لتحقيق ذلك"[47].

ودورُ البلدين في هذه المرحلة رغم اختلاف همومهم السياسية وتطلّعاتهم الاستقلالية، بقي يتأثّرُ بمجرىٰ الأحداث السياسية التي شهدتها سوريا، تأثُّراً

بقدرٍ أكبرَ من محاولتهم التأثير في خلق وحدةٍ سورية، خصوصاً في ضوء الانتداب البريطاني على شرق الأردن والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

و: العلاقات الأردنية ـ اللبنانية خلال الثورة الفلسطينية (1936م)

اشتعلت الثورةُ العربية في فلسطين مُنذ قِيامِ ثلاثةٍ من عرب فلسطين بُمهاجمة قافلةٍ يهودية في نابلس، ونتيجةً للسياساتِ الانتدابية البريطانية المنحازةِ إلى اليهود، قام عَرب فلسطين بإضرابٍ شاملٍ عَمَّ المُدن الفلسطينية، كتعبيرٍ عن الاحتجاج، وقامت مواجهةٌ عربيةٌ يهوديّةٌ اشترك بها من الأردن ولبنان كثيرٌ من المجاهدين، وبدأ المحيط العربي يقدِّم العون والمساعدةَ الى عرب فلسطين[48].

أما أبرز المواقف الأردنية، فهي مُؤتمر أمّ العمد، والذي عُقِدَ في 4 تموز 1936م، وقَدَّمَ فيهِ شيوخُ القبائل الأردنية احتجاجاتهم على ما يجري في فلسطين وحالتها السياسية، في ظلِّ السعيِ اليهودي إلى تهويد فلسطين[49]، وقد ساهم الأردنييون بالثورةِ الفلسطينية بتهريب السلاح لعناصرها، والقيام بالمُظاهرات الاحتجاجية في المُدن الأردنية[50]، وممَّن شارك واستشهد في مجريات الثورة: علي العبويني، وعبد الرحمن النجداوي[51].

وعلى الصعيد اللبناني بَرز المُجاهد العربي اللبناني فوزي القاوقجي[52]، الذي التحق بالثورة الفلسطينية في آب 1936م، وانضمَّ لها، أمَّا شعبياً فقد ساهمت المُدن الإسلامية اللبنانية: طرابلس، صيدا، وصور في دعمِ الثورةِ الفلسطينية، وجُمِعَت التبرّعات لها[53]، وتشكَّلت (لجنة إعانة فلسطين) في بيروت، والتي أذاعت بياناً في 19 أيلول 1936م، جاءَ فيه: "أيَّها العربُ إنَّ إخوانكم وأبناء أعمامكم في سورية

الجنوبية، فَتنادوا إلىٰ مُساعدتهم، فلا تحجموا عن بذلِ أموالكم علىٰ الأقل في سبيلهم"[54].

واستدعت القضيةُ الفلسطينية التقاء الأردن ولبنان، حيث أَرسَلَ أحد أبرز وجوه الطائفة الإسلامية في بيروت سليم علي سلام [55] إلىٰ الأميرِ عبد الله في 2 تموز1936م برقيةً يُبلِّغهُ فيها عن اقتراحات قد تقدَّمَ بها للمفوِّض السامي البريطاني، وجاء فيها: "قدَّمتُ لسُموِّكم صورةً عن تحريري للمندوب السامي لحكومة فلسطين، لا بدَّ اطّلعتم عليه وأنتم بخير إن شاء الله، وحيث ورد لي منه الجوابُ، ومنه يُشتمُّ موافقته تقريباً علىٰ مقترحات هذا الداعي، لذلك وَجدت من الضروري أيضا إطّلاع سموكم عليه"[56].

ممَّا يعني بأنَّ الطائفة الإسلامية بلبنان تستشعر الدور الأردني الكبير في فلسطين، وتُبيّن برقيةٌ أخرىٰ من الأمير إلىٰ سلام في 9 حزيران 1936م، إشادةً بالأثرِ الحَسنِ الذي كان لمقترحات سلام للمفوِّض السامي البريطاني، والداعية إلىٰ إعادةِ النظام في فلسطين، ممّا يُشير إلىٰ أنَّ الاتصالات اللبنانية الأردنية مدركةً لعُمقها العروبي في فلسطين كقضيةٍ جامعة، رُغم الطابع الانفصالي عن القضايا العُروبية الذي امتازت به الدولةُ اللبنانية الخاضعة للانتداب الفرنسي[57]، والذي أدَّىٰ إلىٰ تَصدّر الزعامات الإسلامية فيها لمعالجة القضية الفلسطينية.

ويُستدلُ علىٰ ذلك أيضاً من خلال النداء الذي وجَّهةُ الملوك والأمراء العرب في 6 تشرين الأول 1936م، إلىٰ اللجنةِ العربية الفلسطينية لإنهاء الإضرابات في فلسطين بدءاً من12 تشرين أول 1936م [58]، والذي غاب عنه الدور اللبناني (والسوري) الرسمي؛ بسبب الانتداب الفرنسي الذي أشغل لبنان بقضايا قُطرية

تتّضح بمطالبة الطوائف الإسلامية في هذه الفترة بحقوقها السياسية، وأبرزها توزيع المقاعد النيابية في الدولة اللبنانية، وبقيت قضية الاتصال والانفصال مع سوريا هي القضية الأكثر تأثيراً في مجرىٰ سياسة وتوجّهات الدولة اللبنانية، خصوصاً مع التوجه الفرنسي (والسوري) إلىٰ تثبيت الحدود الشرقية اللبنانية[59].

ورغم غياب هذا الدور للدولة اللبنانية، إلّا أنَّ مدن طرابلس وصور وصيدا أضربت في 29 نيسان 1937م، مُحتجّةً علىٰ أيِّ دعوةٍ لتقسيم فلسطين[60] بما يتناغم والموقف الشعبي الأردني الذي احتجَّ علىٰ قرار التقسيم في مؤتمرٍ عقد في قرية أم العمد، حضره معظم وجوه وشيوخ القبائل الأردنية في تموز 1938م، مُعربين عن احتجاجهم علىٰ قرار التقسيم[61]، وقد بدأت في هذه المرحلة تتضح معالم السياسة الخارجية الأردنية، بتبنّيها مشروع سوريا الكبرىٰ، حيث قال الأمير عبد الله في آب من عام 1939م: "بأنَّ سوريا كلّها قطرٌ واحد، شمالها وجنوبها، إنَّ كُلَّ سياسةٍ لا تقوم علىٰ أساس وحدة سورية، هي سياسة عقيمة لا يرجىٰ لها النجاح"، ومبدياً استعداده لتوحيد سوريا وبناءِ علاقاتٍ جيدة مع فرنسا وبريطانيا[62].

مراجع الفصل الثالث

(1) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة 5 أجزاء، المطبعة العصرية، بيروت، 1951م، ج3، ص132- ص133، وسيشار له لاحقاً: دروزة، الحركة، محافظة، موقف، ص115.

(2) الحوت، مذكرات، ص163، جبران نعمان، المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي، دار نعمان للنشر، جونية، لبنان، 1991م، ص342، لاحقاً: نعمان، المجموعات.

(3) خريسات، الأردنيون، ص 152، فلسطين، ع: 120- 1787، 6/ 8/ 1931م، ص1

(4) جحا، معركة، ص328، سيل، رياض الصلح، ص240، فلسطين، ع: 120- 1787، 6/ 8/ 1931، ص 3، والمزيد راجع: خليفة، أبحاث، ص130- ص131، انظر: العجمي، البقاع، ص263- ص264.

(5) البشير، ع: 3806، 28/ 6/ 1928، ص2، البشير، ع: 3807، 30/ حزيران/ 1928م، ص1.

(6) البشير، ع: 4001، 3/ 11/ 1929م، ص1، 2.

(7) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية (1919–1945م) دراسة وثائقية، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، 1999، ص 147 – ص 148، لاحقاً: رزق، موقف.

(8) خليفة، ابحاث، ص131.

(9) شهاب، الجزيرة، ص74،75، المغيض، الحركة، ص 48،49.

(10) الخوري طانيوس ضرغام (1884 – 1969 م): يوسف بن صالح بن ضرغام ولد في بلدة عبرين شمالي لبنان، وقد عاش في الأردن وفلسطين ولبنان، وتلقّى تعليمه الابتدائي في مدرسة البلدة، ثم في مدرسة مار يوحنا، ودرس علم اللاهوت وسمّي كاهناً لرعيته في بلدته، وحمل اسم "طانيوس"، وقد عمل في كنائس فلسطين ثم انتقل لعمان واتصل هناك بالبلاط الهاشمي، وله العديد من القصائد بالأمير عبد الله، للمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص562.

(11) جريدة الأردن، ع: 368، 6 / 12/ 1930، ص1، الأردن، 8 / 6/ 1930 م، ع: 345، ص1.

(12) جريدة الأردن، ع:339،21/ 4/ 1930م، ص1، وللمزيد: سامر العبادي، الخوري طانيوس ضرغام شاعر الشرق الكبير للبيت الهاشمي الكبير، مجلة أقلام جديدة، ع: 51، وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية، الجامعة الأردنية، عمان، ص61.

(13) مارون عبود: (1886 – 1962م) ولد في قرية عين كفاع إحدى قرى جبل لبنان، وتوفي في بلدة الكسليك في جونية بلبنان، وقد عاش في لبنان وسوريا وتعلّم العربية والسريانية في قريته، ثم التحق بمدرسة ما يوسف بقرية بتجة فمدرسة مار ساميس، وله ديوان شعري، وتنتمي قصائده الى

المناسبات الاجتماعية والقومية، وحصل على العديد من الأوسمة وله متحف باسمه في مسقط رأسه، للمزيد راجع، مؤسسة، معجم البابطين، مج 15، ص 282.

(14) شبلي الملاط: (1875-1961م) شبلي بن أبو الحكيم بن منصور ولد في مدينة بعبدا (مركز مكرمة لبنان القديم) عاش في العديد من المدن اللبنانية، وزار دمشق والقدس والقاهرة، درس الخطابة والبيان في معهد الحكمة، وتولّى أمين السرّ العام لمجلس النواب اللبناني حتى 1939م، ولقب بشاعر الأرز، وله العديد من الدواوين وللمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص 129.

(15) فلسطين، ع: 100- 1768، 14/ 7/ 1931م، ص3.

(16) جورج أنطونيوس:(1892-1942م) مؤرخ وإداري وسياسي عربي، وولد بالإسكندرية وعمل في الجهاز الحكومي بفلسطين في عهد الانتداب، إلّا أنَّه اشتهر باعتزازه العروبي، ومن أبرز كتبه (يقظة العرب) وللمزيد أنظر: الكيالي، الموسوعة، م2، ص116.

(17)خليل مطران: (1872-1949م) خليل بن عبدة بن يوسف مطران، ولد في بعلبك توفي بالإسكندرية، ولقب بشاعر القطرين، ويُعدّ أحد أركان النهضة الشعرية، تعلّم في زحلة، وفي المدرسة البطريكية بيروت، عمل في الحركة الوطنية الحرة أيام الدولة العثمانية، أصدر العديد من المجلات، منحه الخديوي عباس حلمي وساماً رفيعاً. وللمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص480 – 481.

(18) فلسطين، ع: 10104-1768، 15/ 7/ 1931، ص2.

(19) المصدر السابق، ص4.

(20) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب العربي، بيروت، 1948 م، ص 116 – ص 117 لاحقاً: صدقة، قضية، عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة أمين الحسيني، مكتبة المنار، الزرقاء، 1991م، ص48، دروزة، الحركة، ج3، ص61، خريسات، الأردنيون، ص282، لاحقاً العبيدي، صفحات.

(21) أمين الحسيني: (1896- 1975م) زعيم وطني فلسطيني عربي تخرّج من الكلية الحربية بإستطنبول خدم الجيش الشريف حسين أيام الثورة، وشارك في ثورة القدس عام 1920 ضد الانتداب البريطاني، وصدرت بحقّه أحكام قاسية عمل في الحقل الوطني الفلسطيني، إلّا أنَّه لم يخلُ من عصبية عائلية ورغبة بالانتشار السياسي، فرّ الى لبنان عام (1937م) بتهمة التحريض ولعب دوراً بثورة الكيلاني، الكيالي، الموسوعة، م1، ص32

(22) دروزة، الحركة، ج3، ص 62- ص63، يقدر الحضور بـ (700)، باتريك سيل، رياض، ص296 ويرىٰ أنَّ الحضور (300)، الحوت، القيادات، وترىٰ الباحثة أنَّ الحضور (145) بينما يقدر عجاج نويهض بمذكراته أنَّ الحضور (150).

(23) عن جريدة: فلسطين ع: 222-1،889/ 12/ 1931م، ص4، نفس المصدر، 12/ 12/ 1931م ص6، بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات في فلسطين 1910 – 1948 م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م، ص24، وسيشار لاحقاً: الحوت، القيادات.

(24) فلسطين، ع: (227-494) 18/ 12/ 1931، ص3، الحوت، مذكرات، ص 153، العبيدي، صفحات، ص 58-ص 59.

(25) الحوت، القيادات، ص 247، خريسات، الأردنيون، ص 282-284.

(26) الحوت، مذكرات، ص 163- ص164؛ دروزة، حول، ج3، ص 86+ ص 87.

(27) الحوت، القيادات، ص 266، دروزة، الحركة، ج3، ص87، قاسمية، مذكرات، ص 164.

(28) دروزة، حول الحركة، ج3، ص 86- ص87، الحوت، القيادات، ص 268، قاسمية، مذكرات، ص 160، الحوت، مذكرات، ص 164.

(29) البخيت، أوراق، م15، ص60.

(30) البخيت، أوراق، م15، ص60، الجريدة الرسمية، ع: 372، 15/ 12/ 1932م، ص 496- ص 498.

(31) جحا، معركة، ص 372

(32) نديم دمشقية، محطات في حياتي الدبلوماسية، ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية، دارالنهار، بيروت،1995، ص 45 – ص 46، عز الدين، عصبة، ص34، العجمي، البقاع، 268.

(33) البشير، ع:4574، 10/ 6/ 1933م، ص1،14/ 6/ 1933، ع: 4577، ص1.

(34) طريف، أخبار، ص 153- 155

(35) البشير، 12/ 6/ 1934م، ص1

(36) البشير، 9/ 8/ 1934م، ع: 4753، ص3

(37) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 – 1945م، ترجمة: رفيق جبور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص120، رغم سماحها للسعودية بذلك.

(38) جريدة الأردن، ع: 641، 17/ 9/ 1935م، ص2+ص8، الأردن، ع 672، 8/ 4/ 1935، ص1، وعن الملاط انظر: البشير، 11 تموز 1938، ع: 5551، ص3.

(39) جريدة الأردن، ع:773، 10/ 5/ 1938م، ص1، أبيات القصيدة للشاعر عمر نجيب مروة، وألقاها بالنيابةِ عنه حيث لم تشر الصحيفة إلى حضور صاحب الأبيات إلى عمان.

(40) بكركي: مقرّ البطريركية المارونية وتتبع إدارياً لمحافظة جبل لبنان، وتبعد عن بيروت 20 كم وأصل التسمية ber kerke وتعني بالآرامية المكان الذي تحفظ فيه الأسفار؛ أي مكتبة حفظ السجلات والكتب، وكون المكان هو مقام للبطريركية المارونية، يتعزز هذا الرأي أو ber karke مكان أو سور محصن، وأن الجذر (كرك) هو سامي مشترك يرد في أكثر اللغات السامية، ومعناه الأصيل الاستدارة، حيث المدن القديمة في الشرق الأدنى القديم، تُبنى بشكلٍ دائري ليسهل الدفاع عنها، وتوجد مدن عدة تعرف بالكرك؛ أي المستديرة المحصنة، وهي مقرّ البطريركية المارونية، واتّخذت مقرّاً لها منذ منتصف القرن التاسع عشر، مرهج، لبنان، جـ3، ص 47- ص 49.

(41) جحا، معركة، ص474، الموسوعة العربية، دمشق، م16، ط1، 2006، ص 902، أبي عبد الله، الموازنة، ج ـ4، ص212 – ص213، الآغا، الاتجاهات، ص 86، انظر وثيقة من الرئيس شكري القوتلي حول عدم إلحاق الأراضي الملحقة بلبنان لسوريه خلال مباحثات سوريا وفرنسا، العجمي، البقاع، ص260، ملحق (58).

(42) كاظم الصلح: سياسي لبناني، وأسّس جريدة النداء التي دعت لاستقلال لبنان والوحدة العربية، انظر: دمشقية محطات، ص 36.

(43) بوسعيد، عصبة، ص157، الحلاق، مذكرات سليم، ص83، خليفة، أبحاث، ص136، البيطار، تطور، ص 117، ص118، العجمي، البقاع، ص268، للمزيد انظر: فلسطين، 10/ 3/ 1936، ص3، فلسطين، 14/ 3/ 1936، ص3، عن حزب النداء انظر: الكيالي، الموسوعة، مج 2، ص 526، الآغا، الاتجاهات، ص88.

(44) طريف، أخبار، ص 316

(45) جريدة الأردن، ع: 971، 28/ 3/ 1936، ص 1.

(46) تقي الدين الصلح، في القومية والحكم، دار النهار، بيروت، 1999، ص 67، وسيشار لاحقاً: الصلح، في القومية.

(47) جريدة الأردن، 7 ت 1، 1936م، ع: 706، ص 1

(48) الحوت، القيادات، ص 332، دروزة، الحركة، ج3، ص 137، صدقة، قضية، ص 176 – ص 177.

(49) جريدة الأردن، ع: 690، 4/ 7 / 1936م، ص1، للمزيد انظر: الأردن، ع:689، 29/ 6/ 1936م، ص1.

(50) دروزة، الحركة، ج3، ص137.

(51) أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، (1935، 1939) يوميات أكرم زعيتر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص 433.

(52) فوزي القاوقجي: (1890–1977م): قائد عسكري ومناضل عربي، مواليد طرابلس، خدم في الجيش العثماني، واشترك في الحرب ضد الإنجليز في البصرة عام 1914م، ثم قاتل ضد الإنجليز في الجيش العثماني في غزة وبئر السبع، ونال شهرة عسكرية واسعة لجرأته، وبانتهاء الحرب عاد لطرابلس ثم التحق بالملك فيصل وعُيِّن في ديوان الثورة الحربي، وعمل في 1928، في تأسيس الجيش السعودي، وعام 1932 التحق بخدمة الملك فيصل في بغداد ولعب دوراً بارزاً في ثورة فلسطين (1936) واشترك في ثورة رشيد الكيلاني بالعراق (1946)، وتولى قيادات الانقاذ (1947)، وبعد حرب فلسطين عاد الى لبنان حتى وفاته، الكيالي، الموسوعة، مج7، ص، وللمزيد عن دوره في فلسطين راجع: صدقة، القضية، ص185.

(53) حليم عز الدين، تلك الأيام مذكرات وذكريات، 5 أجزاء، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984 م، ج1، ص246، لاحقاً، عزالدين، الأيام، دروزة، القضية، ص137.

(54) فلسطين، ع: 151– 3342 20/ 9/ 1936، ص 3

(55) سليم علي سلام (1868 – 1938م) سليم علي سلام والده من الوجوه التجارية في بيروت، عمل في السياسة منذ العهد العثماني، وهو أحد أعضاء المؤتمر العربي الذي أقيم بباريس 1913 م، لكنَّه عثماني النزعة اشتدَّ العداء بينه وبين السلطة الفرنسية أيام الانتداب، ولعب دوراً كبيراً في أعمال مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، وللمزيد راجع: حلاق، مذكرات سليم، ما بعد ص 13.

(56) الحلاق، مذكرات، ص 324، ملحق (47)

(57) الحلاق، مذكرات، ص 325، ملحق (48).

(58) دروزة، حول الحركة، ص 42، صدقة، قضية، ص 188، فلسطين، 6–1– 1937م، ع: 232–3423، ص1، وللمزيد راجع: وزارة الثقافة والإعلام، القضية الفلسطينية في رسائل تاريخية، عمان، 1970م، ما بعد ص34.

(59) انظر: البشير،28/ 10/ 1937م، ع:5352، (خطاب البطريرك الماروني)، البشير، 8/ 12/ 1937م، ع:5386، ص1 (مذكرة المجلس الإسلامي الأعلى المطالبة بحقوق مدنية وسياسية)، البشير 17/ 6/ 1937، ع: 5250، ص2، ص7، البشير،15/ 11/ 1938، ع:5656، ص4.

(60) البشير، ع: 5497، 29/ 4/ 1937م، ص4.

(61) البشير، ع: 5555، 15/ 7/ 1938م، ص5.

(62) البشير، ع:5875، 16/ 8/ 1939م، ص5، جريدة الأردن، ع: 837، 16/ 7/ 1939م، ص1.

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية

ولغاية الاستقلال اللبناني

(1939م **ولغاية** 1943م)

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية الاستقلال اللبناني

(1939م ولغاية 1943م)

1: موقف البلدين:

1 . أ، الموقف الأردني:

ما أن أُعلنت الحربُ العالميةُ الثانية حتى أعلنَ الأردن الوقوفَ إلى جانب الحُلفاء، وقد أكّد الأمير عبد الله ذلك في برقيةٍ بعثها بتاريخ 5 أيلول 1939م إلى الملك البريطاني جورج السادس، وجاء فيها "بعينِ الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة الملك جورج الخامس في الحربِ العُمومية السابقة، هكذا أيضاً اليوم أنا وشعبي، نقف بثباتٍ بما نملك"، معلناً تأييده لبريطانيا[1]، وقابلت بريطانيا هذا الموقف بشكرها، معتبرةً إياه جزءاً من تقاليد الصداقةِ العربية البريطانية[2]، وتَعزَّز الموقف الأردني بالوقوف لجانب الحلفاء برسالةٍ أخرى بَعث بها الأمير إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ليبران (libran)، يؤكِّد فيها وقوفهُ لجانبِ الحُلفاء ضِد دول المحور، الذين وصفهم "بالعابثين بالسلامة البشرية وحقوق الأمم"، وراجياً النصر لجبهة الحلفاء[3]، وقد اعتبرت الحكومة الأردنية ألمانيا دولةً معاديةً، واتُّخِذَ قرار بوقف التعاون معها ببلاغ حكومي صادر بتاريخ 16 أيلول 1939م[4].

واستمرَّ الأردن يؤكِّدُ الوقوف إلى جانبِ الحُلفاء، حيث أعلن الطوارئ (قانون الدفاع)، معتبراً إياه أسوةً بما أعلن في البلادِ المجاورة[5]، وعليه فقد تمَّ تَمديدُ مُدة المجلس التشريعي لخمسِ سنواتٍ، والذي بدورهِ قرَّرَ تأييد موقف الأمير والحكومة في الحرب العالمية، معتبراً بأنَّه يتفق مع مبادئ النهضة العربية المباركة وميولِ الشعب المرتبط بالعرش[6]. ويأتي هذا القرار الأردني نظراً لوقوعه ضمن دائرة الانتداب البريطاني وارتباطهِ به، وقد حاولَ الأمير في موقفهِ السياسي بالوقوف لجانب الحلفاء، أن يَعقد تسويةً سياسيّةً شاملةً مُقابل وقوفهِ لجانب الحلفاء؛ ليُحقِّقَ من خلالها مكاسبَ للقضيةِ العربية، ويحلّ المسألة السورية من خلال الوحدة، وينهي المشكل الفلسطيني[7].

1 . ب، الموقف اللبناني:

تناغَم مع الموقف الأردني في تأييدِهِ للحلفاء، وأعلنت لبنان وقوفها إلى جانبِ فرنسا، وعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعا بيَّنَ فيه "أنَّ لبنان يُعرب عن استيائه في ما يخصُّ المؤامرة التي دبَّرتها ألمانيا ضد السلام العالمي"، وأنَّ "مصير لبنان مُعلَّقٌ بصورةٍ وثيقة لا تنقطع بمصير الأمة الفرنسية، وأنَّهُ على استعداد لتقديم المُساعدات بالقوة والموارد ليساهم لبنان بالظفر النهائي"، ومبرِّراً موقفه بمناصرتهِ للتقاليد الفرنسية العاملة لأجلِ حُريات الشعوب.

وقد قدَّم الرئيس إميل إده هذا القرار بشكل برقيةٍ بعثها إلى المندوب الفرنسي غبريال بيو (Grebreal Bio)[8]، وتعزَّزَ هذا الموقف برسالة من مفتي الجمهورية (محمد توفيق خالد) إلى المفوِّض السامي، يؤكِّد فيها "أنَّ مُسلمي لبنان يقفون إلى جانب فرنسا، ومندِّداً بالموقف الألماني والمذهب النازي، وأنَّ المسلمين يقفون إلى

جانبِ الديمقراطيات التي تضع العدلَ والمساواة وحرية الشعوب بأولوياتها". في حين تكثَّفت زياراتُ البطاركة وزعماءِ الطوائف ورِجال الدِّين من مختلف الطوائف اللبنانية، إلى دار المفوضيةِ الفرنسية في بيروت، مُعلِنةً التضامن مع فرنسا[9]، إضافةً للموقف المؤيد من قبل الطائفة الدرزية لبريطانيا، والذي يُستدلُّ عليه من المراسلات بين شيوخ عقل الدروز وبريطانيا[10]، وبَرزت حالةٌ شعبيّةٌ مؤازرةٌ لفرنسا، تجلَّتْ أدبياً بالشعر الشعبي:

فرنســـــا أم الحريـــــــة	وأكـــبر دولـــة ســـلمية
وعنـــد الحــــشر قويـــة	تظهـــر كالنـــسر الحـــردان[11]

واتَّخذت المفوضية الفرنسية في بيروت إجراءات الطوارئ معلنةً الأحكام العُرفية في 9 أيلول 1939م في جميعِ الأراضي السورية واللبنانية، ثم تبعته بقرارٍ في 21 أيلول 1939م، يقضي بتعطيلِ الدستور، وإعادةِ الحُكم الفرنسي شِبه المُباشر، وحَصرِ صلاحياتِ رئيس الجمهورية وتنظيم وسائل الدفاع[12].

2: أثر وحدة الموقف في الحرب العالمية الثانية على العلاقات بين البلدين:

تظهرُ في هذهِ المرحلة وحدةٌ للموقف السياسي لكلا البلدين، وتشابهٌ للحالة السياسية بالوقوف لجانب الحلفاء، رغم اختلاف في الأهداف والمنطلقات، ففي حين كان الهدف الأردني هو السير نحوَ دفعِ الحُلفاء إلى تبني مشروعِ الوحدةِ السورية، فإنَّ الموقف اللبناني قد بُني بناءً على الصداقةِ التقليدية التي تجمع ما بين

لنبان - وخصوصاً مسيحييه والموارنة تحديداً - والمسلمين الذين اقتنعوا بالكيان اللبناني كدولة وحدود.

وقد سمحَ هذا التناغم بين موقف البلدينِ، وعلى اختلاف أهدافهِ، بنشوء تقاربٍ عبّرَ عنه بيان أصدره (مسلمو الساحل وشباب بيروت الأحرار)، وتولّى إصدارَهُ رياض الصلح، "يؤيِّدُ فيه صاحب السمو أمير شرقي الأردن، ويعربُ فيه عن إخلاصهِ للسدّةِ السُنيّة، واستعداده للقيامِ بكلِّ ما يترتّب عليه من واجباتٍ نحو الأمير عبد الله"[13]، وإضافةً لهذا البيان فقد تلقى الأمير رسالةً من بطريرك الموارنة (أنطون عريضة)، تضمَّنت إشادتهُ بسيرةِ الأمير، والمقامِ الأدبي والسياسي الذي يتمتع به، وقد أجاب الأمير على رسالته بجوابٍ بعثة إلى البطريرك عريضة، يُعبِّرُ فيها عن عطفه على الطائفة المارونية[14].

ويبدو بأنَّ هذهِ الإشارات في العلاقاتِ بين البلدينِ، جاءت كنتيجةٍ لتناولِ موضوعِ الوحدةِ السورية في ضوء ما شاع آنذاك في الصحافةِ، من أنَّ بريطانيا ستمنح الأمير اتحاداً سورياً يكون هو على رأسه، إضافةً إلى انتشار أخبارٍ عديدة تُشير إلى نيةِ الأمير القيام بزيارة إلى لبنان في ظلِّ ما شاعَ من أنَّ الأمير عبد الله "سيرتقي عرشَ سوريا، وأنَّ بريطانيا وفرنسا تريدان إصلاح الوضعِ السوري بإقامة مملكة مُوحدة يتولى شأنها الأمير عبدالله"[15]، آخذين بعين الاعتبار الضعفَ الفرنسي والمكانة البريطانية التي تعزَّزت بشكلٍ كبير في الحرب، والضعف الفرنسي الذي بدت ملامحه تبرز في لبنان.

3: الموقف الأردني من تحرير لبنان من حكومة فيشي (vechi) والاستقلال اللبناني:

كان من أبرزِ نتائجِ هزيمةِ فرنسا أمام ألمانيا هو تشكيلُ حُكومة فيشي برئاسة المارشال بيتان (Petian)، وتوقيع الهُدنة الفرنسية مع ألمانيا في 20 حزيران 1940م، والتي بِموجبها أُلحِقت المستعمرات الفرنسية ومنها لبنان إلى حُكومة فيشي، والتي بِدورها قامت بتعيين الجنرال هنري دانتز(henri Dentz) مفوضاً سامياً وقائداً أعلى للجيش في سورية ولبنان[16]، وفي ظلِّ هذا التطوُّر تعهَّدت فرنسا الحرّة بِزعامة ديغول، بإبقاء تَحالِفها مع بريطانيا، وبمواصلة الحربِ ضدَّ ألمانيا حتى النهاية[17]، وكانَ أول إجراءات دنتز، هو تعيين ألفرد نقاش[18] رئيساً للجمهورية، وأحمد الداعوق (مُسلم) أميناً لسرِّها، وترتَّب على هذهِ الإجراءات أن أصبحت بيروت مقرَّ دول المحور في الشرق، ووجهةً سياسية للعرب الداعمينَ لهم أمام دول الحلفاء[19].

وتمثَّلت ردّةُ الفعلِ الأردنية على هذهِ التطورات بتعبير الأمير عبد الله عن قلقه إثرَ الهزيمة الفرنسية، وما آلت إليه الأمور في سورية ولبنان، وخشيته على موضوعِ الوحدةِ السورية، وذلك في رسالةٍ بعث فيها إلى المندوب السامي البريطاني في 22 حزيران 1940م، ويقول فيها:" إنَّ الرأي العام في شرقي الأردن وفلسطين وسورية ولبنان، في مُنتهى درجات الهلعِ والجزع بالنسبة للمستقبل"، وأنَّه "يعلِّق أهميةً كبيرةً على ما ستبديهِ بريطانيا"، ويدعو بريطانيا إلى العملِ لأجلِ الاستقلال والوحدةِ السورية، والمتمثلة بأقطارها: (فلسطين، سورية، لبنان، وشرقي الأردن)[20]، وسبب التخوّف الأردني، هو القلقُ من دعايةِ دول المحور للوحدة

العربية، وخصوصاً أنَّ العديد من القوميين العَرب أبدوا اقتراباً من سياساتها ورؤاها ووعودها[21].

وبعث الأمير عبد الله بمُذكّرةٍ أخرىٰ إلىٰ المندوب السامي البريطاني في1 تموز 1940م، لفَت فيها نظر الحكومة البريطانية إلىٰ أنَّ الدعاية من قِبل المحور وتناولها مستقبل البلاد العربية في خطابها السياسي، بدأت تجدُ اهتماماً لدىٰ الرأي العام العربي، وبأنَّ السلطات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي في سوريا ولبنان، قد أقفلت الحُدود مع شرقي الأردن، وبأنَّه يقوم باتصالات مع الدروز وعشائر حوران وعشائر الرولة؛ لتحقيق وحدة البلاد، ومبدياً استعداد شرق الأردن لدخولِ الحرب بالتحالفِ مع بريطانيا[22]، وجاء الردُّ من قبل المَندوب السامي البريطاني للأمير بعدم التسرّع أو الالتفاتِ إلىٰ دعاية دولِ المحور[23]، ويلحَظ أنَّ بريطانيا حاولت ثنيَ الأمير عن الاتصال بأحدٍ يُمكن أن يساعده علىٰ تحقيق مشروع الوحدة السورية.

وكان من نتائجِ قفل الحدود من قبل قوات فيشي تأثيرٌ اقتصاديّ علىٰ الإمارة، وزيادة الرقابة الأمنية علىٰ كلِّ سوريٍ ولبنانيٍ مقيمٍ علىٰ أراضيها، وإصدار أمرٍ من وزارة الدفاع والداخلية الأردنية بمراقبة أيِّ شخص يتكرَّر سفره إلىٰ سورية ولبنان، وأنَّ من أراد السفر أن يحصل علىٰ موافقةٍ من قبلِ قيادةِ الجيش يُبيِّن فيها دواعيَ السفر[24]. وتشير وثائق المكتبة الوطنية إلىٰ قيام السُلطاتِ العسكرية والمدنيةِ بالتحقيقِ مَع كلِّ مقيمٍ لبنانيّ، وخصوصاً في المناطق الشمالية، وجنسيته وأسباب إقامته[25].

ونظراً للتعاطفُ من قبل بعض التيارات العربية مع دول المحور، ودعواتها التي أوجدت حضوراً وأثراً في المنطقة، من خلال حركة رشيد عالي اليكلاني، التي تمثِّل السعي الألماني إلى الوصول لخطوط تموين النفط عبر العراق وسورية ولبنان[26]، ولنشاط التيار القومي الذي له صلاتٌ بألمانيا (مثل شكيب أرسلان والحاج أمين الحسيني وغيرهم)، فقد نشأ في لبنان موقفٌ يدعو إلى التحرر من القبضة الفرنسية، وعُقِدت بعض الحملات للتبرُّع لصالح ضحايا الاستعمار البريطاني، وجُمعت تبرّعات من المدن اللبنانية الكبرى، أي إنَّ حُكومة فيشي عبر مفوضيتها في بيروت، سَعت لخلقِ حالةٍ شعبيةٍ عربية متعاطفة مع دول المحور في لبنان[27]، في حين واصل الأردن تأكيدَهُ للوقوف لجانب بريطانيا، ففي 16 أيار 1941م، أعلنَ الأمير عبد الله عزمهُ على مواصلةِ دعم الحلفاء والقضاء على حركة رشيد الكيلاني وتبعاتها، وقد اشترك الجيشُ الأردني إلى جانب القوات البريطانية في القضاء على الانقلاب[28].

وبهذا أصبحت منطقةُ المشرق العربي مسرحاً للعمليات العسكرية الحربية في ظلِّ سعي دول المحور لتأكيد حضورها[29]، واجهت بريطانيا ذلك بإعادة ترميمِ العلاقة مع العرب، بإعلانها تأييد الوحدة العربية، وتصريح وزير الخارجية البريطاني آنتوني آيدن في 19 أيار 1941، (أو إعلان مانش هاوس) بدعم بريطانيا الكامل لأي مشروعِ عربي وحدودي، يحظى بالقبول التام[30]، وقرَّرت بريطانيا وفرنسا الحُرّة القيام بتحرير سورية ولبنان من تبعيتها لحكومة فيشي، "معتمدةً على كسب المشاعر العربية الوحدوية، وعلى تأثيرها وتأييدها في المنطقة العربية"[31].

وقد أيَّدَ الأردن هذه الخطوة عبر قرارٍ لمجلس الوزراء، يعلن فيه رضا الأمير عبد الله عن السعي البريطاني[32]، وبرز الدورُ الأردني عسكرياً بمشاركةِ الجيش

العربي في مهمةِ تحريرِ سورية ولبنان، وإنخراطه بهذه العمليات، فتعزَّزَ وجوده ما بين مدينة درعا السورية ومدينة الزرقاء الأردنية، وأعرب القائد كلوب باشا عن سروره بمشاركة الجيش الأردني في مهمةِ تحرير سورية[33]، وأصدرَ الأمير عبد الله بياناً "إلى كافة شيوخ البرّ وزعماء القُرى، وقطان المُدن وقَادة الرأي"، يشير فيه إلى أمره بالاشتراك العسكري لقواتِ البادية في تحرير الوطن السوري العام مع القوات المتحالفة، معتبراً أنَّ هذا الاشتراك سيفضي إلى التحرّر والاستقلال والسيادة القومية والوحدة السورية[34]، وألقى خطاباً حماسياً بالقوات الأردنية المشتركة في تحرير جنوب سورية، والمساندةِ لتحرير لبنان، والتي تجمَّعت بالمفرق في 21 حزيران 1941م، قال فيه: "إنَّ ساعة تحرير سورية قد دنت، وإنَّ الفرصةَ الذهبية قد تكون حاسمةً في تاريخ العرب"، واشتمل ميدان العمليات العسكرية للقوات الأردنية المُشاركة تركيزه على تحرير البادية السورية[35].

وجاءت نتائجُ الحملةِ العسكرية على لبنان (وسورية)، والتي انطلقت في 8 حزيران 1941م، والتي حَملت وعداً بريطانيّاً بالاستقلال لكلا البلدين عبر منشورات أُلقيت على البلدين، وإصدار الجنرال كاترو (catroux) إعلاناً موجَّهاً للشعبين السوري واللبناني، بمنحهما الاستقلال في حال انتصار قوات الحُلفاء[36]، وكانت الغاية من هذا الإعلان هي كسب ودِّ الشعبين، وتحييد القوى القومية والاستقلالية المتعاطفة مع دول المحور، وثنيهم عن قِتال الحلفاء، عبر تأكيد أفكارِ الاستقلال والوحدة العربية التي كانت تناضل لأجلها القوى الشعبية[37].

بينما هدفُ الأمير من المشاركة هو تحقيقُ المشروع الوحدوي السوري الذي تبنّاه، والمستند إلى إعلان مملكة فيصل 8 آذار 1920م، وذلك بصفته وريثاً لهذه

الوحدة، وتمثَّلت ردّةُ الفعل الأردنية علىٰ إعلان كاترو باستقلال لبنان وسورية، بأن أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (337) في 14 تموز 1941م، ويؤيِّدُ فيه وعود الحلفاء من إعلانِ آيدن إلىٰ تصريح فرنسا الحرّة علىٰ لسان الجنرال كاترو باستقلال لبنان (وسوريا)، وجاءَ في القرار: "اغتباط حكومةِ شرقي الأردن" بما تمَّ، والتأكيد بأنَّ شرقي الأردن "يؤيِّد الموقفَ السياسي الحاضر في البلادِ العربية التي تتألف من: سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وتعتبرهما بجدارةِ الاستقلال والوحدةِ".

ويطلبُ القرار بالسماح للحكومةِ الأردنية بالعمل علىٰ تحقيقِ غاياتِ الوحدة والاستقلال، ومقدِّماً اقتراحاتٍ عمليّةً تتضمَّن "أن تكون الحكومة الأردنية مؤثّرةً بتوجيه الرأي العام العربي لتحقيق أمانيه بالوحدة"، ويشير إلىٰ أنَّ "البلادَ السورية لا تستطيع أن تعيش مجزَّأة"، وداعياً القرار إلىٰ الوحدة النابعة من الأماني القومية[38].

بينما كانَ الردُّ البريطانيُّ علىٰ هذا القرار بأن طلبت إلىٰ الحكومةِ الأردنية بألَّا تتصل بالحكوماتِ المجاورة بعد تحريرها؛ "بحُجّةِ الترتيب، لحين أن تهدأ الأمور، ومؤكِّدةً عليها ألَّا تقوم بالاتصال بها"[39]، وكان الوضع في لبنان (وسورية) قد تحدَّد بناءً علىٰ اتفاقية عكا 23 تموز 1941م، والتي بموجبها أُنهي القتال في المشرق العربي بين دول المحور والحلفاء، وتمَّ الاعتراف لبريطانيا بالقيادة الإستراتيجية في الشرق؛ وذلك لتفوّق قواتها في العدد، علىٰ أن تواصل فرنسا الحرة ممارسة صلاحياتها، وقد حدَّتِ الاتفاقية بشكلٍ كبير وأضرّت بالنفوذ الفرنسي في المنطقة، حتىٰ إنَّ ديغول وصفها: بأنَّها منحت سورية ولبنان إلىٰ بريطانيا[40]، وفيما يخصُّ الموقف الأردني فقد أبدىٰ الأمير استياءه (برسالة بعثها إلىٰ المعتمد البريطاني) في 8

تموز1941م، من طلب بريطانيا إلى شرق الأردن بأن تُوقف الاتصالات مع سورية ولبنان في ما يخصُّ موضوع الوحدة السورية، وتشير الرسالة إلى حدّيّةٍ كبيرة في خطاب الأمير إلى المعتمد البريطاني، بقوله: "وأما قولنا حكومات مجاورة، فالكلُّ يعلم أنَّ حكومات هي حيث تزول وتعود بشحطه من قلم"، ويتابع الأمير: "وما من المُراد في الحقيقة إلا الاتصال بأولي الشأن وقادة الرأي، وأنَّ من أمثالهم اليوم، هم الذين في رأس الحكم الصوري الذي أقامه دنتز (وهو مفوض حكومة فيشي في سوريا ولبنان)، والذي أيَّده كاترو" معتبراً أن لا فرقَ بين هذا وذاك ومؤكداً بأنَّ "السوري يوطنه الأحرار في بلاد الناس"، في إشارةٍ إلى عدم رضاه عمَّا يطلب إليهِ بعدم الاتصال بالسوريين واللبنانيين[41].

ويتَّضحُ من هذهِ البرقيةِ عزم الأمير على تحقيق مشروع الوحدة السورية، ومن ضمنها لبنان، في المقابل يتضح أنَّ بريطانيا لم تمنح الأمير مساحة للعمل في سورية ولبنان؛ خشيةً منها بتعزيزِ العلاقات بين الأردن ولبنان، التي ما زالت طوائفها الإسلامية وبعضٌ من الطوائف الأخرى تطالب بالوحدة السورية، وتترقب نتائج عودة الحكم لفرنسا الحرة، وبعدما انتُهي من تحريرِ سورية ولبنان في 11 تموز 1941م[42]، وبدأت طلائعُ الجيوش البريطانية والديغولية (فرنسا الحرة) بدخولِ بيروت في حفلٍ رسمي، دعَت فيه القوات المتحالفة إلى استتباب الأمن والاستقرار[43]، وجَّه ديغول خطاباً إلى اللبنانيين يشير فيه إلى العلاقة التاريخية ما بين لبنان وفرنسا[44]، وأعلن في 26 تشرين الثاني 1941م باحتفالٍ رسميّ استقلال لبنان باسم فرنسا الحرة، وتعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية[45]، وأبرز من اعترف بالاستقلال اللبناني بريطانيا، التي وجَّه ملكها رسالة إلى الرئيس الفرد نقاش يُهنِّئه فيها بالاستقلال في 26 تشرين الثاني1941م[46].

وردَّ عليه النقاش برسالةٍ يشكرهُ فيها[47]، وتعزَّزَ الموقفُ البريطاني باعتراف تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيته باستقلال لبنان[48]، وقد استعادت فرنسا الحرة نُفوذها في لبنان، فَعيَّنت الجنرال كاترو مُمثِّلاً لحكومة فرنسا الحرة في سورية ولبنان، وقامت بريطانيا بتعيين الجنرال إدوارد سبيرز(Edward spears) رئيس البعثةِ البريطانية لدىٰ سُلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً في سورية ولبنان، واتّخذ كلاهما من بيروت مقراً له[49].

أما بالنسبةِ للموقف الأردني، فقد أرسل الأمير عبد الله رسالةً إلىٰ الجنرال كاترو بوصفه مفوضاً سامياً لفرنسا الحرة في سورية ولبنان، يتمنَّىٰ بها أن يتمَّ تنفيذ وعود فرنسا الحرة بين الطرفين إلىٰ مرحلتها الأخيرة [50]؛ ذلك أنَّ الأردن استمرَّ يدعو لتعزيز العلاقات مع القوىٰ القومية في لبنان لتحقيق مشروعه بالوحدة السورية، ويصطدم بالمنع البريطاني المؤكد لاستقلال لبنان.

ولكنَّ هذا الاستقلال اللبناني، لم يُجسَّد بصورةٍ عملية، حيث إنَّ الإجراءات الفرنسية المتبعة بقيت تحتفظ بمظاهر الانتداب، واستمرَّ الموقف الأردني في هذه الفترة يطالبُ برفع الانتداب عنه، واستنكرَ تأخُّرَ الإجراءاتِ الدستورية في سورية ولبنان؛ لأجل إعادة الحياة الدستورية إليهما، معتبراً تعيين رئيس لجمهورية لبنان يتناقض مع الاعتراف الدبلوماسي باستقلاله، وذلك في قرار حكومي صدر بتاريخ 6 كانون الثاني 1942م، وتضمَّن المطالبة بما يلي:

أ ـ رفع الانتداب عن شرقي الأردن، ذلك أنَّها كبلد أصبح من حَقِّه أن يطلبَ رفع الانتداب، وأن تستبدل الاتفاقيات المعقودة بينه وبين بريطانيا بمعاهداتٍ كتلك التي يُنوىٰ توقيعها مع السلطات الفرنسية.

ب ـ يطالب القرار برفع العراقيل المعيقة للاتصال بين الأردن والأجزاء السورية الأخرىٰ، (ومن جملتها لبنان)، والتي تضعها السلطات الفرنسية.

جـ ـ استنكر القرار تعيين رئيسٍ للجمهورية اللبنانية، ومعتبراً إياه يتناقض مع الحكم الدستوري في لبنان (وسوريا)، ويتناقض مع الاعتراف باستقلال البلدينِ.

د ـ هاجمَ القرار سُلطات فرنسا الحرة، مستغرباً رؤية مندوب فرنسا الحرة بأنَّهُ ما زال يُصدر القرارات التشريعية، ويُدير الشأن المحليّ والاقتصاديّ، متأملاً زوالَ هذهِ المظاهر.

هـ ـ يطلب القرار بأن يجري أمر الوحدةِ العربية عبر الهيئات التشريعية، وأن تُنفِّذَ بريطانيا وعودها[51].

ورغم الطلب البريطاني من الأردن بوقف الاتصالِ مع التيارات الوحدوية العربية القومية (في سوريا)، إلَّا أنَّه كثَّفَ نشاطاته لأجل تحقيق مشروع الوحدة السورية، حيث تُشير الوثائق الهاشمية إلىٰ مخاطباتٍ أردنية لشرائح من مُجتمع سورية، تُمثِّلُ وجهاءَ وصحفيين وغيرهم، يعلمهم فيه أنَّ شرقي الأردن بعد أن استُكمل تحرير سوريا ولبنان، يتطلع إلىٰ الوحدةِ، مستنداً في هذه المراسلات إلىٰ دورِ الجيش الأردني وتعاونه مع قوات الحلفاء في تحريرها[52]، ومقابل هذا فإنَّ لبنان سياسياً لم يستجبْ إلىٰ تصريحات ومراسلات الأمير عبد الله في هذه الفترة لأسباب:

أ ـ انشغاله باستكمالِ الترتيبات الدستورية للاستقلال، ولوجود عملية سياسية في لبنان تُعنىٰ بأمر استكمال الاستقلال، خصوصاً مع الضعف الفرنسي الذي أصبح واقعاً.

ب ـ إضافةً إلىٰ أنَّ مصر والسعودية علىٰ علاقةٍ وثيقة مع السياسيين اللبنانيين والسوريين، وقدَّمت لهم الدعم السياسي، وكلا البلدين يُعارض السياسة الهاشمية في المنطقة، ويقفان ضِد الطرح الوحدوي من قبل الأمير عبد الله[53].

ج ـ والازدواجيةِ في السياسةِ البريطانية، والتي ناقضت ما أعلنتهُ مِن تأييدها للوحدةِ العربية، ولم يُكن دعمها إلا بحدود احتواء المشاعر العربية، وذلك بِهدف إقصاء دول المحور عن المنطقة العربية، وهذا تناقضٌ مع دعواتِ الأمير الوحدوية التي رأت في بريطانيا أنَّها لم تمنح الأمير عبد الله سُوىٰ الوعود، وحتىٰ أنَّه ألمح في إحدىٰ مذكراته إلىٰ ونستون تشرشل إلىٰ تنازله عن العرش، إذا لم يتلقَّ تأكيداتٍ مُرضية من بريطانيا بخصوص ذلك[54].

د ـ موقف فرنسا الحرة المُتصلّب من دعواتِ الأمير عبد الله والمشروع الوحدوي العربي الهاشمي، والرفض الفرنسي للمشروع، يضاف له المُراوغةِ البريطانية، وكشاهدٍ علىٰ موقف فرنسا الحرة وتصلّبها إزاء الأمير عبد الله، رفضُها قيام الأمير بزيارةٍ إلىٰ لبنان، رُغم أنَّها زيارة عائلية، وفي رسالة من توفيق أبو الهدىٰ إلىٰ كركبرايد يُوضِّح فيها استغرابه من المنع الفرنسي، وتناقضه مع موقفِ شرقي الأردن بوقوفها إلىٰ جانبِ الحلفاء في الحرب العالمية[55]

واستمرت المطالبات في لبنان باستكمالِ مظاهرِ الاستقلال، وذلك عبر إصدارِ البيانات المطالبة بإعادة الحياة الدستورية إلىٰ البلاد، وإجراءِ انتخاباتٍ حُرّة،

ورفض عقد معاهدةٍ مع فرنسا، وقد عُقد مؤتمرٌ وطني مُثِّلت فيه جميع الطوائف اللبنانية في بكركي (مقرّ البطريركية المارونية) في 25 تموز 1941م برعايةِ البطريرك الماروني أنطون عريضة، وطالبَ المؤتمرون فيهِ باستقلال لبنان وعَودةِ الحياة الدستورية[56]، ومَكان انعقاد المؤتمر ورعايته من قبل البطريركية المارونية صاحبةِ العلاقة التاريخية المُتحالفة مع الانتداب الفرنسي، يوحي بتراجعِ الدور الفرنسي في لبنان، ومدىٰ الضعفِ الذي سبَّبته الحرب العالمية لفرنسا ونفوذها في لبنان.

ويشيرُ أيضا إلىٰ وحدةِ الطوائف المسيحية والإسلامية في طلب الاستقلال في تبدّلٍ كبير لموقفها السياسي؛ ذلك أنَّ الأزمةِ الاقتصادية لعبت دوراً، ذلك أنَّ لبنان عانىٰ من ارتفاع الأسعار ونقصٍ في المواد الغذائية، ونشاط السوق السوداء، ممّا منح الاستقلال كمطلب، صفةً شعبيّةً ووطنيّةً تجاوزت الخلافات الطائفية، وقد وَفَّرَ الدعم البريطاني لهذه المطالبات مظلةً حَمَتهُ ودعمتهُ في وجه فرنسا الحرة[57]، والهدفُ البريطاني لاحتواءِ المُطالبات الشعبية والقومية، والاستقلالية والوطنية، هو خلقِ واقعٍ سياسي مُتحالف معها، علىٰ أن تكون علاقة فرنسا بلبنان وامتيازاتها أسوةً بعلاقة بريطانيا بمصر والعراق؛ أي بالمعاهدات التي وقّعتها معها[58]، ولا يخلو الأمر من تنافس بريطاني فرنسي استعماري.

إذن، فبينما المشهد السياسي في لبنان ينزعُ إلىٰ المطالبة بالاستقلال، وعودةِ الحياةِ الدستورية، فإنَّ الأمير عبدالله و البرنامج السياسي لشرقِ الأردن، هو الاستقلال والمطالبة بوحدة سوريّة، يكون لبنان من جُملتها، أي إنَّ الحُلول الأردنية رأت لبنان ضمن مشروعها الوحدوي الذي يُمنحُ فيهِ لبنان إدارةً خاصة، أو أن يُعيد الأراضي الملحقة إليه (مسألة لبنان الكبير)، وهي: حاصبيا، راشيا، البقاع، وبعلبك؛ بمُبرِّر أنَّها ضُمَّت إلىٰ لبنان دون رغبةٍ من سكانها[59].

ورغم أنَّ بريطانيا التي لا تزال مُنتدبةً على الأردن، وأيَّدت في العلن المطالب العربية الوحدوية، إلَّا أنَّها حاربت المشاريعَ الوحدويّةَ الأردنيّةَ المطروحةَ من قبلِ الأمير عبدالله، واستمرّت ترفض قيام شرق الأردن بأيِّ اتصالٍ مع الدولِ المعينة بمشروعِ الوحدة السورية، ومن ضمنها لبنان، ويتجلّى ذلك برفضِ طلب الأردن أن يكون له قنصليةٌ في سوريا أو لبنان، رغم وقوف الأردن لجانب الحلفاء ومسايرتها للتصريحات البريطانية بشأن الوحدة العربية(60)، ورفضِ زيارة الأمير للبنان لما مَثَّلته مواقفُ الأردن ورؤاه السياسية من صيغٍ وحدوية حَدّت من السعي لتحقيقها بإبقائها تحت الانتداب البريطاني، بينما رأت لبنان والتي بدأت تتخلص من الانتداب الفرنسيّ، بأنَّ مُستقبلها مرتبط بالاستقلال السياسي، والتوافق الطائفي بين شعبها، وليس بانخراطها ضمن أيِّ مشروعٍ وحدوي عربي؛ وذلك لطبيعة لبنان الطائفية، والقائمةِ على التوازنِ ما بين الطوائف، والمرتبط كلٌّ منها بعمقٍ خارجي متناقض، (المسيحيون الموارنة أكبر طائفة مسيحية مع الفرنسيين، والمسلمون مع العمق العربي).

4: الاستقلال اللبناني وولادةِ الميثاق الوطني اللبناني والموقف الأردني:

بسبب التنافس البريطاني الفرنسي في لبنان وسوريا، فقد تبنّت كلا السُلطتين مواقفَ مُتناقضةً سياسياً، ففي حين أخذت بريطانيا تُشدّد من خلال رئيس بعثتها في المشرق إدوارد سبيرز على ضرورةِ إعادةِ الحياة الدستورية إلى البلاد، وإيجادِ برلمانٍ منتخب، أصرّت فرنسا على رفضِ ذلك، ففرنسا الحُرّة رأت بأنَّ لبنان غير مُهيّأ للاستقلال، وبرّر ديغول ذلك بأنَّ الحرب ما زالت دائرة، وظروف فرنسا

الحرّة لا تسمحُ لها بتنفيذِ هذه المطالب، وسَعت بريطانيا إلى إيجادِ طبقةٍ سياسيةٍ في لبنان، تتبنّى مطالبَ الاستقلال، وتكون غير مرتبطة بالانتداب الفرنسي[61].

وحاول ديغول مقاومةَ الرغبةِ البريطانية والحَدّ منها، وإبعاد رجل بريطانيا القوي إدوارد سيرز في بيروت؛ لنشاطه السياسي الكبير بدعم الاستقلال اللبناني، وبرز التنافس بين كاترو المُمثل الفرنسي وإدوارد سبيرز الممثل البريطاني في بيروت، ولكنَّ فرنسا الحُرّة انصاعَتْ للضغطِ البريطاني، والمطالباتِ الشعبية اللبنانية، وضعُفت حُججها بتأجيل الانتخابات في لبنان؛ بسبب الحرب، مُقابل الانتصارات العسكرية التي حقّقها الحلفاء في الغرب[62].

وعليه فقد كانت الأمور تَسير في لبنان والأردن بتضادٍ سياسيّ، ففي حين كان يترسّخ الاستقلال ويتعزّز التفاهم بين مُختلف الطوائفِ في لبنان للقبول بالحدود القائمة والوضع السياسي، من خلال توزيع المكاسب الطائفية (المُحاصصة)، فإنَّ شرقي الأردن ما زال تحت الانتداب، ويدعو إلى الوحدة السورية، وتقابل دعواته بعدم اكتراثٍ بريطاني ورفضٍ فرنسي.

وقبل إعلان كاترو بإعادة العمل بالدستور في لبنان باثني عشر يوماً، دعا الأمير عبد الله لاجتماع عام في 5 و 6 آذار1943م، عُقِدَ في عمان وحَضرهُ عدد من السوريين (أسموا أنفسهم بالمجاهدين القدماء)، وقد بحث المجتمعون في موقف فرنسا الحرة من سوريا ولبنان، وقُدِّمَ في هذا الاجتماع مشروعان لوحدة سوريا الطبيعية، استندا إلى مقرّرات المؤتمر السوري العام الذي عُقد في 8 آذار 1920 م، ودعا المشروع الأول إلى إيجاد مملكةٍ عربية تضمّ سوريا وشرقي الأردن وفلسطين

ولبنان، ويتولّىٰ مُلكها الأمير عبد الله بن الحسين، ويكون فيه للبنان القديم (أي جبل لبنان) إدارة خاصة، و"تصانُ فيه أماني اللبنانيين الوطنية".

وتُلحظ الدعوة إلىٰ عودة لبنان القديم؛ أي تبني مُطالبات التيار القومي الداعي إلىٰ الوحدة مع الداخل السوري، والمشروع الثاني هو قيام اتحاد سوريّ بين دول سورية الطبيعية، يرأسه الأمير عبد الله، وتكون عاصمته دمشق، وفيما يخصّ لبنان فقد جاء في المادةِ التاسعة للمشروع أنَّه "في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان أو فلسطين إلىٰ الاتحاد السوري متأخراً أو علىٰ أساس تعاهدي فقط، يصار إلىٰ تصديق شروط وحدود ذلك الانضمام من قبل مجلس الاتحاد الاشتراعي (التشريعي)، ومجلس نواب الحُكومة المنضمة الإقليمي، كلّ علىٰ حدة، ثم يعلن تنفيذ ذلك، "ممّا يعني أنَّ المشروعين راعيا المطالب المارونية القديمة (الانفصالية) بالاستقلال عن المحيط العربي، ولكنَّ المشروع في مادته العاشرة أكّدَ علىٰ وجوبِ إعادةِ الأراضي السورية المُلحقة بجبل لبنان، مبيناً بأنَّها ضُمّت "دون رغبةٍ من السكان"، وأن يجري ذلك "بالاستفتاء الحرّ للانضمام إلىٰ سوريا"، وذلك في حال "تخّلفَ لبنان عن الانضمام للاتحاد السوري"، ومنعت السُلطات الفرنسية والبريطانية نشر قرارات مؤتمر عمان في لبنان (وسورية)[63]، ويتضحُ من هذا المنع أنَّ السُلطات الانتدابية لم تسمح بتعزيزِ العلاقات بين البلدين، ورفضت أيَّ تشابكٍ سياسي لمشروع وحدوي.

وحينما أعلنَ كاترو في 18 آذار 1943م إعادة العمل بالدستور، وإلغاء التعيين لرئيس الجمهورية، وإسناد منصبِ الرئاسة إلىٰ أيوب ثابت[64]؛ ليتولىٰ إجراءَ العملية الانتخابية وإدارتها، رفض الرئيس ألفرد نقاش هذا القرار، مُعتبراً بأنَّه هو من يُمثّل الشرعيةَ في البلاد، وعليهِ لم يصمد ثابت في الرئاسة بفعل الاحتجاجاتِ

الشعبية التي اتهمته بالطائفية؛ بِسبب مَسألة توزيع مقاعد مجلس النواب بين المسلمين والمسيحيين، فأسند منصب الرئاسة إلى بترو طراد[65]، وذلك في 21 تموز 1943[66]؛ بهدفِ قيادةِ مرحلة الانتخابات.

وفي ضوءِ هذه الأحداث السياسية اللبنانية، بقيت تعليماتُ الأمير عبد الله إلى رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى بالتأكيد عليهِ بالعمل لإيجاد سبيلٍ لتحقيق الوحدة السورية، ففي رسالةٍ غير مُؤرخة، ولكنَّها تحملُ تعليقاتٍ على مضامين إعادة الحياة الدستورية في لبنان (وسورية)، وتتواءمُ تفاصيلها مع فترة إعادة الحياة الدستورية في لبنان في 18 آذار1943م، ونهايةِ عهد حكومة أبو الهدى الرابعة في 18 أيار 1943م، ويتناولُ الأمير فيها ما يجري في لبنان من إعادةِ الحياة الدستورية، ويُخاطب فيها الأمير رئيس الوزراء بصفته سورياً، يرأس مجلس وزراء شرقي الأردن الذي هو جزء من جنوب سورية، ومُذكراً إياه بالحربِ العالميةِ الأولى وما آلت إليه من تجزئةٍ لسورية الطبيعية، وخسارة الهاشميين للحجاز وسورية.

ويقول الأمير: "لا مساغَ قانوني لِما أُعلن من رفعِ الانتداب والاستقلال في سوريا ولبنان، ولا للضمان البريطاني ما دامَ أنَّ جمعية الأُمم غير موجودة، وأنَّ فرنسا نفسها تحتلها ألمانيا، ففرنسا الحُرة لا تملك نفس تمثيل نفسَ فرنسا، ولذلكَ فلا مساغَ قانوني لكل ما وَقع". ويشير الأمير إلى وضعِ لبنان بمُدنها الأربعة (وهي الملحقة بجبل لبنان) بأنَّها ضمن تَعهّدات مكماهون للشريف حسين"، فإنَّهُ لم يخرج بريطانيّ واحدٌ يدّعي بأنَّ المُدن الأربعة وتوابعها لم تكُن ضمن تعهداتِ مكماهون"، ويمضي الأمير متسائلاً "فعلام هذه التعليقات والإجراءات من هدمِ

وبناء الجمهوريات؟... وفرنسا اليوم غير موجودة"، ويعلقُ على عودةِ الحياة الدستورية في لبنان (وسورية) بأَنَّهُ لم يُشر فيهِ إلى مستقبلِ شرق الأردن.

ويختم الأمير رسالته بأنَّه أراد أن يُلفت نظر مجلس الوزراء لذلك[67]، وربما لاستشعاره أنَّ مشروعه الوحدويّ لا يجد دعماً بريطانياً على خلاف التصريحات البريطانية، وهذا يؤكّد بأنَّ شرقي الأردن كان يُراقب مجرى العمليةِ السياسية في لبنان وسورية، ويواصل تأكيد مشروع الوحدةِ السورية، ويمكن القول: إنَّ هناك خطاباً سياسياً أردنياً يدعو لوحدةٍ سورية، في حين كانت العملية السياسية والخطاب السياسي في لبنان يدعو إلى الاستقلال وتكريسِ الدولة الجمهورية المُستقلة، وذلك بدعمٍ بريطاني، وأنَّ الأردن بقي يترقبُ بحذر نتائج العملية السياسية، ساعياً للاتصال بسورية ولبنان، محاولاً استغلال النفوذ البريطاني رُغم التناقض البريطاني إزاء مَسألةِ الطرح الأردني الوحدوي، وتُشير مُذكرة من الأمير إلى السيد ميلز ويلسون المندوب البريطاني في القاهرة[68] إلى سعي الأمير للاتصال بسورية ولبنان، ومذكراً إياه بأنَّها تحت قيادة بريطانيا العسكرية، ويوضّح الأمير فيها بأنَّه يسعى للعملِ على مشروع الوحدة السورية ضمن مقررات المؤتمر السوري العام المُعلنة في 8 آذار1920م، وعَارضاً عليهِ أن تُمنح الوحدة السورية التي يتطلع لها مركزاً لبريطانيا وفرنسا[69] في حال تحققَ مشروعهُ.

ويستدرك الأمير عبدالله ضِمن مُراسلاته، بأنَّ بريطانيا لم تَذكر الوحدة السورية ضمن إعلان الاستقلال لسورية ولبنان، أو تصريح أيدن بالوحدة العربية[70]، ويذكرُ الأمير بأنَّ لبنان جزءٌ من مشروعِ هدم وبناء الجمهوريات الذي تقوم به بريطانيا بالمنطقة متسائلاً عن التحرك السياسي وعودة الحياة الدستورية

بلبنان (و سورية) رُغم الضعف الفرنسي والتعاطف البريطاني المُعلن مع الوحدة العربية [71].

ولكن يتضح بأنَ بريطانيا دعَت القوميين في سوريا ولبنان إلىٰ الانخراط بالعملية السياسية وبحدودِ الاستقلال السياسي[72]، لذا يبدو أنَّ الانتخابات في (سوريا) ولبنان جاءت كرد غير مباشر علىٰ مشروع سورية الكبرىٰ، خصوصاً وأنَّه أثار مخاوف السلطات الفرنسية والبريطانية في سورية ولبنان، وهذا ما يُبرّر منع نشر تصريح أيدن في 24 شباط 1943م في كلا البلدين، ومنع نشر مقررات مؤتمر عمان[73].

وفي برقيةٍ من الجنرال كاترو إلىٰ ديغول في 16 آذار 1943م يشرح فيها الوضع في سورية ولبنان، ويراه منقسماً من حيث المذهب، ويؤكِّدُ علىٰ تخوّفات المسيحيين تجاهَ أيِّ محاولةٍ لضمِّ مناطقهم إلىٰ الوسط العربي، مُبيّناً بأنَّ هذهِ الهواجس ما زالت قائمة لديهم[74]، أي أنَّهُ يرىٰ أنَّ هاجس عودةِ المُطالبة لإعادةِ المناطق اللبنانية المُلحقة إلىٰ سورية، ما زالت حاضرة، وفي هذا تأكيد علىٰ رفض مشاريع الوحدة العربية.

وبقي الأمير يُصرّ علىٰ قيامِ مشروع الوحدة السورية، ويرىٰ أنَّ لبنان هو جزءٌ من هذا المشروع، وذلك بأن تُعادَ الأراضي الملحقة به، والتي اعتبرها الأمير عبد الله سوريةً بالأساس، وأُلحقت دون رغبةٍ من أهلها[75]، وِضمن هذه الرؤية الأردنية، وهذا الخطاب السياسي للمطالبات الوحدوية لتشمل لبنان، بدأت المُشاورات للوِحدةِ العربية في أيلول 1943 م، والتي عُقدت في القاهرة، وتمخَّض عنها بروتوكول الإسكندرية، والذي وقَّعه عن الجانب الأردني توفيق أبو الهدىٰ،

وصَدر بخصوصه بيان بالمشاورات التي تمَّت في القاهرة، ويُشيد بنجاح الجهود المبذولة في جمعِ كلمة الأمم العربية.

وبقي هناك تيار لبنانيّ عريض يتخوّف من مشروع الوحدةِ السورية، ورأت جريدة البشير اللبنانية بمباحثاتِ الإسكندرية بأنَّها إشارة رسمية ترمي إلى "الرغبة في تطور مركز شرقي الأردن إزاء سورية ولبنان وفلسطين"؛ أي إنَّها عبَّرت عن تخوفها من مشروع الوحدة السورية، خصوصاً في ضوء سعي السياسية الأردنية لذلك[76]، ولكن على أرض الواقع لم يكن هناك رضا أردنيّ عن هذا التطور بالمشاورات العربية، خصوصاً وأنَّ شرقي الأردن دخل بمشاورات الجامعة؛ أملاً بأن يُحقِّق مشروعه الوحدوي[77]، ونظراً لعدم استقرار الوضع السياسي في لبنان؛ بسبب الصراع البريطاني الفرنسي، ودور الوزير البريطاني المفوّض في لبنان وسورية إدوارد سبيرز، والذي أسهم في إجراء الانتخاباتِ اللبنانية دون رغبةٍ فرنسية بذلك، ولدوره بمسألة توزيع مقاعد مجلس النواب على الطوائف اللبنانية، بما يضع حدّاً للنفوذ الفرنسي، ومَنْ يُمثِّله عبر دعم وصول سياسيين لبنانيين أقوياء إلى البرلمان من معارضي الانتداب الفرنسي[78]، إضافةً إلى التحوّلِ الكبير في موقفِ مسلمي لبنان، وإقبالهم على تثبيت دعائم الكيان اللبناني، وسعيهم لاستمرارية الدولة اللبنانية في شكلها الحالي، في تبدّلٍ سياسي تزامنَ مع ازديادِ النفوذ البريطاني الداعم لهذا التوجه[79]، فقد جاءت الانتخابات اللبنانية بأصحابِ التوافُق على الدولة اللبنانية واستقلالها.

فنتيجة تصويت جلسة 21 أيلول 1943م لمجلس النواب، أسفرت عن فوز بشارة الخوري وحصوله على (44) صوتاً مقابل (3) أوراق بيضاء، وتغيّب (8) نواب، أبرزهم منافسه السياسي التقليدي إميل إدة والمتحالف مع فرنسا، وقد

اختار الخوري رياض الصلح رئيساً للوزراء في 25 أيلول 1943م، وبدأت في تاريخ لبنان مرحلةً جديدة سُمِّيت "العهد الاستقلالي"، كانت أبرز ملامحها: الميثاق الوطني اللبناني، والذي جاء كنتيجةٍ لاتفاق بين الخوري (المسيحي) والصلح (المسلم)، ومنذ البداية تجاهل كلاهما المفوّض (الممثّل) الفرنسي في اختيارهم أعضاء الحكومة أو عرض خطاباتهم عليهِ قبل إلقاءها[80]، وذلك على غير العادةِ المُتّبعة منذ أيام الانتداب الفرنسي.

وكانت هذه النتيجة للانتخابات اللبنانية (وفي سورية الكتلة الوطنية أيضاً) ضربةً لمشروع سورية الكبرى، الذي تبنَّته الأردن في برنامجها السياسي، إن لم يكن مبدأ إجراء الانتخابات في فترةٍ ما زال فيها شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني جزءاً من الردِّ على المشروع الأردني، خصوصاً وأنَّ الخوري والصلح من المعارضين لمشروع سورية الكبرى[81]، فبشارة الخوري مُلتزم بلبنان الكبير، وضمن حدود عام 1920م، ومؤمنٌ بالنظام السياسي الجمهوري، إضافةً لموقفه السياسي الرافض للسيادة الفرنسية، والداعي إلى أن يأخذ لبنان موقعه الطبيعي في وسطه العربي والإسلامي[82].

وبالمقابل فإنَّ رياض الصلح يتبنّى موقف الطائفة الإسلامية الذي تنازل عن مطلبها بالوحدة مع الداخل السوري، مقابل تخلي الطائفة المسيحية عن مطلب الحماية الفرنسية، وتربطه علاقةٌ برجال الكتلة الوطنية السورية الرافضين لمشروع سوريا الكبرى، وجاء هذا التعاون في مطلع العهد الاستقلالي كداعٍ للحفاظ على لبنان بحدود (1920)، ونظام لبنان السياسي[83]، وهذا الميثاق (أو التفاهم) بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بدعمٍ خارجي، حيث حظي بدعمٍ عربي من قبل المملكة المصرية (وبرز التنافس المصري الأردني) ودعمٍ بريطاني، مما أسهم في

صياغة سياسةِ لبنان الخارجية التي رفضت المشاريع الوحدوية العربية، التي من شأنها أن تُغيِّرَ في حدودها، وأبرزها: مشروع سورية الكبرىٰ.

وقد دعمت بريطانيا سياسة الاستقلال التام في لبنان مُقابل دعوتها إلىٰ الحفاظ علىٰ الهدوء في شرقي الأردن، وجوهر الميثاق الوطني اللبناني الذي هو عبارة عن الاتفاق بين الخوري والصلح، هو الحفاظ علىٰ الكيان اللبناني بوضعه السياسي والجغرافي(84)، خلال هذه المرحلة برز التناقض في السياسة الخارجية لكلا البلدين بين الاستقلال وتكريسه، والدعوة الأردنية للوحدة.

5: الميثاق الوطني اللبناني والسياسة الخارجية اللبنانية في عهد الاستقلال:

بالنسبةِ للسياسة الخارجية للبنان في هذه الفترة، فإنَّها تتّضح من خلال قراءة بيان حكومة رياض الصلح الوزاري، والذي تقدَّمت به إلىٰ مجلس النواب بتاريخ 7 تشرين أول 1943م، أنَّ السياسةَ الخارجيةِ اللبنانية وضعت أسس تعاملها وعلاقتها مع الدول العربية والاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) علىٰ أساسِ الاحترامِ المتبادل، وأنَّ السياسة الخارجية اللبنانية مع الدول العربية هي علىٰ أساس "احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة"، واحترام حدوده الحاضرة، مؤكِّدة "أنَّ لبنانَ ذو وجهٍ عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب".

ويذكر البيان بأنَّ لبنان لا يريد أن يكون مُستقراً للاستعمار، والعرب لا يريدونه إليهم ممرّاً، وبهذا أكَّدت السياسة الخارجية للبنان استقلال لبنان التام،

والتعاون مع البلدان العربية وفق ميثاق جامعة الدول العربية[85]، أي إنَّه حُدِّد أسلوب العمل السياسي الخارجي للبنان بالاستقلال والتعاون مع البلاد العربية على أساس ذلك[86]، وأعلن رياض الصلح في خطابه المباشرة بتأسيس التمثيل الخارجي.

وبينما بدأت ملامح الأزمة بالتشكّل ما بين الحكومة اللبنانية والمُفوضيّة الفرنسية التي أعلنت عن عدم موافقتها على تعديل الدستور اللبناني بشكلٍ يقضي على مظاهر النفوذ الفرنسي، وذلك بإعلان جان هللو (G Hellu) نائب المندوب الفرنسي (كاترو كان في زيارة لحكومة فرنسا الحرة بالجزائر)، أنَّ سلطة الانتداب باقية، ولا ترضى فرنسا الحرة عن أيِّ تعديلات دستورية من شأنها القضاء على النفوذ الفرنسي في لبنان[87].

أصدرَ مجلس الوزراء الأردني قراراً في 4 تشرين الثاني 1943م، وجاء فيه "لقد أُلغي الانتداب عن سورية ولبنان، وأُعلن استقلالها، ونال كل منهما سيادته التامة، وتلقى اعتراف الدولِ وبدأ يتخذُ الإجراءات لتمثيلهِ الدُبلوماسي، وما زال شرق الأردن تحت الانتداب، ويُطالب القرار بإلغاء الانتداب عن شرق الأردن، ومنحه الاستقلال والسيادة أُسوةً بسورية ولبنان، وتمتعهُ بحق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي؛ ليكون في مرتبةِ البلاد المستقلة"[88]، بالمقابل كانت الأزمة اللبنانية في طريقها إلى التفجر حينما تقدَّمت الحكومة اللبنانية في (8 تشرين الثاني1943م) إلى مجلس النواب بتعديلاتٍ دستورية تنهي المواد التي تجعل من الانتداب الفرنسي مرجعية في إدارتها للدولة، حيث كان الدستور اللبناني في كثيرٍ من موادهِ يمنح الانتداب عبر المُفوضية الفرنسية صلاحياتٍ كبيرة ناظمة للعلاقة مع الدولة المنتدبة، وكانت هذهِ الخُطوة باعتماد الحكومة على التأييد الشعبي والدعم

البريطاني والعربي عمليةً لتحقيق الاستقلال الفعلي، حيث وافق مجلس النواب على التعديلات التاريخية بإجماع (48) نائباً، وامتناع نائبين وانسحاب اثنين آخرين[89].

وحينما تفجَّرت الأزمة السياسية التي أسفرت عن تحقيق الاستقلال اللبناني التام بقيام السلطات الفرنسية، باعتقال الرئيس الخوري ورئيس وزرائه وعدد من أعضاء الحكومة، وذلك في 14 تشرين الثاني 1943م، ومعلنةً أنَّ التعديلات الدستورية لاغية، وحلّ المجلس النيابي وتقييد الدستور [90]، فإنَّ ردّة الفعل الأردنية على معركة الاستقلال اللبناني، المتمثلة بسجن الرئيس الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح، وبعض الوزراء، تمثَّلت بمُساندة الأمير عبد الله للسياسة العربية والدولية، والتي وقفت بوجه فرنسا في قرارها، وطالبت بالإفراج عن الموقوفين، ومنحِ لبنان صلاحياته الدستورية، بموجب إعلان الاستقلال، وعلى مدار أيام الأزمة، والتي امتدّت من 11 إلى 22 تشرين الثاني 1943 م، يُمكن رصد الموقف الأردني من خلال:

1 - قدّمت الحكومة الأردنية في 15 تشرين الثاني 1943م، إلى الحُكومتين البريطانية والأمريكية واللجنة الفرنسية في الجزائر، احتجاجاً شديد اللهجة على ما وقعَ في لبنان، والاعتداءات على سيادة الجمهورية اللبنانية، معتبراً إيّاه منافياً للمبادئ الديمقراطية والاستقلال الذي أُعلن بضمانهِ بريطانية، واعتُرف به من قبل الدولة الحليفة، طالبةً العمل على تلافي هذا الحيف، وإعادة الأمور في لبنان إلى حالتها الطبيعية[91].

2 - أرسل الأمير إلى مفتي الجمهورية (محمد توفيق خالد) في 21 تشرين الثاني 1943م، برسالةٍ يُبلِّغه فيها مواساته لرجال الدولة المعتقلين، ومشيراً إليهِ بقرب الإفراج عنهم، ومتطلعاً إلى إقامة علاقة بين البلدين[92].

وهذا ما يؤشر إلى أنَّ الأردن وقف لجانب السعي اللبناني لنيل الاستقلال، والذي تواصل بعد الإفراج عن الرئيس الخوري ورئيس وزرائه، حيث قام الأمير عبد الله بإيفاد هاشم خير[93] رئيس الديوان الأميري، كموفدٍ من قبله وعلى رأس وفد أردني رسمي، قابل بشارة الخوري ورياض الصلح، مهنئاً بعودتهم إلى الحكم واستئناف الحياة الدستورية في البلاد[94]، وقد قابل الوفد أيضاً البطريرك الماروني، وقرئت رسالة من الأمير إليه أمام الحشود التي تجمّعت أمام داره، إضافة لمقابلتهم مفتي الجمهورية[95]، والتحرك الأردني يشير إلى أنَّه كان يسير ضمن مساندة المطالب العربية بالاستقلال، وبمقدرته على التحرّك والتواصل مع مختلف مكونات الدولة اللبنانية ومرجعياتها الطائفية، وسعى لإقامة العلاقاتِ معها مدركاً لتأثيرها الكبير في مجتمع لبنان الطائفي، وتلاوة رسالة الأمير أمام الحشود أمام دار البطريرك، والأمير عبد الله زعيم مسلم يدعو لمشروع وحدوي يرفضه الموارنة؛ لكونهم أكبر الطوائف المستفيدة من لبنان الكبير، يعني أنَّ العلاقة بين الأمير والزعاماتِ اللبنانية رسميةً وشعبيةً روحيّة، لم تتأثّر بقدر كبير بسبب طرح الأردن الوحدوي، وربما يعود ذلك إلى إدراك اللبنانيين عَدم المقدرة على تنفيذ المشروع، أو تقديرهم لدور الأردن في وقوفه لجانبهم في أزمته، والذي تناغم مع الرأي العام العربي والموقف الرسمي، وعبَّرَ عنه مجلس النواب اللبناني في 1 كانون أول 1943م، بِشُكرِهِ للموقف الأردني في سياق شكرهِ لجميع الدول العربية التي وقفت لجانب لبنان، وفي خطاب رياض الصلح في مجلس النواب بعد الإفراج عنه وأعضاء الحكومة وبداية الاستقلال الفعلي للبنان، فقد شَكر العرب جميعاً وشرقي الأردن من ضمنهم، بقوله: "وكيف نُعبّر عن شعورنا" لصاحب السمو أمير شرقي الأردن وحكومته والشعب الأردني، ومعرباً عن عظيم امتنانه لهذا الموقف[96].

مراجع الفصل الرابع

(1) جريدة الأردن، ع: 844، 5/ 9/ 1939م، محافظة، الفكر، ج3، ص570.

(2) البخيت، وثائق، م3، ص 343، وثيقة رقم (143ب) (146- 210).

(3) البشير، ع 5904،21/ 9 / 1939 م، ص3.

(4) خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية 1920 – 1952م، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1994 م، ص 134، وسيشار لاحقاً: الحجاج، التطور.

(5) جريدة الأردن، ع 748، 24/ 9 / 1939 م، ص1، ص6.

(6) الحجاج، التطور التاريخي، ص 134.

(7): البخيت، وثائق، م 3، ص 345، وثيقة رقم (144) (71 – 609) في رسالة من الأمير إلى المعتمد البريطاني

(8) جريدة البشير، ع: 5892، 15/ 9/ 1939، ص4.

(9) جريدة البشير، ع: 5994، 7/ 0/ 1939 م، ص 4.

(10) Droze comm، (fo226/274) p.200، (fo226/274) p.201)

(11) البشير، ع: 5895، 9/ 9/ 1939م، ص 5؛ الأردن، ع: 847، 24/ 9/ 1939 م، ص 1.

(12) الخوند، لبنان، ص 156 – ص 157؛ البيطار، تطور، ص 9.

(13) الجزيرة، ع: 935، 15/ 12/ 1939، ص 2.

(14) الجزيرة، ع: 970، 27/ 4/ 1940، ص4، البشير 6/ 5/ 1940م، ع6086، ص5.

(15) الجزيرة، ع: 971، 30 / 4 / 1940 م، ص5، البشير، ع: 6901، 18/ 5 / 1940 م، ص2، انظر: نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م، ص73، لاحقاً: مكاوي، مشروع.

(16) الخوند، لبنان المعاصر، ص 159، البيطار، تطور، ص 9 + ص 27.

(17) البيطار، تطور، ص 12 + ص27.

(18) الفرد نقــاش: راجع الفصل الأول نشأة لبنان.

(19)الصلح، لبنان العبث، ص 69

(20) البخيت، الوثائق، م3، ص 348–349، البيطار، تطور، ص137.

(21): محافظة، موقف، ص344، سيل، رياض، ص 437-438.

(22) محافظة، الفكر، ج3، ص570.

(23) المرجع السابق، ص572-513.

(24) وثيقة رقم (36/ 3/ 1/ 38) محفوظة في دائرة المكتبة الوطنية وهي كتاب صادر عن وزير الدفاع بمراقبة المتوجهين لسورية ولبنان.

(25) وثائق دائرة المكتبة الوطنية رقم (36 / 3/ 1/ 22)، (36/ 3/ 1/ 13)، (28/ 8/ 1/ 10)

(26) عصام كمال خليفه، من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء، بيروت، 1989 م، ص 22، لاحقاً، خليفة، من الميثاق، محافظة، العلاقات، ص 108- 109.

(27) سيل، رياض، ص445، بيضون، رياض، ص182.

(28) جون كلوب، قصة الجيش العربي، ترجمة أحمد عويدي العبادي، وزارة الثقافة، عمان، 1986، ص 395 – ص 396، لاحقاً: كلوب، قصة، محافظة، العلاقات، ص 109، محافظة، الفكر، ص 573-574.

(29) محافظة، العلاقات، ص109.

(30) خليفة، من الميثاق، ص44، البيطار، تطور، ص 138، هادي حسن عليوي، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي (1918- 1952م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 م، ص 185 – 187، لاحقاً: عليوي، الاتجاهات.

(31) سيل، رياض، ص 446.

(32) البخيت، وثائق، م3، ص372.

(33) البخيت، ص 383، وثيقة رقم (163هـ) (48- 319)، البخيت، ص 380، وثيقة رقم (163ز) (87-59).

(34) عبد المنعم الرفاعي، الأمواج، وزارة الثقافة، عمان،2001م، ص 84، وسيشار لاحقاً: الرفاعي، الأمواج، البخيت، وثائق م3، ص201.

(35) محافظة، العلاقات، ص112، البيطار، تطور، تطور، ص 24- 25، كلوب، قصة، ص407 – 409.

(36) عيسى، العلاقات، ص120، البيطار، تطور، ص21، للمزيد: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت، 1969 م، ص28 – ص29 + ص 129، لاحقاً: زيادة، التاريخ.

(37) الصلح، لبنان العبث، ص70، بيضون، رياض، ص163-164.

(38) البخيت، الوثائق، م3، (161 ز)، محافظة، الفكر، ج3، ص 578- 580.

(39) محافظة، فكر، ج3، ص581.

(40) البشير، 16/ 7/ 1941، ص1، ص2، خليفة، من الميثاق، ص43، زيادة، تاريخ، ص34.

(41) محافظة، علاقات، ص383.

(42) محافظة، العلاقات، ص383.

(43) البشير، ع:5404، 17/ 7/ 1941م، ص1.

(44) البشير، ع: 524، 20/ 7/ 1941، ص1.

(45) الخوند، لبنان المعاصر، ص159، هذا الاستقلال الثاني للبنان على اعتبار أنَّ إعلان غورو في 1/ 9/ 1920م هو الاستقلال الأول.

(46) البشير، ع 5243، 20/ 7 / 1941، ص1.

(47) المصدر السابق، 30 / 12 / 1941م، ع 6547، ص1.

(48) المصدر السابق، 31/ 12/ 1941م، ع 6547، ص1.

(49) البيطار، تطور، ص 22- 23.

(50) البخيت، وثائق، م3، ص 386 (164) (37-87)

(51) محافظة، فكر، ج3، ص593-597، البيطار، التطور، ص140.

(52) البخيت، الوثائق، م3، ص176-182، ص 204 – ص 205، غريب، تاريخ، ص 269.

(53) البخيت، وثائق، م3، ص205.

(54) رزق، موقف، خليفة، من الميثاق، ص40.

(55) انظر: البخيت، الوثائق، م 3، ص391.

(56) الخوند، لبنان، ص160-161، بيضون، رياض، ص170، للمزيد: فريد الخازن، الميثاق الوطني اللبناني في أبعاده الداخلية والخارجية، دراسات لبنانية مهداة إلى جوزيف مغيزل، دار النهار، بيروت،1996، ص 91، زيادة، التاريخ، ص 59 – ص 60.

(57) البيطار، تطور، ص30، ص36، ص37.

(58) البيطار، تطور، ص 31.

(59) البيطـــار، تطـــور، ص 145 – ص 146.

(60) وثيقة رقم (75/ 8) وثائق دائرة المكتبة الوطنية.

(61) الصلح، لبنان العبث، ص84، ص99، للمزيد انظر: خليفة، الميثاق، ص39 – ص41، 48.

(62) سيل، رياض، ص 669؛ الخوند، لبنان، ص 162-163؛ رزق، موقف، ص 127.

(63) الشناق، العلاقات، ص 107-110، محافظة، الفكر، ج3، ص610 – ص 616.

(64) أيوب ثابت (1874 -1947م): سياسي لبناني وكاتب، خامس رئيس للجمهورية اللبنانية، ولد في بحمدون، ماروني واعتنق المذهب الإنجيلي، درس الطبل في أمريكا وبعد عودته مارس النشاط السياسي، وفي عهد الانتداب عين عضواً في مجلس الشيوخ ثم وزيراً للداخلية والصحة، وعُيّن في 1/ 1936م أمين سر الدولة وفي 18 / آذار / 1943م أصدر المندوب الفرنسي قراراً بتعيينه رئيساً للدولة، ولما وضع قانوناً انتخابياً مجحفاً بحق المسلمين أُقيل عن رئاسة الجمهورية، ولكنَّه مارس السياسة، فانتخب نائباً عن بيروت منذ 1943 ولغاية 1947، الكيالي، الموسوعة، جـ1، ص 446.

(65) بتروطراد (1876 – 1948م) سياسي لبناني ومحامٍ، وسادس رئيس جمهورية، مواليد بيروت درس المحاماة في باريس وعمل في السياسة في العهد العثماني معارضاً، وانتخب نائباً في 1925م و1929م ثم رئيساً للمجلس بين 1943م ولغاية 1937م، وعيّنه المندوب الفرنسي رئيساً للجمهورية في 12/ 7/ 1943م، وبقي لغاية 25/ 9/ 1943م، الكيالي، الموسوعة، مج 2، ص 493.

(66) الصلح، لبنان العبث، ص87- 88، الخوند، لبنان، ص164-165، وللمزيد عن الدور البريطاني انظر: محمد رجائي ريان، قضية استقلال لبنان 1943م – 1946 م وموقف بريطانيا منها دراسة وثائقية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، مج 21، ع 6،1994 م، ص 59 + ص 74، لاحقاً: ريان، قضية.

(67) وثيقة رقم (81/ 8)، د.ت، دائرة المكتبة الوطنية.

(68) عن ميلز ويلسون ودوره السياسي انظر: الخوند، لبنان، ص 162-163.

(69) وثيقة رقم (78/ 2-78/ 8) محفوظة في المكتبة الوطنية، البخيت، الوثائق، م3، ص399-402.

(70) الوثيقة رقم (81/ 8) المكتبة الوطنية.

(71) وثيقة رقم (81/ 8) المكتبة الوطنية.

(72) عليوي، الاتجاهات، ص19.

(73) عليوي، الاتجاهات، ص 199، محافظة، موقف، ص168.

(74) عليوي، الاتجاهات، ص199، محافظة، موقف، ص 168، للمزيد راجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضمّ الضفة الغربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، 1984م، ص20، لاحقاً: مصطفى، مشروع.

(75) البخيت، الوثائق، م، ص 55-59.

(76) البشير، ع 6939، 4/ 9/ 1943م، ص1، عليوي، الاتجاهات، ص173.

(77) البشير، ع 6948، 9/ 9/ 1943م، ص2، راجع: بلاغ الأمير عبد الله بن الحسين في وثائق مصطفى وهبي التل (عرار)، زياد صالح الزعبي وأسامة حسن عايش، جامعة اليرموك، 2012م، ص 301 – ص 302.

(78) الصلح، مذكرات، ص 72 –ص 73، ص 99، بيضون، رياض، ص170–173، الخوند، لبنان، ص164–166، ريان، قضية، ص 79، وللمزيد انظر: عطا الله، جنرالات، ص 105 – ص 107.

(79) البيطار، تطور، ص55، بيضون، رياض، ص170–176، سيل، ص 487– 480.

(80) الخوند، لبنان، ص166–167، بيضون، رياض، ص183.

(81) عليوي، الاتجاهات، ص198، محافظة، موقف، ص 168.

(82) سيل، رياض، ص 501؛ الخازن، الميثاق، ص74، وللمزيد: مكاوي، مشروع، ص 119.

(83) البيطار، تطور، ص 83.

(84) البيطار، تطور، ص83، هلال الصلح، رياض الصلح تاريخ رجل وقضية 1894– 1951م، ط1، بيروت، 1994م، ص133، وفي ما يخص موقف بريطانيا راجع تصريح آيدن عقب الأزمة اللبنانية، الأهرام، في 15/ 11/ 1943م، ع:21205، ص1، ويدعو فيه لأهمية الاستقرار في مجرى العمليات الحربية بالشرق الأوسط، وانظرريان بالنسبة للدور المصري، ريان، قضية، ص 75.

(85) نص البيان: بيضون، رياض، ص529–538، عز الدين، الأيام، ص347، الصلح، لبنان العبث، ص130،131

(86) الصلح، لبنان، ص130–131، وللمزيد عن الميثاق راجع: الصليبي، بيوت، ص 231.

(87) سيد محمد عبد العال، الأزمات الوزارية في لبنان (1943–1952م)، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع: 15، 2005م، ص114، لاحقاً: عبد العال، الأزمات، سيل، رياض، ص518–520، الصلح، لبنان العبث، ص130–131، وانظر: الجنرال ديغول، مذكرات الحرب، 4 أجزاء، ترجمة عبد اللطيف شرارة، طلاس للترجمة والنشر، دمشق،1984م، جـ2، ص594، وللمزيد أيضاً: الآغا، الاتجاهات، ص 98 – ص 103

(88) محافظة، فكر، ج3، ص636–637.

(89) سيل، رياض، ص 532، بيضون، رياض، ص195، البيطار، تطور، ص93، الأهرام، ع:21178،14/ 11/ 1943م ص1.

(90) الخوند، لبنان، ص 159، بيضون، رياض، ص197.

(91) الأهرام، ع21183، 17/ 11/ 1943م، ص1.

(92) البيطار، تطور، ص 150.

(93) هاشم خير (1892 – 1948م) سياسي أردني، وأحد زعماء عمان، وأول من استقبل الأمير عبد الله بن الحسين، وأول رئيس لبلدية عمان وعضو مؤسس في حزبي التضامن الأردني والحزب الحُرّ المعتدل، ثم رئيساً لحزب النهضة العربية وعضو المجالس التشريعية الأول والثاني، وتولى العديد من الوزارات، ورئيساً للديوان الأميري لثلاث مرات، وتوفي وهو عضو في مجلس النواب الأردني، للمزيد راجع: الشياب، رؤساء، ص 89 – ص 110.

(94) الأهرام، ع: 21192، 28 / 11/ 1943م، ص6.

(95) الأهرام، ع:21196،28/ 10/ 1943م ص6، زيادة، التاريخ، ص 296.

(96) سيل، رياض، ص568–578، الأهرام، ع: 21197، 3/ 12/ 1943م، ص 4.

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية اللبنانية

من 1943 ولغاية 1947م

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية اللبنانية

من 1943 ولغاية 1947 م:

تحدّدت العلاقة بين البلدين خلال هذه الفترة من الاستقلال في 22 تشرين الثاني1943م، ولغاية 1947م ضمن أربعة مُحدّدات هي:

أ) الثمثيل القنصلي.

ب) جامعة الدول العربية.

ج) الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرىٰ.

د) الموقف اللبناني من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

وقَبل دراسةِ هذه المُحدّدات المُمثّلة لمدىٰ التقارب والتباعد، والانسجام والتضاد بين البلدينِ، نؤكِّد بأنَّ السياسة الخارجية اللبنانية مُستندة إلىٰ صيغة التفاهم ما بين بشارة الخوري ورياض الصلح، والتي نتج عنها الميثاق الوطني اللبناني، والذي بموجبهِ تنازل المسيحيون عن الحماية الفرنسية مُقابل تنازل مسلمي لبنان عن المُطالبة بضمِّ مناطقهم إلىٰ الداخل السوري، وبذلك يتضح الاتفاق الداخلي علىٰ الدولةِ اللبنانية باستقلالها وسيادتها، وحُدودها اللبنانية، وأنَّها في علاقاتها الدُبلوماسية وخصوصاً العربية منها، تَحدَّدت في ضوءِ الميثاق

الوطني الذي تناوله رياض الصلح في خطابه الحُكومي في 18 تشرين الثاني 1943 م، بقوله: "بما يضمن احترامَ استقلال لبنان وسيادتَه وسلامة حدوده".

وقد أكَّد مجلس النواب اللبناني في 16 حزيران 1945م حينما أقرَّ ميثاق الأمم المتحدة على قرار اتخذه، يؤكِّد "أنَّه لا يعترف بالوضع الشاذّ في فلسطين وشرق الأردن اللذينِ يَعتبرهما بلدينِ مُستقلّينِ وفقاً لمقرَّرات الجامعة العربية"، ممّا يعني تأكيد لبنان على استقلال الأردن حتى لا يكون مشروع سوريا الكبرى محلَّ تداولٍ سياسي[1]، رغم أنَّ المرجعية السياسيّة الخارجية الأردنية إزاء الدول العربية، ومن ضمنها لبنان، تتأتّى من خلال مشروع الوحدة السورية (سورية الكبرى)، والذي تبنَّاهُ الأمير عبدالله، فالخطاب السياسي الأردني بقي يتَّجه نحو الوحدة العربية، بل ويسعى لتنفيذها، وجمهورية لبنان ضمن هذه الرؤية تقعُ ضمن المطالبات الأردنية بتحقيق هذا المشروع، وإن رفضت لبنان ذلك، فعليها أن تُعيد المناطق الملحقة بالجبل (جبل لنبان)[2].

ويبدو أنَّ الأمير تبنّى مَطلب مُسلمي الساحل والأقضية الأربعة، وهذا التبنّي من قبل الأمير عبد الله جاء متأخراً، وبعد أن تلاشى وميضه وتأثيره لدى كثير من النخب الوحدوية والإسلامية، وبعد ما تحقّق الاستقلال اللبناني وتجاوز بعض الشيء هذا الطرح، ولكنَّ الظروف السياسية التي أملت هذا التأخّر على شرقي الأردن، تعلَّقت بظروف الانتداب وسياستِهِ بتعزيز التناقض بين الأنظمة السياسية العربية، والتي جزء منها إمارة شرقي الأردن والجمهورية اللبنانية، ومعزِّزاً بالخلافات العربية العربية.

أ: التمثيل القنصلي:

في ظلِّ تناقضٍ بين البلدين بسياستهما الخارجية، وضمنَ بدايةَ تأسيسِ النظام العربي الذي بدأت ملامُحه تبرز في هذه الفترة، ورغم أنَّ شرقي الأردن بقي تحت الانتداب، إلَّا أنَّ شرقي الأردن بدأ بالاتصال بلبنان سعياً منه لتأسيسٍ لتمثيل قنصلي غير رسمي، وبادر الأردن بتأسيس هذا التمثيل في حزيران 1944م، وذلك بتعيين عبد المنعم الرفاعي[3] كممثّلٍ لشرقي الأردن في لبنان[4]، ويتَّضح أنَّ تعليمات الأمير إلى الرفاعي تمحورت حول[5]:

أ- توثيق عرى الصداقة بين الأردن ولبنان.

ب- أن يُبرز الدور الأردني في مقاومته الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.

ج- التقرّب من المسؤولين في البلدين.

ورغم أنَّ هذا التمثيل الأردني في لبنان لم يكن رسمياً، إلَّا أنَّهُ حظي باستقبال من قبل بشارة الخوري رئيس الجمهورية، وذلك في نهاية أيلول 1944م[6]، ويتضح أنَّ الرفاعي التزم بتعليمات الأمير عبد الله بالسعيِ الأردنيّ للاتصال وتكوين علاقات رسمية بين البلدين، وذلك في مرحلةٍ مبكرةٍ نسبياً، ولكنَّ التمثيل القنصلي الأردني الرسمي بلبنان تمَّ بعد الاستقلال في 1 تشرين الثاني 1946م[7]، بينما بادر لبنان لتأسيس تمثيلٍ قنصلي رسمي في الأردن قبل حصول الأخير على استقلاله، وبعد طلبِ لبنان من فرنسا "بألّا تبقى مندوبيات (سفارات) فرنسا في الدول التي اعترفت باستقلال لبنان ترعى المصالح اللبنانية"، ومن ضمنها الأردن[8].

وكانت الأردن من أوائل الدول العربية (بعد مصر) التي حصلت على قرارٍ بتأسيس قنصلية لبنانية فيها، وذلك في 30 كانون أول 1944م، وقد بوشر بإجراءات تأسيسها في 8 نيسان 1945م لتكونَ قنصلية الجمهورية اللبنانية في شرق الأردن، وتولّاها قنصل أول[9]، وجاء هذا التمثيل للبنان كمظهر من مظاهرِ الاستقلال اللبناني، ولحاجةِ لبنان للاتصال بالدول العربية المحيطة بها – خصوصاً شراكتها السياسية مع الأردن في مشاورات الوحدة العربية – التي أفضت لتأسيس جامعة الدول العربية رغم اختلاف مُنطلقات البلدينِ في سياستيهما الخارجية، إضافةً لكثيرٍ من العوامل الجغرافية والقومية.

وقد اختارت الحكومة اللبنانية عبد الله النجار[10] كأول قنصلٍ لها في الأردن، وهو درزيّ من القوميين الذين عملوا في حكومة فيصل، وتوجُّهه استقلالي قومي، وقد قوبل تعيينه بارتياح أردنيّ عموماً[11]، ووصل إلى عمان في نهاية شهر آب 1946م[12]، واتّخذت القنصلية اللبنانية من جبل عمان مقرّاً لها، ومسؤولوها القنصل ونائب له، وافتُتحت القنصلية رسمياً في 30 كانون الأول 1944 م[13]، ويتضح إيمانُ النجار بالفكرةِ العربية، حيث نشر في جريدة الجزيرة بعددها رقم (1082)، وبعد وصوله بأيام، قصيدةً تُعبِّرُ عن هذا الشعور، بعنوان "الأمة التي هذّبت الدهر"، ومن أبياتها:

إنَّ في قحطـــان للخلـــد يـــداً   تـــدفع المـــوت وتـــأبى أن تبيـــدا
كلـــما أثخنـــــه أعـــــداؤه   هبّ من كفِّ الـرّدى صـلب عـودا
قـــل لمـــن أمعـــن في إيذائـــه   إنَّ للظلـــم وإن طـــال حـــدودا

وأيضاً:

ووعـــــود علّلتنـــــا بـــــالمنى   ربـــع قـــرن لم تلـــد إلا وعـــودا

شـــــاب الشــــعر بنـــــا مـــــن طعمها ومضىٰ الصيَّاد بالصيد سـعيدا
لا نرجـــو الـــدّين في نهضـــتكم كـــم أنـــاروا باســـمة فينـــا الحقـــودا
مســـحوقاً شـــبه دويـــلات بـــه وأرادوا لهـــا، ركنـــاً وطيـــدا[14]

وتتّضح النزعة القومية من شعر النجار، وأنَّه عروبي من طراز رفيع، وقد لعب دوراً في استيعاب التوتر الذي سبَّبه مشروع سورية الكبرىٰ للعلاقة بين البلدينِ لاحقاً[15].

ب: جامعة الدول العربية:

اختلفت منطلقات كلا البلدينِ في الدخول بمشاورات الوحدة العربية، التي ترتَّب عنها قيام جامعة الدول العربية، ففي حين سعىٰ لبنان إلىٰ ترسيخِ استقلاله، وفرضِ شخصيته الإسلامية المسيحية، ساعياً إلىٰ أن تُحترم سيادته واستقلاله وحدوده، وأن يتعاون مع الدول العربية بمجالات لا تؤثّر علىٰ وضعه السياسي والجغرافي[16]، فقد سعت السياسة العربية لشرقي الأردن إلىٰ استغلال الفرصة لطرح مشروع وحدوي علىٰ مستوىٰ سوريا الطبيعية، تكون لبنان جزءاً منه، ولعب كلا البلدينِ دوراً كدولٍ مؤسِّسةٍ في الجامعة، ولكنَّ نجاح السياسة الخارجية اللبنانية كان أكبر؛ بسبب الدعم السعودي والسوري والمصري، وبرز ذلك من البداية، حتىٰ إنَّ تسمية الجامعة كان مقترحاً أن يكون الجامعة العربية، ولكنَّ الاقتراح اللبناني هو الذي أقرَّ بأن تُسمّىٰ جامعة الدول العربية، فبإضافة الدول يزول كلُّ إبهامٍ، ويؤكِّدُ استقلال الدول الأعضاء، ومن ضمنها لبنان[17] التي كان منطلقها باتّباع هذه السياسة الاستقلالية، هو رسائل اطمئنان إلىٰ التيار المسيحي في الداخل، والمتخوف من أيِّ تقارب عربي.

حيث اضطرّت الحكومة لإصدار بيان يوضِّح لمجلس النواب اللبناني، والذي اعترض بعض أعضائه على المشاورات العربية التي تُجريها الحكومة اللبنانية بمصر، ومتخوفين من أن ينال مشروع الجامعة من الاستقلال اللبناني، فقد أوضح البيان بأنَّ اجتماعات الإسكندرية أكَّدت على احترام الاستقلال اللبناني، واحترام حدوده الحاضرة، وأنَّ الاتفاقات مع الدول العربية لن تكون إلا على أساس أنَّ هذه الدول مستقلة[18]، خصوصاً وأنَّ المشاورات العربية في بداياتها في أيلول 1943م، كانت تجري لصالح مشروع الوحدة السورية، الذي تبنَّاه الأمير عبد الله، ممّا جعلَ هذه المشاورات محلَّ انتقادٍ كبير من قبل أوساط لبنانية، رأت في هذه المشاورات تطوراً لمكانة شرق الأردن، وسعيها بتحقيق الوحدة[19].

ولكنَّ سياسة الحكومة اللبنانية نجحت وبرزت نتائجها في بروتوكول الإسكندرية الصادر في 7/ 10/ 1944م، والمتمخِّض عنه جامعة الدول العربية، حيث تضمَّن البيان في بنده الرابع تكريساً واعترافاً باستقلال لبنان، ونصّه الحرفيّ: "تؤيِّدُ الدول العربية الممثّلة في اللجنة التحضيرية مجتمعةً، احترامها لاستقلال لبنان وسياسته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسةً استقلاليّةً أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري، الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في 7/ 10/ 1943م"[20]، ورغم وجود هذه المادة في بروتوكول الإسكندرية، إلَّا أنَّه ظهرت معارضة لبنانية مُبديةً تخوُّفَها من أيِّ نوع من الوحدة العربية، معتبرة أنَّ البروتوكول في بعض مواده يدعو إلى كنفدرالية عربية، وكان أبرز المعارضين: البطريركية المارونية، إضافة لتساؤلات من قبل بعض النواب اللبنانيين، وجاء الردُّ من قِبل رئيس الحكومة رياض الصلح، مدافعاً عن البروتوكول، ودور لبنان بتأسيس جامعة الدول العربية،

بقوله: "إنَّ النص المتعلّق بضمان استقلال لبنان، هو القرار الوحيد الذي اعتبره المجتمعون قراراً قاطعاً ونهائياً، لا يحتاج إلى الرجوع به إلى الحكومات المتمثّلة أو مجالسها النيابية"، مشدِّداً أنَّ هذه المشاركة الرسمية الأولى للبنان في محيطه العربي[21].

ويتَّضح فعلاً بأنَّ هذا القرار جاء إرضاءً للبنان، وتأكيداً لاستقلاله، وأنَّه رسالة لإسكات الأصوات المعارضة لأيِّ تقاربٍ لبنانيّ عربيّ في الداخل، حيث تواصلت التصريحات اللبنانية المشيرة إلى أنَّ السياسة الخارجية لها مؤسسة على: الاستقلال والسيادة التامة، وتسعى للصداقة مع الدول العربية[22]، وأكَّد بشارة الخوري أنَّ دُخول لبنان في الجامعة العربية، هو على هذا الأساس، وأنَّ الدول العربية ملتزمة بحدود لبنان التي لن يُرتضى عن سياستها بديلاً[23]، وأنَّها لن تتبع أي سياسة تتناقض مع سياسة الميثاق الوطني اللبناني، وسياسة جامعة الدول العربية[24].

وواصلت السياسة الأردنية سعيها إلى تحقيق مشروع سورية الكبرى، محاولةً تقديمه بشكل لا يتعارض مع جامعة الدول العربية[25]، بحيث أصبحت المطالبات الأردنية السياسية تتمحور حول سورية الكبرى، وقام الأمير بزيارة ترويجية لمشروع سورية الكبرى إلى سوريا، وذلك قبل انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية؛ لتأكيد سعيه السياسي، وممَّا يجدر ذكره هنا، أنَّ الجانب السوري كان أكثر رفضاً للمشروع الأردني من لبنان، ومبدياً امتعاضاً أكبر من الطرح الأردني[26]، ولكن بقي الموقفان متناقضين للبنان وشرقي الأردن، وقد صادق الجانبان على ميثاق جامعة الدول العربية.

وتبادل بشارة الخوري التهنئة مع الأمير عبد الله بعد تصديق الميثاق، وذلك ببرقيةٍ في 9 أيار 1945م، واصفاً ما جرى أنَّه "بداية عهد جديد للدول العربية"[27]، ردّاً على برقيةٍ بعث الأمير عبد الله للخوري في 10 نيسان 1945م، برقيةً يقول فيها: "وإنّني بصفتي المعلومة في النهضة العربية، ولوراثتي للناهض بها، أشكر الذين سعوا في هذا المضمار، فأوجدوا هذا الميثاق... ميثاق التعارف والتعاون"، وألمح في برقيته إلى أنَّ حقوق الأمة لم تكتمل بعد[28].

ج: الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى:

ج. 1: الموقف اللبناني قبل حصول الأردن على الاستقلال.

استمرّت لبنان برفض أيِّ اقتراحٍ، أو إشارةٍ، أو توجّهٍ أردنيّ في ما يخصّ مشروع سورية الكبرى، ورأت أنَّه يتعارض مع ميثاقها الوطني، ويسعى لتغيير خارطتها وحدودها الجغرافية، ويستهدف نظامها الجمهوري، ولم تعتبره تعبيراً عن الخط النضالي الوحدوي العربي، بل إحدى المشاريع الطامعة، وأنَّه يهدم التسوية التاريخية السياسية التي تمّت بين مكوناتها الطائفية، إضافةً لكونه يتعارض مع جامعة الدول العربية، التي يؤكِّد ميثاقها على احترام السيادة والاستقلال والنظام السياسي لكلٍّ منها[29].

وبينما واصلت السياسة الأردنية الخارجية سعيها لتحقيق هذا المشروع الذي رفضته لبنان جملةً وتفصيلاً، معتبرة إياه يتعارض مع استقلالها، فقد تعهَّد بشارة الخوري إزاء المشروع ألَّا يتنازل عن أيِّ شبرٍ من أرض لبنان، ولا يتنازل عن أيِّ ذرّة من استقلاله وسيادته، معتبراً أنَّ الضمان للاستقلال اللبناني هو نظامه

الجمهوري[30]، وازدادت جهود الأمير عبد الله والحكومات المتعاقبة لتحقيق المشروع، فقد بعث الأمير عبد الله بالعديد من المذكرات إلى بريطانيا شارحاً وجهة نظره، وكانت هذه المساعي تقابل من بريطانيا بالصمت لأسباب عدة، منها رغبتها بعدم الصدام مع الحركة الصهيونية وفرنسا الحرة[31]، وقد مرَّت معنا المساهمة البريطانية في تكريس الاستقلال اللبناني.

ولَمَّا كان الشعور الوحدوي في أوجه أردنياً ورسمياً وشعبياً، فقد دعم الأردن لبنان وسوريا في مطلبهم بالجلاء الفرنسي العسكري عن البلدين، وحينما تواصل التعنّت الفرنسي، كان الرأي العام الأردني يشارك الأمير برؤيته للبنان كجزء من سوريا الطبيعية، التي يجب أن تتحذ بمشروع سياسي مثل سورية الكبرى، ومن الشعارات التي رفعوها "أنَّها سوريتنا من جبال طوروس إلى خليج العقبة ولئن جزَّأها الأجانب". وعلى أثر القصف الفرنسي لدمشق قبل جلاء الفرنسيين، فإنَّه تمَّ تشكيل لجنة تبرعات سُمِّيت "لجنة تبرعات منكوبي سورية ولبنان"، وتهدف لمساعدتهم من الأضرار التي لحقت بهم[32].

وبينما كان الفكر (التيار) الوحدوي يتراجع لبنانياً، مقابل الاتفاق على الدولة بمختلف طوائفها، و تتعزَّزُ صيغة الميثاق الوطني كمرجعية للسياسية الخارجية اللبنانية، عربياً استمرّت الاستنكارات اللبنانية لمذكرات الأمير إلى بريطانيا، التي تطالب بسورية الكبرى، معتبرةً بأنَّها تتناقض والحقّ في تقرير المصير، وأنَّ رغبة اللبنانيين – ومسيحييه تحديداً – لا تتوافق والمشروع، وأنَّ الاستقلال اللبناني حقيقة، وحتى دعوات الأمير بمنح الموارنة في جبل لبنان إدارة خاصة مرفوضة، وأنَّ الأردن لا يزال تحت الانتداب البريطاني، بينما لبنان مستقلة[33]، وهذا ممّا أضعف المشروع الأردني.

وقد ظهرت المواجهة الأردنية اللبنانية بدايةً بقوة في جامعة الدول العربية، وذلك خلال اجتماعات الدورة الثالثة لمجلس الجامعة في تشرين الثاني1945م، حينما قام حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني بتوجيه سؤال إلى محمود الشريقي وزير الخارجية الأردني، حول ما يُنشر في الصحافة عن مشروع سورية الكبرى، وإدماج سورية والأردن ولبنان وفلسطين فيه، فردَّ الشريقي مبيِّناً له: "بأنَّه هناك الكثير في لبنان مؤيدين وأنصاراً لهذا المشروع، ومستنكراً رفض حكومة لبنان لأيِّ توجّه عربي وحدوي"، مضيفاً: "أنَّ شرقي الأردن يستنكر فكرة التجزئة والإقليمية، وأنَّ ميثاق جامعة الدول العربية لا يمنع الوحدة والاستقلال". وتابع "بأن كما للبنان الحقّ بالتمسّك بأمانيه القومية وسياسته الخارجية، ولا يرضى عنها بديلاً، مع الوفاء لميثاق الجامعة، فإنَّه لشرقي الأردن الحقُّ بأن تتمسّك بميثاقها القومي، وأنَّ الموقف الأردني بهذا الشأن لا هدف له سوى الوحدة"[(34)].

ولم يتوقّف الاحتجاج اللبناني عند هذا الحدّ، بل إنَّ هذه المناقشة الحادّة استدعت الرئيس بشارة الخوري إلى الاحتجاج لدى الأمير على المشروع، ويذكر الخوري في مذكراته بأنَّه تلقّى إيضاحاً من الأمير[(35)]، تظهره الوثائق الهاشمية في وثيقة (غير مؤرَّخة)، ويبدو في سياقها أنَّها على إثر المشادّة بين الوزيرين، وموجَّهة إلى الخوري، ويقول فيها الأمير متناولاً ما حصل بين الوزيرين: "ليس لديَّ ما أقوله سوى ما جاء في تصريحات وزير خارجية شرق الأردن وهو بمصر، أمّا الاتحاد السوري أو الوحدة السورية، فهو ضرورة حتميّة تُحتِّمها سلامة الأقطار الأربعة، (ويقصد بها: سورية، لبنان، فلسطين، الأردن)، وإن كانت تتنافى مع منافع الأشخاص، ولا خوف على لبنان من بلاد العرب، ولكن يُخاف على بلاد العرب من التنكّر لفكرة الاتحاد المُرّ، ما قد يجرّ يوماً إلى مشكلة ما قومية". ويتابع

الأمير ببرقيته: "وعرب لبنان غير مكرهين بقبول أيِّ اتحادٍ لا يرونه ملائماً لهم، علىٰ أنَّ هذا لا يتعارض مع كون سورية وطناً واحداً بحدودها الطبيعية، وإذا قلنا سورية، فإنَّنا نعني بلاد الشام بأجمعها، ويحدُّها من الغرب البحر الأبيض المتوسط"[36].

وأخذت هذه المشادّة أبعاداً أكبر، بنقلها إلىٰ مجلس النواب اللبناني والمجلس التشريعي الأردني، وعلىٰ المستوىٰ اللبناني فقد أثير ما جرىٰ في القاهرة في جلسة 26 تشرين الثاني 1945م، واستنكر عدد من النواب المشروع، وأبرزهم: رياض الصلح، وعبد الحميد كرامي، مؤكدين بالإجماع بأنَّ الاستقلال في لبنان لا يمكن أن يكون محلَّ نقاش، وممّا قاله الصلح بالجلسة: إنَّه لا يمكن أن يتنازل لبنان عن حدوده الحاضرة، ويتنكّر لاستقلاله وعهده، وأنَّ الجامعة العربية قالت كلمتها في المشروع، وأنَّ قضية لبنان لا تحلّ إلّا فيه[37].

ووصل التوتّر اللبناني إلىٰ درجة كبيرة، ففي تصريح لوزير الخارجية اللبناني حميد فرنجية، يشير إلىٰ معارضته أيَّ تعديل يطرح في المنطقة سياسياً، وذلك بقوله: "إذا لم يقفل الباب بمناقشة مشروع سورية الكبرىٰ بأقرب وقت، فسيعرض لبنان هذه القضية علىٰ مجلس الجامعة العربية، وإنَّ لبنان لا يعارض سورية الكبرىٰ فحسب، بل ويرفض أيَّ تعديل عام يمكن حصوله في الدول المجاورة، وإنَّ أيَّ تعديل من هذا النوع، يجعل للبنان الحق بإعادة النظر في مواقفه"[38].

وواصلت الحكومة اللبنانية احتجاجها، فأصدرت بياناً كلَّفت فيه قنصلها العام في عمان عبد الله النجار بمقابلة الأمير، والاستفسار منه عن صحة الخبر، وقد أفاد النجار لصحيفة البشير: بأنَّ الحديث المنسوب لسمو الأمير، وكلّ ما

يشاع ويكتب عن ضمّ لبنان لسورية الكبرىٰ، عارٍ عن الصحة، وأنَّ تفكير الأمير بهذا المشروع لا يعني أنَّه سيكون لبنان ضمنه، وأنَّ سبب هذا التصريح هو عطف الأمير علىٰ أنصار الفكرة في لبنان، وهم الحزب القومي السوري، الذين اتصلوا بسموه معربين عن تأييدهم لهذا المشروع، وأنَّ لبنان مستثنىٰ منه"(39).

ولكن تُبيِّنُ الوثائق الهاشمية وجود وثيقة من الأمير عبد الله إلىٰ رئيس الديوان الهاشمي، يظهر فيها غضب الأمير عبد الله علىٰ تصريحات النجار، مؤكِّداً "أنَّ ما قاله الشريقي رداً علىٰ وزير الخارجية اللبناني، هو تأكيد لخطاب العرش في الدورة الافتتاحية للمجلس التشريعي"، ومؤكداً "أنَّ سياسة الأردن ترمي إلىٰ تحقيقها، ومستنداً إلىٰ ميثاق المملكة السورية الفيصلية (1918–1920)، وبيانات الثورة السورية (1925–1927م)"، ومُبيِّناً بأنَّه ووزير الخارجية لا يعزمان علىٰ إكراه لبنان ما لا يريد، وأنَّه ليس من حقِّ النجار التصريح عن الأمير والأردن بشيء(40)، ويبدو بأنَّ هذه الرسالة قد وصلت إلىٰ النجار من قبل رئيس الديوان الأميري، فقد برَّر النجار سبب تصريحه في جريدة الجزيرة، بأنَّه يسعىٰ لمصلحة القطرين، ولتقوية العلاقات بينهما، وإزالة الأسباب التي تُعكِّر صفو العلاقات بين البلدين(41).

أمَّا لبنانياً فإنَّ طروحات الأمير الوحدوية استدعت تلميح البطريركية المارونية باللجوء إلىٰ ضمانات دولية تثبت استقلال لبنان، وتلمح لرابطٍ بين مشروع سورية الكبرىٰ والمآرب الصهيونية، (رغم موقف البطريرك المؤيد لإقامة دولة يهودية، والذي سيشار له لاحقاً)، وتدعو إلىٰ حلّ فوريّ لهذه الدعوات من قبل شرقي الأردن(42)، واستنكرت جريدة الجزيرة الأردنية تلك الضجة في لبنان حول مشروع سوريا الكبرىٰ، واصفة ما جرىٰ بأنَّه "قلق غير مبرّر"، وأنَّه لا يجوز

للبنانيين أن يتهموا الأردن بمحاولة النيل من استقلاله بعد الاعتراف الأردني بذلك[43].

ويبدو أنَّ مشروع سورية الكبرىٰ قد خلق تجاذبات علىٰ الساحة اللبنانية، استدعت منظمة النجادة (وهي منظمة إسلامية وتتبنىٰ الوحدة العربية كشعار لها)، إلىٰ إصدار بيان عن مشروع سورية الكبرىٰ، تثني فيه علىٰ الجهود الحكومية بالردِّ علىٰ المشروع، وتُعلن فيه: "أنَّها تتمسَّك باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة وسياسته العليا، وأنَّها تعتبر لبنان وطناً لجميع أبنائه، وبلداً عربياً مستقلاً، يتعاون مع الدول العربية في حدود الواجبات والحقوق المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية". ويتابع "علىٰ رغم تأكيد ميثاق النجادة بالسعي إلىٰ اتحاد العرب وجمع شأنهم، إلَّا أنَّها ترىٰ بأنَّه ينبغي بترك هذا الموضوع إلىٰ الزمن، وإلىٰ الشعوب العربية؛ كي تُقرِّره بمنتهىٰ حريتها وخالص إرادتها"[44].

وهذا البيان مُهمّ؛ لأنَّه صادر عن منظمة دأبت علىٰ الدعوة للوحدة العربية، وتعمل لأجلها، وقرارها هذا يعني أنَّ فكرة الوحدة شهدت تراجعاً لبنانياً أمام تقدّم أردني كبير وطرح أوسع، وقد وصل حرج العلاقات بين البلدين إلىٰ إبداء وزارة الخارجية اللبنانية عدم موافقتها علىٰ زيارة للأمير إلىٰ بيروت، رغم أنَّ هذه الزيارة كانت عائلية لإحدىٰ قريباته، وذلك بضغط سوري كبير[45].

ج. 2: الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى بعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية:

بعد إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 25 أيار 1946م، واصل الأردن سعيه لتحقيق مشروع سورية الكبرىٰ، ففي افتتاح أعمال الدورة العادية

الخامسة للمجلس التشريعي في 11 تشرين الثاني 1946م، أكَّد الملك عبد الله عزمه على السعي إلى وحدة البلاد العربية[46]، وفي ردِّهِ على خطاب العرش، أكَّد المجلس التشريعي أنَّه يوافق الملك هذا السعي[47]، ورغم هذا الموقف الأردني المتناقض مع السياسة الخارجية اللبنانية، إلَّا أنَّ الأردن باشر بشكل رسمي اعتماد قنصل عام له في لبنان، وهو محمد علي العجلوني[48]، والذي قدَّمَ أوراق اعتماد كسفير في1 تشرين الأول 1946م[49]، وشهدت هذه الفترة هدوءاً نسبياً في مناداة الأردن بمشروع سورية الكبرى، ذلك أنَّ تعريف لبنان جغراقياً بالنسبة إلى مشروع سورية الكبرى، ففي تصريح لسمير الرفاعي في بيروت قال: "إنَّ لبنان لا يُشكِّل جزءاً من الرؤية تجاه مشروع سورية الكبرى، وإنَّ لبنان الجمهورية يجب أن تبقى مستقلة طالما شعبها يريد ذلك"[50]، ويبدو أنَّ هذه السياسة الأردنية المتناقضة بالنسبة للبنان، بين الهدوء والتصعيد، كانت مُتعمدة وتهدف إلى عدم تكتل سورية ولبنان ضد الأردن، ففي رسالة من قنصل الأردن في بيروت محمد علي العجلوني إلى الملك عبد الله، يقول فيها: "إنَّ موقفنا في لبنان يجب أن يكون غيره في سورية للحيلولة دون تكتل البلدين ضدنا"، ويدعو إلى مواصلة التقرب من لبنان، وأن تكون العلاقة حسنة مع سياسية وودية"، ويتّهم السوريين بإفسادها[51].

ورغم ذلك استمرّت بعض الأصوات اللبنانية تطالب برفض أيِّ تصريح من الأردن يتعلق بسورية الكبرى، ووصلت إلى انتقاد قبول وزير مفوض للأردن في لبنان، وواصلت الخارجية اللبنانية استنكارها للمشروع، ففي تصريح لوزير خارجية لبنان فيليب نقلا في 13 تشرين الثاني 1946 م، استنكر مشروع سورية الكبرى مشيراً إلى أنَّ التصريحات الصادرة عن الأردن لا يجب أن تثار بين حين

وآخر[52]، وقد انتقل الموضوع مرةً أخرىٰ إلىٰ المجلس التشريعي الأردني ومجلس النواب اللبناني؛ بسبب توجيه أعضاء المجلس التشريعي سؤالاً في 18 تشرين الثاني 1946م، إلىٰ وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي، يُعربون فيه عن عدم ارتياحهم لهذا التصريح اللبناني، وذلك "لمعارضته حقوق البلاد الطبيعية والقومية"[53].

وجاء جواب الشريقي بتأكيده لموقف الأردن المتمسك بميثاق جامعة الدول العربية، وأنَّها لم تتخلَّ قطّ عن الوحدة والاتحاد السوري، وأنَّ الإقرار للبنان باستقلاله وحريته من أمر الوحدة السورية، منبعه إرادة الشعب اللبناني، وأنَّ وزير خارجية لبنان لا يرىٰ لبنان في عداد هذه الأقاليم السورية، وعاد الشريقي لتناول موضوع الأراضي التي ضمّت إلىٰ لبنان حين تأسَّس بقوله: "وإنَّه لمن حقِّنا أن نتساءل: لماذا أباحوا للبنان الشقيق أن يكبر علىٰ حساب سورية، وعن غيره اختياره في وقتها؟ (في إشارة إلىٰ إعلان غورو في 1/ 9/ 1920م)، ثم هم لا يجيزون لسورية المجزأة بل والمقطعة الأوصال والأرحام أن تتَّحد بمحض إرادتها". واستطرد الشريقي بالردِّ علىٰ الأصوات التي تربط المشروع الأردني بالصهيونية، نافياً أيَّ ارتباط يدّعيه المعارضون للمشروع، إضافة إلىٰ إشارته للمعاهدة الأردنية البريطانية، والتي كانت من أسباب رفض المشروع (سورياً ولبنانياً)، مُبرِّراً المعاهدة بأنَّها للضرورات الدفاعية[54].

وأثارت تصريحات وزير الخارجية الشريقي، والذي لم يكن مرغوباً به لبنانياً – وخصوصاً من قبل رياض الصلح – لدفاعه الشرس عن مشروع سوريا الكبرىٰ، حزب الكتائب الذي أرسل برقية احتجاج إلىٰ جامعة الدول العربية علىٰ

التصريحات الأردنية، ويعلن بأنَّه: "يُنسّق جهوده ويضع الخطط اللازمة للمحافظة على استقلال لبنان ومقاومة المشاريع الاتحادية"[55].

ونقلت لبنان الخلاف الأردني إلى مجلس جامعة الدول العربية، خلال تواجد فيليب نقلا وزير الخارجية اللبناني في القاهرة، فأصدر بياناً ردَّ فيه على الجلسة التي عقدها المجلس التشريعي، وتصريح وزير الخارجية الأردني بقوله: "لا نريد سورية الكبرى مع لبنان أو بدونه، وينطبق موقفنا على التعهدات الصريحة التي أخذتها على نفسها كلّ من الدول العربية لدى التوقيع على ميثاق الجامعة العربية، إلَّا على أساس استقلاله في حدوده الحاضرة واستقلال البلدان العربية الأخرى"[56].

وواصل لبنان تأكيده على رفض مشروع سورية الكبرى، سواء أكان هو ضمن بنوده أم لم يكن، إذ رأى لبنان في المشروع إضعافاً لموقفه، ويخشى أنَّ تحقيق المشروع يعيد قضية المناطق المضمومة إليه، والتي سكانها إلى فترة قريبة يطالبون باستقلالها، ممّا يعني تفكيك الدولة اللبنانية[57]، لذا رفضت لبنان أيَّ مشروع وحدوي عربي من شأنه تغيير الجغرافيا السياسية في المنطقة، ورأت في جامعة الدول العربية كأفضل تعبير عن عروبتها، وعروبة الدول الأعضاء.

وقد انتقلت تعقيدات الأزمة التي سبَّبها مشروع سورية الكبرى إلى المجلس اللبناني في جلسة له خلال نهاية تشرين الثاني، وقد تداول فيها بالموضوع والموقف اللبناني منه، وممّن تكلَّم فيها نائب بيروت عبد الله اليافي، مؤكِّداً أنَّ لبنان من مسلمين ومسيحيين يرفض مشروع سورية الكبرى، وتكلَّم فيها نواب آخرون دعوا إلى ضرورة تقديم احتجاج على التصريحات الأردنية، معتبرين أنَّها تنال من

الدولة اللبنانية، التي هي من صنع مسلميها ومسيحييها[58]، وطالب بعضهم بسحب التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وإيجاد تمثيل دبلوماسي مع الجمهورية السورية؛ للتأكيد على الاستقلال اللبناني والسوري، في حين رأى بعضهم بأنَّ فكرة سورية الكبرى لن تتمَّ، مُقلِّلين من شأنها، وبأنَّها مجرد خلط لا يستند إلى حقيقة، وقدَّمَ النواب في نهاية الجلسة شجباً بالإجماع للمشروع[59]، مُحيلين الموضوع إلى مجلس الجامعة العربية الذي اجتمع بالنيابة عن وزراء الخارجية، وصدر عنه بيان من قبل وزراء الخارجية لدول الجامعة، يؤكِّدُ أنَّ ما أثير عن سورية الكبرى، والجدل حول المشروع لم يقصد منه التعرض لاستقلال الدول الأعضاء في الجامعة، أو النيل من أنظمة الحكم فيها[60].

ورغم التوتر في علاقات البلدين، إلَّا أنَّ الملك عبد الله بعث ببرقية إلى بشارة الخوري يُهنِّئه في ذكرى استقلال لبنان، واصفاً إياه بأنَّه يوم فخر وازدهار للعروبة جمعاء[61]، وأقام سفير لبنان في عمان احتفالاً بهذه الذكرى في عمان، حضره عدد من رجالات الدولة، وأكَّد فيه أنَّ لبنان لن ينحرف عن مبدأ العروبة، رغم كيانه الخاص[62]، وقد حاولت المعارضة الأردنية في دمشق والممثّلة بالحزب العربي الأردني من خلال رئيسه محمد صبحي أبو غنيمة[63]، الذي أرسل إلى رياض الصلح يُهنِّئه بعودته إلى الوزارة، ويرجوه أن يدعم النهج السياسي للحزب[64]، حيث كان أبو غنيمة معارضاً لمشروع سورية الكبرى[65]، وبقي هذا المشروع يُشكِّلُ هاجساً لبنانياً مؤثراً في العلاقة ما بين البلدين، وصلت إلى توقيع نواب جبل لبنان على عريضة تطالب بتأجيل موعد الانتخابات؛ بسبب المشروع الأردني، والتخوّف اللبناني من وجود حشود عسكرية أردنية تهدف إلى فرض المشروع بالقوة، وأشارت جريدة البشير في 11 شباط 1947م إلى رفض المغتربين

اللبنانيين لمشروع سوريا الكبرىٰ، كما قام الحزب الشيوعي اللبناني بإصدار بيان يعبّر فيه عن رفضه للمشروع[66].

إذن استمرّ لبنان يؤكِّد بأنَّ هذا المشروع يخالف أحكام جامعة الدول العربية، ويطالبها علىٰ الدوام بالتدخل لإنهائه، وقامت وزارة الخارجية اللبنانية بالاستفسار عن الموقف البريطاني من المشروع، والتي بدورها أجابت أنَّها لا تؤيّد المشروع، وتكذِّب تكذيباً قاطعاً صلته بالسياسة البريطانية في المنطقة العربية[67]، وبدورها دعت الجامعة العربية في بيان أصدرته في كانون الثاني 1947م، بالتوقف عن إثارة هذه القضية لمصلحة الدول الأعضاء[68].

ولكن يتضح من مطالعة الوثائق الهاشمية، بأنَّ التحرك الأردني ودعواته كانت مبرراتها تأتي ضمن مراسلات للملك عبد الله مع لبنانيين مؤيدين للمشروع، ففي رسالة بتاريخ 7 أيلول1947م من صاحب جريدة العرائش اللبناني، والواعظ السابق للجمهورية اللبنانية، يطلب فيها من الملك عبد الله الدعم لإنشاء حزب سياسي، يُسمّىٰ بحزب شباب محمد (ﷺ)، يكون مقرّه لبنان، ويوضِّح فيها بأنَّ نواة هذا الحزب موجودة، وأنَّ هذا الدعم وتعزيزه بالدعاية للمشروع في لبنان، يتمُّ عبر إنشاء صحف موالية للمشروع الأردني، إضافةً لدعوة الملك عبد الله بزيارة لبنان؛ ليرىٰ مدىٰ الشعبية التي يحظىٰ بها المشروع، ويطلب إلىٰ الملك زيادة التصريحات الأردنية الداعية لقيام مشروع سورية الكبرىٰ[69]، إضافةً إلىٰ رسائل من مسلمين لبنانيين، تعلن تأييدها لسياسة الملك عبد الله الداعية لوحدة سورية، ويقدِّمون إليه اقتراحات في سبيل تحقيقه، منها أنَّ المسلمين والروم الأرثوذكس وقلة من بقية الطوائف تؤيد المشروع[70].

ويشير تقرير من المفوضية الأردنية في بيروت، إلى أنَّ الحكومة اللبنانية القائمة لا تمثّل الرأي العام اللبناني، ولا تُعبِّر عن حقيقته، وأنَّها تتحرَّكُ وفقاً لإملاءات القاهرة والرياض، اللتين رصدتا ملايينَ لمحاربة المشروع، والدعوة لدعم المعارضة اللبنانية النشطة ضد الحكومة التي تستخدم أساليب القمع ضدهم بقوة الجيش، ويشير فيها إلى لقاءات تمَّتْ بين الملك ولبنانيين بشأن تنفيذ المشروع[71].

ممّا يعني أنَّ السياسة الأردنية وتصريحاتها فيما يتعلق بمشروع سورية الكبرى، ما كانت لتستمرَّ لولا هذه الاتصالات التي كانت تتمّ بمعظمها مع أشخاص لا يملكون وزناً سياسياً كبيراً، وغير راضية (أو مستفيدة) من صيغة الميثاق الوطني اللبناني، وتعارض النظام السياسي الجمهوري، وتطالب بالوحدة العربية، أو الوحدة السورية الطبيعية، ولكنَّ هذه التيارات فرادى وجماعات لم يكن لها تأثير كبير على الساحة اللبنانية الرسمية، وبقيت ضمن حدود بعض المستويات الشعبية.

لذا بقي الرفض اللبناني كبيراً، ومن أبرز التصريحات اللبنانية التي صدرت رافضة للمشروع، البيان الذي أصدره بشارة الخوري بالاشتراك مع شكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية، خلال زيارة الأخير إلى لبنان، وذلك في27/ آب/ 1947م، واستنكرا فيه مشروع سوريا الكبرى، وأنَّ سياستها متوحدة خارجياً في سبيل التصدي للمشروع[72]، وبيان لحزب "النداء"، والذي كان من الأحزاب المؤثرة بلبنان، يُبيِّن فيه بأنَّ لبنان حرّ في اختيار نوع العلاقة التي تربطه بسائر الدول العربية[73].

إذن لقد قاوم النظام السياسي اللبناني – ونظراً لطبيعة تكوينه التي تشكَّلت خلال فترة الانتداب – مشروع سورية الكبرى؛ وذلك لأسباب داخلية

وخارجية، أبرزها الدعم المصري السعودي السوري، ممّا سبَّب تبايناً في العلاقات الأردنية اللبنانية، وصلت إلى درجة الخلاف.

د: الموقف اللبناني من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية 25 أيار 1946م:

رغم ما يسبِّبه مشروع سورية الكبرى من توترٍ في العلاقةِ ما بين البلدين، إلَّا أنَّ لبنان وعلى خلافِ سورية ومصر، وغيرها من الدول العربية باستثناء العراق، والذي كان تحت الحكم الهاشمي، انتدب وفداً رسمياً للمشاركة في احتفالات استقلال المملكة الأردنية، وانتدب الرئيس بشارة الخوري مدير الخارجية العام فؤاد عمون كممثل شخصي له، ورئيساً للوفد الذي ضمَّ قنصل لبنان العام في برلين، والعقيد جميل لحود، والمقدّم جميل الحسامي، كممثلين له لتهنئةِ جلالة الملك عبد الله بالاستقلال[74].

إضافة إلى قنصل لبنان العام السيد عبد الله النجار[75]، وحضر الاحتفالات أيضاً النائب إبراهيم حيدر عضو مجلس النواب اللبناني، والشيخ حسن المكي، وإبراهيم الخطيب، وتوفيق الناطور، والدكتور حسن رعد[76]، ممّا يدلُّ على الاهتمام اللبنانيّ بالمملكة تأكيداً لاستقلالها، إضافة للروابط القوية التي جمعت بين الملك عبد الله وعدد من وجهاء الطائفة الإسلامية في لبنان، فكما يلحظ فإنَّ الحضور اللبناني مُثِّلَ على المستوى الرسمي والشعبي.

وأبرزت جريدة البشير اللبنانية مراسم الاحتفال بالبيعة والتتويج، مستعرضةً برنامج الاحتفال على مدار ثلاثة أيام، ومشيرةً إلى التمثيل الرسمي اللبناني[77]، وألقى مُمثل رئيس جمهورية لبنان فؤاد عمون كلمةً عن الرئيس الخوري في الاحتفال، وقال فيها: "لقد عَهد إليَّ فخامة الرئيس الجليل حين كَلَّفني تأدية

الرسالة الحكومية، أن أؤكِّد لجلالتكم مكانةَ شرقي الأردن من محبّةٍ لبنان ومنزلة عاهله، وحرصه على أن تزداد العلاقات اللبنانية الأردنية قوةً وتوثقاً لتدعيمِ استقلال البلدين، وتبادل المنافع"[78].

وتُشير الوثائق الهاشمية إلى تلقي الملك عبد الله العديد من برقياتِ التهنئة من مُختلف الشرائح الاجتماعية اللبنانية، من رُؤساء جمعيات وموظفين، ووجهاء ورؤساء بلديات، وتجار لبنانيين يهنئونه بالاستقلال، وتمحورت هذهِ البرقيات حول التهنئة والإشادة بمكانة الملك عبد الله في البلاد العربية[79]، ونشر الشاعر اللبناني حسيب الأسعد من صيدا في جبل عامل، قصيدةً في جريدة الدفاع جاء فيها:

جـددوا عهـدها الـذي لـيس يُنسـى   وابعثـوا مجـدها الـذي لـيس يـبلى
يهنـأ الشـعب بالمليـكِ المُفـدّى   مـلأ الخـافقينِ عِـزاً وعـدلاً[80].

وتبرز إشارةٌ إلى السعي للتقارب الأردني اللبناني من خلالِ البرقيات المتبادلة بين الملك عبد الله وممثل رئيس الجمهوريةِ اللبنانية فُؤاد عمون، بقيام الملك عبد الله بمنحِهِ وِشاح الاستقلال الذي تسلّمه من قبل القنصل الأردني في بيروت محمد علي العجلوني[81]، وهذا الموقف اللبناني الرسمي في حضور احتفالات الاستقلال، نابع من السعي اللبناني لتأكيدِ الاستقلال لكلِّ الدول المحيطةِ بهِ، ومن ضمنها الأردن الداعي إلى مشروع سوريا الكبرى، بينما يَتّضح من المشاركة الشعبية بأنَّ الملك عبد الله كان على صلةٍ بالعديد من الفعاليات الشعبية والأردنية في لبنان، وفي مقدمتها الطائفة الشيعية.

مراجع الفصل الخامس

(1) بيضون، رياض، ص532، عز الدين، الأيام، ص 354 – ص 355، عن جلسة مجلس النواب اللبناني انظر: بشارة خليل الخوري رئيس جمهورية لبنان، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، 3 أجزاء، بيروت، 1960م، ج2، ص 150 – ص 151، لاحقاً: الخوري، مذكرات.

(2) محافظة، الفكر، ج3، ص 634.

(3) عبد المنعم الرفاعي: عبد المنعم طالب أحمد الرفاعي، ولد في 23/ 1/ 1917م، وعمل والده مديراً للمال في مدينة صور اللبنانية خلال العهد العثماني، ووالده من قرية أم ولد في حوران، ووالدته من بلدة مرجعيون في جنوب لبنان، ودراسته الأولى في الكُتّاب إلى أن تخرج من الكلية الإسكندنافية في صفد وحيفا، وتابع دراسته الثانوية في عمان، حيث استقرّ بها ملتحقاً بشقيقه سمير الرفاعي عام 1924م، ثم التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1931م وتخرَّج منها عام 1937، وخدم في الدولة الأردنية في الديوان الملكي ثم في السلك الدبلوماسي، إلى أن عُيِّنَ رئيساً للوزراء عام 1969م، وله العديد من الدواوين الشعرية، وللمزيد انظر ترجمته: إبراهيم الكوفحي، شعر عبد المنعم الرفاعي، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، 2003م، ص7 – ص 16.

(4) البشير، ع: 7833، 21/ 7/ 1944م، ص2.

(5)الرفاعي، الأمواج، ص48.

(6) البشير، ع:7175، 30/ 9/ 1944م، ص2.

(7) الجزيرة، ع 1048، 13/ 2/ 1945م، ص2.

(8) الخوري، حقائق، ج2، ص322، البشير، ع: 7326، 2/ 5/ 1945 م، ص 2.

(9) البشير، ع 7326، 2/ 5/ 1945م، ص 1.

(10) عبد الله النجار (1896م–1976) م: درزي من مواليد قرى المتن، والده وجيه معروف، وتخرج من مدرسة العزيز، وعمل في السياسة، حيث خدم في حكومة فيصل كرئيس لقلم الترجمة لإتقانه الإنجليزية والفرنسية، ولجأ لسوريا بعد ميسلون، وشغل منصب مدير المعارف أيام الفرنسيين في جبل الدروز 1922م، ونادى باستقلال جبل الدروز وتخلّصهم من الانتداب، وشارك في الثورة السورية، وأسَّس في سوريا الرابطة القلمية، ثم عمل مديراً للدعاية والنشر في الحكومة العراقية، وبقي قنصلاً في الأردن حتى 2/ 8/ 1948م، واغتيل مع زوجته في 21/ 7/ 1976م، في لبنان، وله اهتمامات أدبية عديدة ومذكرات غير منشورة، للمزيد راجع: البعيني، رجال، ص 293 – ص 316، أبو حمدان، أغصان الأرز، ص 155–158

(11) الجزيرة، ع 1072، 29/ 6/ 1945م، ص 4.

(12) البشير، ع 7387، 11/ 8/ 1945م، ص1.

(13) الجزيرة، ع 1076، 3/ 8/ 1945م، ص4، الخوري، مذكرات، ج2، ص 322.

(14) الجزيرة، ع 1082، 23/ 9/ 1945م، ص 1، 15.

(15) البعيني، رجال، 294، أبو حمدان، بني معروف، ص 155.

(16) راجع: أنطون حكيم، العلاقات اللبنانية السورية (1918-1950م) العلاقات اللبنانية السورية محاولة تقويمية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الوطني 14- 15 تشرين الثاني 2000م، نصوص الاتفاقيات الموقَّعة بين لبنان وسورية، الحركة الثقافية، أنطلياس، 2001م، ص57، الحكيم، العلاقات.

(17) الخوري، مذكرات، ج2، ص98، عيسى، العلاقات، ص138، وللمزيد عن هذه الفترة انظر: مكاوي، مشروع، ص 123 وما بعد.

(18) البشير، ع 7186، 17/ 11/ 1944م، ص1، راجع: الصلح، حقائق، ص96.

(19) البشير، ع 6939، 4/ 9/ 1943، ص1، مكاوي، مشروع، ص111.

(20) جامعة الدول العربية، ميثاق جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1945م، ص 14، لاحقاً ميثاق الجامعة، طريف، أخبار، ص 436، وللمزيد انظر: عز الدين، الأيام، جـ 1، ص 216 – 217.

(21) هلال الصلح، رياض، عيسى، العلاقات، ص 138، البيطار، تطور، ص 156، بيضون، رياض، ص328، الحكيم، العلاقات، ص 55.

(22) البشير، ع: 7259، 27 كانون ثاني، 1945، ص1.

(23) البشير، ع: 7269، 22/ 03/ 1945م، ص2.

(24) البشير، ع: 7259، 27 كانون الثاني، 1945 م، ص2.

(25) البشير، ع: 7269، 22/ 3/ 1945م، ص 2.

(26) رزق، موقف، ص191.

(27) البخيت، الوثائق، م4، ص50.

(28) المصدر السابق، ص 50.

(29) مروان ناصر، فلسفة الميثاق الوطني اللبناني، مجلة شؤون فلسطينية، ع:59، 1976م، ص لاحقاً: ناصر، الميثاق 126، ميثاق الجامعة، ص 3- ص9.

(30) الخوري، مذكرات، ج2، ص 171-172، البشير، ع: 74392، 31/ 10/ 1945م، ص2.

(31) راجع: محافظة، العلاقات، ص126.

(32) الشناق، العلاقات، ص 13، الجزيرة: ع 1063، 23/ 5/ 1945م، ص 2، الجزيرة: ع1064، 25/ 5/ 1945م، ص3، الجزيرة: ع 1069، 16/ 6/ 1945م، ص4، محافظة الفكر، ج3، ص159-661.

(33) جريدة البشير، ع: 7455، 24/ 11/ 1945 م، ص1.

(34) جريدة الجزيرة، ع:1091، 17/ 11/ 1945م، ص1، 8، البشير، ع7456، 25/ 11/ 1945م، ص1، المصدر السابق، ع 7459، 29 ت2، 1945م، ص1، وللمزيد: أحمد العفيف، الملك عبد الله وقضية الوحدة السورية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،2006 م، ص 241، لاحقاً: العفيف، الملك.

(35) الخوري، حقائق، ج2، ص191.

(36) البخيت، الوثائق، م4، ص 68-69، رقم (23-ب) (86-581) (د.ت).

(37) الخوري، مذكرات، ج2، ص191-192.

(38) البشير، ع: 7458، 28/ 11/ 1945م، ص2.

(39) البشير، ع: 7458، 28/ 11/ 1945م، ص2، وسيتمّ التطرّق لاحقاً لعلاقة الأمير عبد الله بالحزب السوري القومي الاجتماعي.

(40) البخيت، الوثائق، م4، ص69 وثيقة رقم (23ج) (87-51).

(41) الجزيرة، ع 1090، 14/ 11/ 1945م، ص3.

(42) البشير، ع 7460، 3/ 11/ 1945م، ص1.

(43) الجزيرة، ع 1091، 17/ 11/ 1945م، ص1- 8.

(44) البشير، ع 7460، 30/ 11/ 1945م، ص2.

(45) الخوري، مذكرات، ج2، ص98- 99.

(46) مؤلف مجهول، وثائق سورية الكبرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ص12-13، وسيشار لاحقاً: وثائق سورية الكبرى، (والكتاب منسوب لمحمد الشريقي راجع: محمد الشريقي، حياته وآثاره، فوزي الخطبا، دار الينابيع، عمان، 1993م).

(47) وثائق سورية الكبرى، ص18- 19.

(48) محمد علي العجلوني: (1893 – 1971 م) عسكري وسياسي أردني خدم في الجيش الرابع التركي، ثم اشترك بالثورة العربية الكبرى ومعاركها، عمل كأول سفير أردني في لبنان (1946 م)، وتسلَّم العديد من الوزارات وعضوية مجلس الأعيان، وله مذكرات، راجع: العجلوني، ذكرياتي.

(49) البشير، ع:7654، 1/ 11/ 1946م، ص1، الخوري، حقائق، ج 2، ص 323.

(50) وثائق سورية الكبرى، ص 23.

(51) البخيت، الوثائق، م 3، ص 277 – ص 278، وثيقة رقم (106) (139 -135).

(52) وثائق سورية الكبرىٰ، ص 25.

(53) المصدر السابق، ص 26.

(54) وثائق سورية الكبرىٰ، ص 28-29.

(55) العفيف، الملك، ص249، عيسىٰ، العلاقات، ص 134، عن الشريقي وعلاقته بالصُلح، يذكر عجاج نويهض في مذكراته أنَّ رياض الصلح طلب إليه أن يخبر الملك عبد الله ألّا يرسل الشريقي كمندوب عن الأردن نظراً لدفاعه الكبير عن مشروع سورية الكبرىٰ، وبها يتناقض وسياسة لبنان الخارجية، انظر: الحوت، مذكرات، ص322.

(56) وثائق سورية الكبرىٰ، ص30.

(57) الخوري، حقائق، ج2، ص276، عيسىٰ، العلاقات، ص143.

(58) الخوري، حقائق، ج2، ص276-277.

(59) الأهرام، ع: 62118، 27/ 11/ 1946م، ص1، البشير، ع: 7685، 28/ 11/ 1946م، ص1، وثائق سورية الكبرىٰ، ص53-58.

(60) وثائق سورية الكبرىٰ، ص64، انظر: البشير، ع: 7742،19/ 2/ 1947م، ص1.

(61) الجزيرة، ع: 1157، 25/ 11/ 1946م، ص1.

(62) الجزيرة، ع: 1154، 22/ 11/ 1946م، ص2.

(63) محمد صبحي أبو غنيمة: سياسي وطبيب أردني، درس الطب بألمانيا، وعاد للأردن عام 1928م، وقد نشط بالمعارضة الساسية، وقد نفي لدمشق فترة ثم عُيِّنَ سفيراً للأردن في دمشق، وله أوراق منشورة، راجع: هدىٰ أبو غنيمة، سيرة منفية من أوراق الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، جزأين، جمع وإعداد: هدىٰ أبو غنيمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001م، ص15، وما بعد، لاحقاً: أبو غنيمة، سيرة.

(64) البشير، ع: 7699، 17/ 12/ 1946م، ع: 7699، ص2، المصدر السابق، ع 7203،12/ 12/ 1946 ص1.

(65) أبو غنيمة، سيرة، جـ 2، ص 668 – 700، وللمزيد انظر: هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، 1960م، ص 45- 46 لاحقاً: المجالي، مذكراتي، انظر: البشير، ع:7727، 18/ 1/ 1947م، ص2، البشير، ع:7724، 24/ 1/ 1947م، ص2.

(66) البشير، ع:7813، 9/ 1/ 1947، ص2، انظر: البشير، ع:7714،10/ 1/ 1947م، ص2، البشير، ع: 7834،7/ 2/ 1947م، ص4، البشير، ع: 7713، 11/ 2/ 1947م، ص 2، بعث الملك عبد الله رسالةً

إلى الرئيس السوري شكري القوتلي يُطمئنه فيها نافياً وجود أي حشود، انظر: البشر، ع:7743، 7/ 2/ 1947م ص4، عن الحزب الشيوعي: عيسى، العلاقات، ص139.

(67) البشير، ع:7830، 13/ 1/ 1947م، ص1، البشير، ع:7841، 18/ 1/ 1947م، ص1، البشير، ع:7713، 11/ 2/ 1947م، ص5.

(68) البشير، ع:7742، 19/ 2/ 1947م، ص1.

(69) البخيت، الوثائق، م3، ص298-302.

(70) البخيت، الوثائق، م3، ص302-306.

(71) البخيت، الوثائق، م3، ص306-308، رقم (121)، 3015-584.

(72) أصدره فريق من الشباب العربي، كلمة السوريين في مشروع سورية الكبرى، 1947م، وسيشار لاحقاً كلمة السوريين في مشروع سوريا الكبرى، ص 59-60.

(73) الصلح، في القومية، ص38.

(74) البشير، ع: 7753، 23/ 5/ 1946م، ص2.

(75) جبران ملكون، جلالة الملك عبد الله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، دار الأخبار، بغداد، 1947م، وأعيد طباعته من قبل إدارة الإعلام في الديوان الملكي الهاشمي، 2006م، وهذه الطبعة التي اعتمدها الباحث، ص81، لاحقاً: ملكون، استقلال.

(76) ملكون، استقلال، ص81.

(77) البشير، ع: 7574، 24/ 5/ 1946م، ص3؛ نفس المصدر، ع:7576، 28/ 4/ 1946م، ص3.

(78) ملكون، الملك، ص85-86.

(79) البخيت، الوثائق، م1، ص440-446-449-450-542.

(80) ملكون، الملك، ص113-114.

(81) البشير، ع: 7605، 11/ 7/ 1946م، ص2.

الفصل السادس

أثر القضية الفلسطينية على
العلاقات بين البلدين (1948)

الفصل السادس
أثر القضية الفلسطينية على
العلاقات بين البلدين (1948)

أ: العلاقات الأردنية اللبنانية قبل حرب فلسطين:

انقسمت الدولُ العربية في هذهِ المرحلة إلى قسمين من الوجهةِ السياسية، وتبلورت في مِحورين هما: الأردن والعراق (المِحور الهاشمي)، مُقابل مِحور (مصر، السعودية، وسورية)، ولعب لبنان دوراً تنسيقياً بين المحورين، وكانت مواقفه السياسيّة ميّالةً أكثر إلى المحور الأخير، فالموقفُ اللبناني في القضية الفلسطينية خَضع إلى ضغوطٍ داخلية، حَتَّمت قيامِه بهذا الدور، وتمثَّلت هذهِ الضغوطات بما يلي:

أ- المُطالبات المسيحية بقيامِ دولةٍ يهودية في فلسطين، وإنشاءِ كيانٍ مسيحيّ خاص بلبنان؛ أي قيام دولة مسيحية بالتوازي مع الدولةِ اليهودية في فلسطين، وتبنّى هذا المشروع المطران أغناطيوس مبارك (رئيس أساقفة بيروت)، حيث بعثَ ببرقيةٍ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين في 5 آب 1947م، مُقترحاً "إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين"، ومُعتبراً أنَّ ما تُمثِّله الحكومة اللبنانية من موقفٍ مُؤيد للشعب الفلسطيني يُخالف الحقيقة، وأنكر عُروبة فلسطين ولبنان، مبرِّراً ذلك بأنَّهما مَوطنٌ للأقليّات[1]. وتحالفَ مع مبارك في موقفهِ الكُتلة الوطنية، والتي يرأسها إميل إدة، والبطريرك الماروني أنطون عريضة، وغيرهم من التيار

الماروني المتشدّد، الذي بقيَ ينظر إلى لبنان ككيان مسيحي منفصل عن محيطه العربيّ، ومنتمي إلى الحضارةِ الغربية[2].

ب- ضُعف الجيش اللبناني وضُعف تنظيمهِ القِتالي، حيث إنَّ وِحداته العسكرية ضعيفة التنظيم؛ بسبب حَداثةِ عَهد الدولة بالاستقلال، فالجيش اللبناني في هذهِ الفترة كان معنيّاً بِتحويلِ وحداتهِ العَسكرية من قواتِ أمنٍ داخلي إلى وحداتٍ قتالية، وعدد أفراده لم يتجاوز (5) آلاف[3].

وهذهِ الخياراتُ المحدودة جعلت لبنان يسير باتجاه لعبِ دورٍ دبلوماسيّ سياسيّ تنسيقيّ ضمن مؤسسة الجامعة العربية، في محاولةٍ منهُ للتصدّي لكارثة فلسطين التي بدأت تلوح في الأفق، فسعى رئيس الحكومة رياض الصلح إلى التواصُلِ مع الملك عبد الله عقب جملةٍ من القرارات الدولية، بدءاً مِن قرار التقسيم، والذي أُعلن في 8 أيلول 1947م، وتبعهُ إعلان بريطانيا بِعزمها على الانسحاب من فلسطين في 14 أيار1948م، وقرار مجلس الأمن رقم (46) والصادر في 17 نيسان 1948م، والمُتضمّن حَظر تَسليم الأسلحةِ إلى الشرق الأوسط، والذي قلّلَ مِن مقدرةِ العَرب على التزوّدِ بالسِّلاح رُغم تهريبهِ إلى المنظمات الصهيونية (مثل آرغون وآشترا)[4].

وعلى هذا فقد سعت الحكومة اللبنانية ممثّلةً برئيسها رِياض الصلح إلى تقريبِ وِجهات النظر العربية، فسافر إلى القاهرة حيثُ كانت اللجنة السياسية لجامعة الدولة العربية مُجتمعةً لبحثِ الإجراءات العسكرية العربية، ومنها وصل إلى عمان في 23 نيسان1948م، وقابلَ الملك عبد الله والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، في مؤتمرٍ سياسيّ، وقد تكوّن فيه الوفدُ اللبناني الذي رافق رياض الصلح،

من الأمير مجِيد أرسلان وزير الدفاع اللبناني، والجِنرال فُؤاد شهاب رئيس أركان الجيش اللبناني، وقد كانت وجهةُ النظرِ الأردنية "بأن يَنفرد الجيش الأردني بخوضِ الحَرب ضد اليهود"، وذلك باعتبار الأردن ليسَ عُضواً في هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي فهو في حِلٍّ من قراراتها[5].

بينما كانت مصر غير مُطمئنةٍ إلىٰ هذا النهجِ الأردني، ومتخوِّفةً من سعي الملك عبد الله السياسي بتحقيق مشروع سوريا الكبرىٰ[6]، إضافةً لِمخاوفَ سُوريّةٍ وسُعوديّةٍ سعىٰ رياض الصلح إلىٰ تبديدها، حيث نقل للملك عبد الله بأنَّ السعودية تُبدي مُوافقتها علىٰ دخول الجيشِ الأردني لِفلسطين، علىٰ أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً[7]، واستمرَّت المباحثات السياسية والعسكرية في عمان لمدة يومين بين أخذٍ وردٍّ، ولكن يتضح أنَّ هذهِ الخُطّة العسكرية والقاضية بقيام الأردن بدورٍ رئيسي ووحيد، بقيت محلَّ بحثٍ[8]، فقد نقل رياض الصلح هذه الخُطّة إلىٰ القاهرة، وإلىٰ أمين جامعة الدول العربية، حيث توضِّحُ برقية الملك عبد الله إلىٰ الجامعة العربية ذلك، فالملك عبد الله طلبَ فتح اعتمادٍ مقداره مليون ونصف لدِعم الأردن (كتعويضٍ عن الدعم البريطاني)، ولإنشاءِ سلاح جو أردني، علىٰ أن يُعلن الأردن التعبئة العامة للعِشائر الأردنية كي تدخل فلسطين[9]، وضمنَ هذهِ الخطة فقد سعىٰ رياض الصلح إلىٰ إقناع الملك عبد الله بتبديل القيادةِ البريطانية للجيش الأردني[10].

واستمرَّ السعي اللبناني للتنسيق بين المحورين العربيين بالسعي لعقدِ لقاءِ قمةٍ بين الملك عبد الله والرئيس السوري شكري القوتلي، والأمير عبد الإله الوصي علىٰ عرش العراق في بيروت؛ لتقريبِ وِجهات النظر العربية، ولتفعيلِ التنسيق العسكري بينَ الدُولِ العربية، وإزالة الرواسب التي سَبَّبها مشروع سورية الكبرىٰ

بينَ البلدين، إلَّا أنَّه يبدو بأنَّ هَذا الاقتراح اللبناني لإقامة هذا اللقاء لم ينجح؛ بسبب الرفض من قبل الرئيس السوري شكري القوتلي[11]، ولما بلغَ الملك عبد الله ذلك اضطرَّ رياض الصُلح إلى العودةِ إلى عمان "لغسل القلوب"[12] ووصلها في 30 نيسان 1948م، وكانت ما زالت المباحثات العربية جارية؛ نظراً لانعقاد فعاليات المؤتمر العربي في عمان 29-30 نيسان 1948م، والذي يبحثُ في الاستعداداتِ العَسكرية.

ويبدو بأنَّه ما زال يُبحَثُ فيهِ الاقتراح بأن يتولى الجيش الأردني التَدخل بمفرده عسكرياً، على أن تُقدِّم الدول العربية المساندةَ له في الأمم المتحدة[13]، وقد رافق الصلح في زيارته إلى عمان وزير الدفاع اللبناني مجيد أرسلان[14]، وبقيَ الرئيسُ اللبناني بشارة الخوري خلالَ هذهِ الفترة على اتصال دائم بالملك عبد الله، يستطلع فيها سير المحادثاتِ العربية حول فلسطين[15]، في حين أشار الملك عبد الله في هذه الزيارة بِجُهود لبنان العربية، ودور الصلح في "جمعِ كلمةِ الوَطن"، ودعا المجتمعين في عمان إلى إكمالِ النواقص لدى الجيش الأردني، ومواصلةِ دَعمِ القَضيةِ الفلسطينية في هَيئةِ الأمم المتحدة[16].

وكان من نتائج هذه الزيارة أن أعلن الأردن تمسُّكَهُ باستقلال لبنان، وطمأنتَه إلى أنَّ سَعيَهُ إلى تحريرِ فلسطين كأولويةٍ على مشروع سورية الكبرى، وذلك في رسالةٍ تذكرُ جريدةُ الأهرام أنَّ الملك عبد الله سَلَّمها إلى لبنان[17]، وإزاءَ هَذا التَقارُب الأردني اللبناني والمُرتبط بالتقارب بين محوري (الأردن والعراق) و(مصر والسعودية وسورية)، انتقل مركز الثقل السياسي المتعلق ببحث القضية الفلسطينية والحرب العربية المقبلة إلى بيروت، فاجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في بيروت في 4 أيار 1948م[18]، وكدلالةٍ على الدورِ التنسيقيّ

اللبنانيّ، فإنَّ الصُلح سافر بعد هذا الاجتماع إلى الرياض وبغداد[19]، وأخيراً زار عمان وهو في طريقِ عودته من بغداد إلى دمشق في 9 أيار1948م، وهدف خلال جولته إلى تنسيق الجهود العربية، والتي يبدو من مخرجاتها بأنَّها استبعدت خُطّةَ دخول الجيش الأردني الحرب الفلسطينية منفرداً[20].

وهذا الجُهد اللبناني والذي أسهم في تقارب العلاقة مع الأردن، يأتي كتعويضٍ عن القُصور في الدور العسكري، ولمواجهة تداعيات القضية الفلسطينية على المجتمع اللبناني، خصوصاً في ضوء موقف الكتلة الوطنية والبطريركية المارونية التي تبنَّت مشروعاً مسيحيّاً مارونيّاً، يتوازى مع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين.

أما على الصعيد الشعبي، فإنَّ البرقيات المُرسلة إلى الملك عبد الله من لبنان خلال هذه الفترة، تُوضِّح وجود عدم ثقةٍ بالنظام السياسي اللبناني، وتتطلعُ إلى تحرير فلسطين، مُعوِّلةً على دورٍ أردني، وخصوصاً الطائفة الشيعية، والتي يرتبط تراثها الديني بالولاء لآل البيت، ومن البرقيات برقيةُ رَئيس عُلماء الشيعة في لبنان عبد الحسين شرف الدين إلى الملك عبد الله، في 25 أيار 1948م، (وإلى الوصيّ على عرش العراق الأمير عبد الإله)، يَدعوهم لدورٍ في الحرب العربيةِ الإسرائيلية[21]، إضافةً لرسالةٍ أخرى منه إلى الملك عبد الله، يُعبِّرُ فيها عن عدمِ رضاه إلى ما آل إليه الوضع في فلسطين، وقوة اليهود التي اشتدّت، ومُعرباً عن سخطِهِ على من تزعموا سياسة الحُكومات العربية، ويتَّهمُ فيها الجامعة العربية بأنها أداةٌ للأجنبي، ومُمتدحاً موقف الملك عبد الله ودوره في الرسالة العربية المتصلة بالهاشميين[22].

وفي رسالةٍ أخرىٰ من قاضي بيروت للمذهب الجعفري محمد جواد مغنية[23] في 8 أيار 1948م، إلىٰ الملك عبد الله، وباسم علماء جبل عامل، يقول فيها: "وهؤلاء إخواني في جبلِ عامل يَودُّ كلٌّ لو استطاعَ النُهوض ليقوم بالواجب تجاه مَقامكم السامي، والتضحيةِ في سبيل فلسطين"[24].

وفي سياق آخر، فقد نظر الرأي العام العربي، ومنه اللبناني إلىٰ الملك عبد الله علىٰ أملِ أن يقومَ الجيش الأردني بدورٍ فاعلٍ، حيثُ أرسلَ طلاب الجامعةِ الوطنية في عالية بلبنان في 24 نيسان 1948م ببرقية إلىٰ الملك عبد الله يدعونه فيها لإرسال جيشه لفلسطين[25].

ب: العلاقات الأردنية اللبنانية ودورهما في الحرب العربية الإسرائيلية:

بِمُوجب الخُطّةِ الحربيّةِ العامة للجُيوش العربية، فقد تمَّ تقسيم فلسطين إلىٰ أربع مناطقَ عسكريّةٍ هي:

أ ـ شمالية: وهي المُحاذية لسورية ولبنان، وتمتدّ من (جنوب لبنان) الناقورة إلىٰ بحيرة طبريا، وهي ضمن اختصاص جَيشي سوريا ولبنان وجيشِ الإنقاذ.

ب ـ وُسطىٰ: وتَمتدُّ مِن طَبريا إلىٰ الخليل، وهي ضمن اختصاصِ الجَيشين الأردني والعراقي.

جـ ـ جنوبية: وهي من الخليل غرباً إلىٰ البحر الأحمر، ومن اختصاص الجيش المصريّ والسعودية.

د ـ علىٰ أن تلتقي هذه الجيوش في حيفا قُرب تل أبيب[26].

وبَدأت الجيوش العربية بالتحرُّكِ بموجب هذه الخُطّة بعد انتهاءِ الانتداب البريطاني على فلسطين في 14 أيار 1948م، وقد قُدِّرت أعدادُ الجيوش العربية إضافةً للمُقاتلين العرب بما مجموعه (22000) تقريباً، شكَّلَ منهم الجيش الأردني (4500) جندي، بينما اللبناني (1000) جندي[27].

وبصفته القائد الأعلى للجيوش العربية، وجَّهَ الملك عبد الله كلمةً إلى الجيوش العربية الزاحفة[28]، وبعث ببرقيةٍ إلى الرئيس اللبناني بشارة الخوري، يقول فيها: "في الساعة التي تجتاز الجيوشُ العربيّةُ الحدودَ إلى فلسطين لإحقاقِ الحَقّ، ومَنعِ تَكرّر فجائع دير ياسين، أُحيّي فخامتكم وأسأل الله التوفيق العاجل لنا جميعاً"[29]. بينما وجَّه الرئيس اللبناني بشارة الخوري كلمةً إلى الجيش اللبناني يشرحُ فيها فشل جُهود السلام[30]، وأمامَ هذا الزَّحف العربي أعلن ديفيد بن غوريون من تل أبيب قيام دولة إسرائيل[31].

وعن الدور العَسكري لكلا الجيشين الأردني واللبناني، فإنَّهما لم يشتركا بجبهةٍ واحدةٍ بموجب خطة حرب فلسطين؛ وذلك نظراً للجغرافية المختلفة لكلٍّ منهما في مسرحِ العَمليات الحربية، وقد لعبَ الجيشُ الأردني دوراً كبيراً في مَعركةِ فلسطين، تَمثَّلَ بانتهاجه خطّةً هُجوميّةً حربيّةً، وبخاصة في الحِفاظِ على الضفةِ الغربية والقدس[32]، بينما اتّخذَ الجيشُ اللبناني لنفسه خطةً دفاعية، ووقفت قواته في الناقورة وقرية المالكية غَربي الجليل، وخاض معركةً في 9 حزيران بالاشتراك مع جيش الإنقاذ العربي، وساهَم في دعمِ جيش الإنقاذ ببعضِ الأسلحة، وقام حزبُ النداء اللبناني بإنشاء إذاعةٍ تدعمُ نضالَ الشعب الفلسطيني، وسُمِّيت بصوتِ فلسطين[33].

ج: مُؤتمر درعا: (20/ أيار/1948م)

بِسَببِ الضَّعف العربي الكبير في المواجهة العربية اليهودية، فقد بادر شكري القوتلي الرئيس السوري بالسعي إلى جمع الدول العربيةِ المشتركة في الحرب مع إسرائيل، فدعا إلى اجتماع عَربي في درعا ضمَّ الملك عبد الله والرئيس بشارة الخوري، ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح، والوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله، وحضره العديد مِن رجالات العرب[34]، وهدف هذا الاجتماع إلى بحثِ الحالةِ العسكريّةِ وتطبيقات الخطة العسكرية العربية، وموقف الجيوش العربية، وإمكانية إجراءِ تعديلاتٍ عليها.

وقد كان المَوقفُ العسكري الأردني هو الأفضل نسبياً، بينما كان موقف الجيش اللبناني ضعيفاً؛ نظراً لموقفه الدفاعي، وهزيمته في معاركه، والأولى على حدوده الجنوبية، واتخاذه خُطّةً دفاعية[35]، بينما كانَ الهَدفُ السياسي من الاجتماع هو تحقيق تقاربٍ سياسي في العلاقة الأردنية السورية، وإزالة ما سَبّبه مشروع سورية الكبرى من توترٍ بينهما، بما يساعد على زيادةِ التنسيق العربي[36].

وهذا اللقاء الأردني اللبناني هو ضمن التقاربِ العربيّ بشأن تحقيق هدف عدمِ قيامِ دولة إسرائيل، وتداعيات ذلك على أمنِ البلدان العربية، وبحسب مذكرات عوني عبد الهادي، فإنَّ المؤتمر لم ينجح بسبب تباين المواقف وتناقض رؤيتها، فقد أرادَ القُوتلي من الملك عبد الله على تعديل مسارِ الخطّةِ الحربيّة العربيّة، وهذا ما رفضه الأردن والعراق[37]، وبقيت لبنان تنظرُ بعدمِ التفاؤل إزاء الموقف الأردني، متذرعةً بالقيادة الإنجليزية للجيش العربي الأردني، رغم اعترافها بدورٍ عسكري كبير للجيش الأردني بالأعمال الحربية[38].

ورغمَ توقّف بريطانيا عن تزويدِ الجيش الأردني بالسلاح، وتراجعها عن التزاماتها نحوه[39]، ويبدو أنَّ المؤتمر انتهى بخلافٍ أردنيّ سوريّ كبير على تطبيقات الخطّة العسكرية العربية[40]، وبقي التضامُن العربي – والذي جزء منه الأردني اللبناني – ضعيفاً، وحتى الخطّة الحربية التي وُضعت، فإنّها لم تجرِ كما يجب أن تكون، ولم يشارك الجيش الأردني واللبناني في ميدانٍ عسكري واحد، رغم وحدة الهدف مع بقية الجيوش العربية، وذلك بعكس حالته مع الجيش السوري، فقد طغت الخلافات السياسية على تحرّكات الجيوشِ العربيّةِ جميعها.

د: الهُدنة الأولى

تجاوز الجيش الإسرائيلي خلال الحرب الأراضي الممنوحة لهُ بموجب التقسيم، وافتقد الفلسطينون القيادةَ الموحّدةَ والحكومة المسؤولة، وبدأت مُعاناة الشعب الفلسطيني، وازداد الضغط البريطاني على الدول العربية، فقامَ مجلسُ الأمن الدولي وأعضاؤه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بالعمل باتجاه فرضِ هدنةٍ عربية إسرائيلية، بُدِئ العمل بها في 11 حزيران 1948م[41].

وقد أشارَ الملك عبد الله إلى هذه الضغوطات على الموقفِ العربي، والتي أدَّت إلى تطبيقِ الهُدنة في برقيةٍ بعثَ بها إلى الرئيس بشارة الخوري بنفس يومِ بدءِ العمل بها، يقول فيها: "بمناسبة الهدنةِ المُؤقتة تحت تضييقِ منظمة الأمم وتوسط بريطانيا العظمى المتكرّر، بعد أن حُرِّرت مدينة القدس الشريف القديمة، وحوصرت المدينة الجديدة، وبعد إطباق الجيوش الملكية الثلاثة (ويقصد بها: العراق، مصر، الأردن) على مدينة تل أبيب، وانكسارِ شوكة اليهود، أُشيدُ بذكر الجيش الجمهوري اللبناني، وما قام به من تضحياتٍ كان لها أثرها في تلك الفترة، فأُحيي

شَخصَكم الكريمَ والأمة اللبنانية، مع التمسّك بالحق العربي منّا جمعياً حتىٰ تمام التوفيق بحوله تعالىٰ"[42].

ويتّضح من هذه البرقية إشارة الملك عبد الله إلىٰ دورِ الجيش الأردني بالحفاظ علىٰ القدس، في حين أجابَ الخوري علىٰ هذه البرقية بشكره للملك عبد الله علىٰ إشادتهِ بالجيش اللبناني[43].

وعندما أقرَّ مجلس الأمن بقرارِ قبول العرب واليهود الهُدنة، أخذ الوسيط الدولي الكونت برنادوت علىٰ عاتقه تنفيذ هذا القرار، وقابل الملك عبد الله[44] في إطارِ سعيه إلىٰ صياغةِ عرضٍ يرضى بهِ العرب واليهود، وخلال الفترة التي شهدت مشاورات الهُدنة، قام النائب سامي الصلح[45]، في زيارةٍ إلىٰ عمان، قابل خلالها الملك عبد الله والوسيط برنادوت في زيارةٍ هدف منها إلىٰ الاتصال بالوسيط برنادوت والملك عبد الله؛ لإيجادِ حلٍّ يُرضي الفلسطينيين، حيث نقل الصلح إلىٰ الملك عبد الله تخوفاتِ لبنان رئيساً وحُكومةً من الهُدنة، وردّة الفعل الشعبية علىٰ قَبولها[46].

في حين مكَّنت الهُدنة اليهود من تقوية قدراتهم العسكرية وتعزيزها[47]، فقد رفض العرب واليهود مُقترحات برنادوت وعرضه المبدئي، والُمتضمن إلحاق الأجزاء العربية من فلسطين بالأردن، والتي رفضها لبنان في سياقِ الرفضِ العربي الُمتخوف من المشاريع الهاشمية[48]، رُغم النشاط السياسي للملك عبد الله لإقناعهم بجدوىٰ القرار، وزيارته لمصر والسعودية لإقناعهم بمقترحات برنادوت[49]، إلَّا أنَّ الرفضَ العربيَّ استمرَّ ومن بينه اللبناني الذي بقي رافضاً لقرار التقسيم، ويدعو لاستئناف القتال، ممّا دعا الأردن إلىٰ الموافقة علىٰ استئناف

القتال، حتىٰ لا تنفرد عن الدول العربية بقرارها، ورُغم أنَّ الملك عبد الله سعىٰ لِتمديد الهُدنة حتىٰ يتمَّ تدبّرُ الأمر عسكرياً[50].

هـ: استئناف القتال والدور الأردني واللبناني (9 تموز إلى 18 تموز):

إنَّ استئناف القتال من الناحية العربية، كان من أسبابه الضغط الشعبي الذي وقع عليها، والذي وضعها أمامَ الخيارِ العسكريّ وقرار المواجهة[51]، ورغم قصر مدة القتال الثانية، إلَّا أنَّ الخسائرَ كانت كبيرة، حيث خسر العرب مُدن رام الله، والرملة، والناصرة، وغيرها من القُرىٰ العربية، وامتدَّ القصف الصهيوني إلىٰ عمانَ ودمشق والقاهرة، وهذه الخسارة رتَّبت علىٰ الأردن ولبنان كارثةً كبيرة، أهمّها الهزيمة، ومشكلة اللاجئين، وأسباب الهزيمة التي أخذت تنال من مصداقيّة النظامينِ السياسيينِ، وغيرها من التداعيات، وكان الانصياع العربي لقرار مجلس الأمن بوقف القتال في 17 تموز 1948م؛ للسير بفرض الهدنة في 19 تموز 1948م[52].

وفي سياق المشاورات العربية التي جاءت كنتيجة للهزيمة العربية في فلسطين، فقد دعا الملك رياض الصلح إلىٰ عمان في 5 آب 1948م، وتوضِّح مُذكّرة بعث بها الصلح إلىٰ وزير خارجية العراق (مزاحم الباجة)، ما دار بين الملك والصلح في هذا اللقاء، وأهمَّ القضايا التي ناقشاها، وهي: تقصيرُ الجامعة العربية نحو الأردن، وعدم وفائها بوعودها بِدفع ما تقرّرَ لتجنيد من يقاتلون لجانب الجيش الأردني، وتُبيِّنُ المذكرة موقف الحكومة اللبنانية التي رأت أنَّ هذهِ المَعونةَ مشروطةٌ بعدم دفع بريطانيا لمعونتها للأردن، علىٰ أن يتابع الجيش الأردني القتال.

ويبدو أنَّ الدعوة الملكية للصُلح قصد منها نقل رسالة إلىٰ سورية، مصر، والسعودية، تتضمّن عدم مُشاركة الجيش في أيّ حربٍ عربية إسرائيلية مقبلة؛ لما يعانيه من نقصٍ كبير في العتاد، وأنَّه إن كان لا بدَّ من الاشتراك الأردني، فعلىٰ الجامعةِ العربية المساعدة بالسلاح، وأنَّ الجيش الأردني في مواقفه الدفاعية أيضاً يحتاج لدعم عربي، ويتّضح في المذكرة الإصرار من قبل الصلح علىٰ متابعة القتال، بدعوةِ العراق لاستئناف القتال وسدِّ أيِّ ثغرةٍ يتركها الجيش الأردني، بل ويذهب الصلح إلىٰ دعوة العراق لاستلام الجيش الأردني، مُبرِّراً موقف الملك عبد الله بنقص السلاح والعتاد، ويقول: "ولكنّني مُقتنعٌ أنّي لم أشعر أنَّ الملك عبد الله يُقدِم علىٰ هذه الخطوة وهو راغب فيها، ولكنَّه يتصرّف الرجل المُضطرّ الذي ليس في يده حيله"، وأنَّ حتميةَ القتال تفرض إجراءً عربياً[53].

ويروي بشارة الخوري في مذكراته عن هذه الزيارة، أنَّ الصلح نقل إليهِ الموقف الأردني بعدم اشتراكه بجولاتٍ عسكرية قادمة لفلسطين، مُبرِّراً ذلك بتدخل كلوب باشا، ونقص الذخيرة، ومنع الضباط الأردنيين من تلقي أوامر الملك للقتال بسبب رئاسة الجيش البريطانية، ويبيّن الخوري أنَّه والحكومة اللبنانية اتفقا علىٰ عدم دعوة الملك عبد الله إلىٰ زيارة لبنان، حتىٰ لو أظهر رغبةً في ذلك[54]، وهذه السلبية من الرئاسة والحكومة اللبنانية جاءت لأسبابٍ عدة، أبرزها:

أ ـ مجاراة لبنان للسياسة المصرية السعودية السورية، مقابل محور عمان – بغداد.

ب ـ مشروع سورية الكبرىٰ والرفض المستمرّ له من قبل لبنان، وما تركه من رواسب أثَّرت علىٰ العلاقة بين البلدين.

جـ ـ علاقة الملك عبد الله القوية بالمعارضة اللبنانية خلال هذه الفترة، بكافة أشكالها المتطرفة والمعارضة (وهذا ما سيتم بحثه لاحقاً).

د ـ بدء تبلور تيار فلسطيني يدعو إلىٰ الوحدةِ مع الأردن، وهذا يخالف السياسة العربية للجامعة، التي رفضت الوحدة خوفاً من طموحات الملك عبد الله.

و: وَحْدة الضفتين وأثرها على العلاقة بين البلدين:

هدفت السياسة المصريّة ومن ورائها السعوديّة والسوريّة، إلىٰ إحباطِ مشروع الوحدة الأردني الفلسطيني، وسعت إلىٰ وأد أيِّ قرارٍ شعبيّ أو رسميّ بضمّ الجزء العربي المتبقي من فلسطين إلىٰ الأردن[55]، مُقابل السعي الأردني لضمِّ الضفة الغربية، وأصبح هذا الموضوع محور الحياة السياسية العربية، والتي ألقت بظلالها علىٰ العلاقة الأردنية اللبنانية.

وانتهجت السياسة المصرية، السورية، السعودية، واللبنانية موقفاً مقاوماً لضمّ الضفة الغربية، وذلك بدعم حكومةِ عُموم فلسطين، والتي اتّخذت من غرة مقرّاً لها منذ 23 أيلول 1948م، وأبلغت قرار إنشائها إلىٰ الدول العربية بمذكرة جاء فيها: "أنَّه بالنظر لما لأهل فلسطين من حقٍّ طبيعيّ في تقرير مصيرهم، واستناداً لمقرّرات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرّرَ إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها دولةً فلسطينية، وإقامة حكومة فيها

تُعرف بحكومة عموم فلسطين"[56]. وقد رفض الأردن هذه الحُكومة مبرّراً ذلك بأنّها حكومة ضعيفة، لا تستطيع بلا جيش وإدارة أن تتحمّلَ عبءَ مقاومة دولة إسرائيل[57].

وبنفس اليوم الذي عُقِدت فيه حكومة عموم فلسطين مجلسها الوطني لتُضفي الشرعيّةَ الشعبية عليها في 1 تشرين أول 1948م[58]، انعقد في عمان مُؤتمر فلسطيني برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي[59]، وقرَّر عدم شرعية حكومةِ عموم فلسطين في غزة، وأصدر القرارات التالية:

1. إنَّ مهمة الجيوش العربية في فلسطين لن تنتهي إلا بالنصر الحاسم.
2. إنَّ عرب فلسطين ينظرون إلى هيئة الأمم بتلهّفٍ بغية إحقاق الحقّ.
3. تحية جنود وضباط الجيوش العربية.

وقد حظي المؤتمر بدعم من الملك عبد الله، وحضره أكثر من ستة الآف شخص بحسب مذكرات عجاج نويهض[60] سكرتير المؤتمر[61].

وهُنا بدأ الخلاف الأردني مع الدول العربية التي عارضت هذا التوجه الفلسطيني بالرغبة بالضمِّ للأردن، والقبول الأردني بذلك، ورفضت لبنان هذه الإجراءات، واجتمع وزير خارجيته مع وزير الخارجية السوري، وتباحثا بمشروعِ مُذكرةٍ تقدّم إلى الأمانة العامة لجامعةِ الدول العربية، وتتضمَّن شكوى سورية على الأردن بسبب موقفها من قضية فلسطين، وقد تأجَّل بحث هذه الشكوى بسبب اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة في باريس، ومناقشتها للقضية الفلسطينية[62].

وبينما كان الصلح يُمثِّلُ لبنانَ في هذه الاجتماعات، بدأ الخلاف يبرز بين الأردن ولبنان بخصوص فكرة ضمّ الضفة الغربية للأردن، حيث نشرت صحفٌ باريسية حديثاً إلى الصلح، يقول فيه: "إنَّ لبنان عارض دائماً كلَّ مشروع يقضي بتقسيم فلسطين، وأنَّ مسألة فلسطين لا يمكن أن تُحَلَّ بمجرد قرار أو عرض اقتراح، بل إنَّ حلَّها الوحيد هو الاعتراف بوحدة فلسطين على أنَّها دولة عربية"، ومشيراً إلى الموقف العربي الرافض لتقسيم فلسطين، وأن تبقى لفلسطين حكومة خاصة، ومبدياً رفضه لمشروع سورية الكبرى[63]، ولكنَّ الخلاف اشتدَّ بين الملك عبد الله والصُلح، حيث أرسل رياض الصلح برقية إلى الملك عبد الله في 27 أيلول 1948م، يُعبِّرُ فيها عن رفضه لضمِّ الضفة الغربية، مُبيّناً بأنَّ هذا الخيار سيؤدي إلى القضاء على التضامن العربي ووحدة فلسطين، وداعياً الملك عبد الله إلى التراجع عن هذا الخيار.

وبدوره ردَّ الملك عبد الله على هذه البرقية في 30 أيلول 1948م، مذكراً رياض الصلح بما تمَّ الاتفاق عليه خلال شهر نيسان 1948 في زيارة الصلح للمملكة، وما بحثاه من تقصيرِ الجامعة العربية بالدعم المقدم للأردن، منتقداً الأسلوب التحريضي للحكومة اللبنانية على السياسة الأردنية تجاه فلسطين، حيث خاطبه الملك عبد الله بقوله "وتنتظر فتح فلسطين على يدِ دولةٍ واحدة"، ووجّه الملك عبد الله نقده إلى الدول العربية وإهمالها قضية اللاجئين، بقوله: "الشتاء أقبل واللاجئون في العراء، ومسؤولية هؤلاء على الجامعة".

ويُلحَظ أنَّ موضوع ضمّ الضفة إلى الأردن سبَّبَ توتراً للعلاقات بين البلدين، خصوصاً مع الاعتراف اللبناني بحكومة عموم فلسطين في 13 تشرين أول 1948م[64] الذي جاء بعد مشاورات لبنانية بين وزير خارجية لبنان حميد

فرنجية، ووزير الخارجية المصري، وبعد إعلام العراق بذلك، وهذا الاعتراف اللبناني والذي جاء باتفاق مع مصر والسعودية، يُبيِّنُ بأنَّ لبنان قد تبنّىٰ في موقفه تجاه الأردن السياسة الرافضة لضمِّ الضفة الغربية[65]، بينما أكَّد الأردن موقفه رغم الخلافات الأردنية المصرية، والضعف العسكري العربي أمام الصهيونية، والذي انعكس ذلك علىٰ العلاقة الأردنية اللبنانية، فلمّا ساءت الحالة العسكرية في جنوب فلسطين، وبدأت القوات المصرية بالتراجع أمام القوات الصهيونية، أبلغ الملك عبد الله لبنان، وبناءً علىٰ سوءِ حالة الجيش المصري، أنَّ كُلَّ عودةٍ إلىٰ القتال في ضوء هذا الضعف العربي، هي مُغامرة وذلك في رسالةٍ نقلها وزير لبنان المفوض في عمان خالد شهاب، ويُعلمه فيها بأنَّه ينوي أن يبرق إلىٰ رياض الصلح بعدم التحمّس كثيراً لقضية فلسطين عسكرياً، حيث رأىٰ الملك عبد الله أن تُمنح الأولوية إلىٰ مصلحة اللاجئين قبل كلِّ اعتبار[66].

لكنَّ يبدو أنَّ علاقة الملك عبد الله برئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح، قد وصلت إلىٰ حالةٍ كبيرة من التوتر، يُعبِّر عنها ما نشرته صحفٌ باريسية من برقيةِ الملك عبد الله للصلح، وجاء فيها: "لم يَعُدْ مجالٌ للغو، وأنَّ الحِكمة والوطنيّة اللتين تُملأ بهما تدعوانك إلىٰ إعمال الرواية..."[67].

وقد ازدادت حدة التوتر بين البلدين بسبب هذه البرقية، والتي تُعبِّر عن خلافٍ سياسي يتمحور حول مستقبل القضية الفلسطينية وأولوياتها بين العمل العسكري، والعناية باللاجئين، وعَقد رياض الصلح مؤتمراً في باريس علىٰ هامش اجتماعات هيئة الأمم المتحدة؛ لبحث القضية الفلسطينية، وتطرَّقَ فيه إلىٰ مراسلاته مع الملك عبد الله، وقال فيه: "إنَّهُ لم يعد هناك مجال للتصلب، وأنَّ

حِكمة رياض الصلح ووطنيته يحملان الملك عبد الله على أن يطلبَ منه الالتزام والاعتدال، والعناية بحالة اللاجئين العرب قبل أيِّ شيء آخر".

وتابع الصلح بأنَّه سيردُّ على الملك عبد الله عبر الصحافة على هذه البرقية، حيث جاء في ردّه: "لا أعلم هل يجوز نعتي بالتصلّب وأنا أعمل في باريس مع بقية الوفود العربية، على ردِّ كلِّ محاولة لتقسيم فلسطين، فهل هذا تصلّبٌ؟! وعلّقَ على مسألة اللاجئين الفلسطينيين بِقوله:"فإنَّ مسألتهم تهمّني كثيراً، ولست أرى وسيلة لخدمتهم أجدى من العملِ على إعادتهم إلى ديارهم"، وختم مؤتمره الصحفي بعبارة توضح عمق الخلافِ السياسي الذي وصلت لهُ العلاقة بين البلدين، والأثر الذي تركه موضوع ضمّ الضفة الغربية في هذه المرحلة، بقولِ الصلح: "أمّا إذا تفوّق اعتدالُ الملك عبد الله على تصلّبي، فإنّي سأتخلّى عن منصبي، وسأحمل السلاح لاستعادة الشرف المفقود"[68].

وقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في عمان تقريراً تشير فيه إلى أنَّ رئيس وزراء لبنان خرج عن حدود اللياقة، ناقلةً تعليق وزير خارجية لبنان فيليب تُقلا، والذي وصَف الصُلح بأنهُ واقعٌ تحت تأثيرِ الرئيس السوري شُكري القوتلي[69].

وممّا يؤكِّد التنسيق السوري – اللبناني في هذه المرحلة، والذي هو على درجةٍ كبيرةٍ، اجتماع الرئيس بشارة الخوري بالرئيس السوري شكري القوتلي في 6 تشرين الثاني 1948م[70]، ولم يَكُن البلدان قد دخلا في مرحلةِ القطيعة الاقتصادية بعد، ولم تكن سوريا قد دخلت في عهدِ الانقلابات العسكرية التي خلقت ليونةً ومرونةً في السياسة اللبنانية الخارجية.

وضمن هذه الأجواء السياسية التي ترك أثرها السعي الأردني الفلسطيني للوحدة، والسياسية العربية الرافضة،عُقد مؤتمرُ أريحا في 1 كانون أول 1948م، برئاسة محمد الجعبري، وتولّى عجاج نويهض أمانة السرّ لهذا المؤتمر، والذي قرَّرَ: أن تتألف فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وأن يُبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين، وبهذا بدأت الإجراءات العملية للوحدة الأردنية الفلسطينية تأخذ موضعَ التنفيذ، فقد صادق مجلس الأمة الأردني في 12 كانون الثاني 1948م على قرارات مؤتمر أريحا(71)، وبعد إبلاغ هذا القرار إلى الحكومات العربية، بدأ التباين بالاتضاح، خصوصاً بين الأردن ومصر، ولسَعي الجُهود العراقية والسورية فقد تأجل البحث في هذه الخطوة ضمن مؤسسة الجامعة العربية، مما دعا الحكومة الأردنية إلى تأجيل السير بإجراءاتها، وصدر قرارُ أردني جاء فيه "أنَّ الحكومة الأردنية قرّرت عدم تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا في الوقت الحاضر، مع اتفاق هذه القرارات مع سياسة الحكومة الأردنية كلَّ الاتفاق"، وهكذا تأجّلت هذه الخطوة حتى نيسان 1950م(72).

أمّا عن الموقف اللبناني خلال هذه الفترة، فإنَّهُ تعرَّض لضغوطاتٍ كبيرة من مصر لأجل أن يشتركَ في استنكار السعي الأردنيّ للوحدة مع فلسطين، ورفضِ مُقرّرات مؤتمر أريحا، حيث أبلغَ مجلس الوزراء اللبناني عن طريق وزير الخارجية اللبناني مذكرةً "تناشد الملك عبد الله ألّا يرضى عن عمل يظهر تفكّك العرب"، معتبرة أنَّ قرار الوحدة الأردنية الفلسطينية إضعافٌ للدول العربية، ومما يشير إلى المجاراة الكبيرة من قبل السياسة الخارجية اللبنانية للسياسة المصرية والسورية، بأنَّ هذه المذكرة لم ترسل إلى الأردن إلا بعد اطلاع الرئيس السوري عليها(73).

وهذا الموقف اللبناني بالإصرار علىٰ رفض الوحدة الأردنية الفلسطينية، هو الخشية من أيِّ توسّعٍ هاشميّ في المنطقة، وبسبب هواجسها من مشروع سورية الكبرىٰ، وسعيها لمسايرة السياسة السورية والمصرية بسبب مصالحها الاقتصادية معها؛ ولأنَّ جامعةَ الدولِ العربية بشكلها السياسي التنظيمي القائم علىٰ اعتراف الدول المؤسسة لها بالاستقلال، واعترافها بالحدود السياسية منح لبنان مساحةً كبيرة في العمل السياسي العربي.

ولكنَّ المتغيّرات السياسية علىٰ الساحةِ العربية أفضت إلىٰ لجوءِ لبنان إلىٰ سياسة التساهل مع القرار الأردني، بل وإلىٰ لعبها دور الوسيط بين الأردن ومصر، بدلاً من دور الرافض، فسياسة الانقلابات العسكرية في سورية تسبَّبت في كثيرٍ من الأحيان إلىٰ توترٍ في العلاقة اللبنانية السورية، ممّا أدّىٰ إلىٰ تغييراتٍ في التعاطي مع المحور الهاشمي الأردني العراقي، وقد قام الملك عبد الله في زيارة إلىٰ بيروت في 24 أيلول 1949م، وذلك خلال عودته من زيارة إلىٰ إسبانيا، وقد استُقبِلَ الملك عبد الله في لبنان بشكلٍ رسمي، وحلَّ ضيفاً علىٰ الحكومة اللبنانية، ومن أبرز ما تمَّ بحثُه في هذه الزيارة، هو جامعة الدول العربية التي يشير الخوري في مذكراته إلىٰ موقف الملك عبد الله السلبي منها، علىٰ خلافِ الموقف اللبناني الداعي إلىٰ دعمها وتقويتها، وختاماً فإنَّ جريدة الإصلاح أشارت بأنَّ "هذه الزيارة بحثت موضوع الاتحاد الذي شاع بين سوريا والعراق"[74]، ويتّضح أنَّ الإجراءات الأمنية في هذه الزيارة حالت دون زيارة الملك عبد الله إلىٰ السفارة الأردنية في بيروت، حيثُ اتُّبِعَتْ إجراءات أمنية مُشددة، ولم يمرّ موكب الملك عبد الله في الساحات العامة رغم استقباله من قبل الرئيس بشارة الخوري.

وهذه الإجراءات اللبنانية حالت دون لقاء الملك بالبطريرك الماروني أنطون عريضة، والذي أرسل له الملك برقيةً يعتذر فيها عن عدم تمكنه من زيارته[75]، وهذه الإجراءات المُشددة كانت محلَّ عِتاب الملك عبد الله وانزعاجه من الحكومة اللبنانية، وقد برّرها الرئيس بشارة الخوري بأنَّها كانت بطلبٍ من قائد الجيش الأردني[76]، وتشير مذكرات حكمت مهيار إلى وجود معلومات لمحاولة اغتيال الملك في بيروت، حتَّمت إرسال سرية جيش أردني قامت بحراسة الميناء، وأنَّ هذه المعلومات أكَّدها رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح، وأنَّها بتدبير من الهيئة العربية العليا بزعامة أمين الحسيني[77].

ز: إجراءات الوحدة الأردنية الفلسطينية وأثرها على العلاقة بين البلدين (1950 م):

بينما كانت الوحدة الأردنية الفلسطينية تترجم على أرض الواقع من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية في الضفتين في 11 نيسان1950م، وافتتاح البرلمان للضفتين في 25 نيسان 1950، في جلسةٍ جاء فيها في خطبة العرش، "بأنَّ هذا الإجراء لا يعوقُ التسوية النهائية، لا قرار حقوق العرب بفلسطين"[78]. وقد أبلغت لبنان بهذا القرار فور الانتهاء من إجراء الانتخابات هي والدول العربية من قبل وزارة الخارجية الأردنية[79]، وقد قابل لبنان هذا الإجراء بالاعتدال[80]؛ وذلك بسبب التوتر أو(انقطاع العلاقات) بين سورية ولبنان منذ 15 آذار1950م، وما ترتّب على ذلك من إغلاقٍ للحدود بين البلدين[81]، والذي استدعى لبنان إلى إيجادِ اتفاق اقتصادي مع العراق يتدارك من خلاله الهزة الاقتصادية التي لحقت به[82].

واستمر الملك عبد الله في تصريحاته المؤكدة على قرار ضم الضفة الغربية للأردن، مستنداً إلى شعبية القرار في الضفة الغربية وبين اللاجئين الفلسطينيين، غيرَ مبالٍ بتهديدات الجامعة العربية التي تعارض هذه الوحدة، وتهدّد بفصل الأردن من الجامعة، ذلك أنَّ الأردن رأى معارضة الجامعة العربية بأنَّها تناقضٌ مع فلسفة الجامعة الداعية للوحدة العربية[83].

وبسبب السعي اللبناني إلى إيجاد اتفاق مع العراق، والذي رأى سياسيّوه وقادته بعدم جواز فصل الأردن من الجامعة العربية، فقد اتخذت الحكومة اللبنانية سبيلاً إلى التقارب مع العراق من خلال التلميح بالموافقة على ضمِّ الأردن للضفة الغربية[84]، ممّا أوقعه في مواجهة الخيار المصري الداعي إلى فصل الأردن من الجامعة العربية، وأصبحت السياسة الخارجية اللبنانية متردّدة ما بين التخوف اللبناني من مشروع سورية الكبرى والموقف السوري المتمثل بالقطيعة الاقتصادية، وبديلها اتفاقه اقتصادياً مع العراق[85]، لذا فإنَّ لبنان تبنّى خياراً يتطابق وخيار العراق بالسعيِ إلى المُصالحة الأردنية المصرية؛ للحيلولةِ دون وقوع انقسام عربي يُضعفها أمام الداخل اللبناني الذي بنت حكومة لبنان ورئاسته كثيراً من سمعتها عليه، فأعلنت الحكومة اللبنانية أنَّها لا تؤيّد جانباً دون آخر، وأن هذا نهجها في سياستها العربية[86].

وحينما انتقل البحث في الإجراء الأردني بضمِّ الضفة الغربية والموقف العربي منه إلى اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، والتي عُقدت في منتصف نيسان 1950م، وتمَّ خلالها بحث فصل الأردن في الجامعة العربية وبتأييد مصري، سعودي، سوري، فقد سعت لبنان مع العراق إلى تأجيل بحث هذا الموضوع، وأدَّت الجهود العراقية إلى تأجيل بحث القرار حتى يتمَّ إيجاد مخرجٍ

عربيٍ للقضية، خصوصاً وأنَّ الملك عبد الله بقي متصلباً علىٰ رأيهِ باعتبار فلسطين والأردن يتمتعان بوحدةٍ طبيعية، وهذا ما رفضته مصر وغيرها من الدول العربية[87]، ورأىٰ فيه رياض الصلح كتحطيم لأواصر الأخوة بين دول الجامعة[88].

ونتيجةٍ لهذا تأجّل بحث القضية إلىٰ حزيران 1950م، حيث بدأت تتبلور مُبادرة عراقية ولبنانية لتنقية الأجواء بين الدول العربية علىٰ شكلِ وساطةٍ تولىٰ فيها لبنان الحِوار مع مصر، والعراق الحوار مع الأردن، وأسفرت عن لقاءاتٍ بين رياض الصلح وصالح جبر وزير الداخلية العراقي، وأسفرت هذه اللقاءات والجهود إلىٰ صيغةٍ قدمها البلدان وهي "اعتبار القسم العربي الذي ضمه الأردن لفلسطين وديعة بين يديه ريثما تُقرَر الحلول النهائية للقضية الفلسطينية "[89].

ولكنَّ هذه المساعي لم تؤدِّ إلىٰ نتيجةٍ حاسمةٍ، ولم يحسم الخلاف بين الأردن ومصر[90]، ونتيجةً لعودةِ العلاقات اللبنانية السورية إلىٰ مجاريها، وبفضل المساعي السعودية المصرية، فقد التقىٰ خالد العظم رئيس وزراء سورية برياض الصلح، في سعيٍ لحلِّ الخلافات بين البلدين، فعاد لبنان بعد هذا اللقاء إلىٰ سياسةٍ مناهضةٍ لسياسة الأردن الخارجية، فتسوية الخلاف مع سورية منح لبنان قدراً من الحركة السياسية باتجاهِ رفض التوسّعِ الأردني الهاشمي، وللأسباب ذاتها النابعة من التخوف من مشروع سورية الكبرىٰ، وتحالفاً مع سياسة مصر وسورية والسعودية، وقراراتها المُناهضة أيضاً للمحور الهاشمي.

وحينما انعقد اجتماع اللجنة السياسية في 12 حزيران 1950م بالقاهرة، فإنَّ الحُكومة الأردنية قرَّرت ألّا يحضر مندوبها الجلسة الخاصة ببحث مسألةِ الوحدة

الأردنية الفلسطينية، مبيِّنةً ببرقية بعثت بها إلى عبد الرحمن عزام أمين الجامعة، بأنَّ الوحدة الشاملة لضفتي الأردن أمرٌ مُنتهٍ في نطاق البند الثاني من قرار مجلس الأمة الأردني، المُتضمّن تأكيد المحافظة على كامل الحقوقِ العربيةِ بفلسطين، واعتبر الموضوعُ منتهياً سواء بحثه العرب أم لم يبحثوه، وأيّاً تكن ردة الفعل من قبل الجامعة العربية[91].

وانتهت دورة مجلس الجامعة في 17 حزيران 1950م، دون أن يتمَّ البتُّ بقرار فصل الأردن، حيث تمَّ تأجيل بحث القضية المتعلقة بالوحدة الأردنية الفلسطينية[92].

وممّا يستحقُّ الإشارة إليه، هو أنَّ لبنان وقَّع على ميثاق الضمان الجماعي (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والعربي بين دول الجامعة العربية)، التي تقدَّمت بها مصر، واقترحت لبنان بنودها الخاصة بالتعاون الاقتصادي، وأوجدت لجنةً عسكرية دائمة تنسِّق الأعمال الدفاعية بين الدول العربية، ولم يوقِّع عليه الأردن ورآه بلا فائدة[93].

مراجع الفصل السادس

(1) حسان الحلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية (1918 – 1952) عهد الانتداب الفرنسي والاستقلال، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1982م، ص169، لاحقاً: الحلاق، موقف، سيل، رياض، ص653، لورا زيتزين أيزنبرغ، عدو عدوي الصلات الصهيونية اللبنانية (1900 – 1948م) ترجمة: منال سلمان، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 1997 م، ص 171، يشار له لاحقاً أيزنبرغ، الصلات.

(2): الصليبي، بيوت، ص 229.

(3)معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية،حروبنا مع إسرائيل، مطبعة الرأي، عمان، 2007م، ص151؛ لاحقاُ: أبو نوار،حروبنا؛الموسى، أيام، ص311؛ سيل، رياض، ص652؛ الخوري، حقائق، ج2، ص154؛ بُدأ التفكير بانشاء الجيش اللبناني في عام 1937م أنظر:جريدة فلسطين،ع:17-3483، 20/ 3/ 1937م ص4.

(4)للمزيد راجع: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، 1959، جزأين، ج2، 110-120؛ سيل، الرياض، ص648.

(5) محافظة، العلاقات، ص 176، الحلاق، موقف، ص206، عارف العارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود جزأين، المكتبة العصرية، صيدا، 1956م، جـ1 ص 282، لاحقاً: العارف، نكبة.

(6) مكاوي، مشروع، ص249- 295، الأهرام، ع: 22559، ص1، 27/ 4/ 1948م.

(7) بيضون، رياض، ص249.

(8) الأهرام، ع: 22557، 25/ 4/ 1948م، ص 1.

(9) البخيت، الوثائق، م5، ص199، وثيقة رقم (28) (123هـ) وتشير جريدة الجزيرة إلى هذه الزيارة بعددها الصادر بتاريخ 26/ 4/ 1948م، رقم 1247، وطلب الملك عبد الله من رياض الصلح بترفيع سفير لبنان في الأردن عبد الله النجار إلى رتبة وزير مفوض، وللمزيد عن الموقف الأردني، أبو نوار، حروبنا، ص68.

(10) سليمان الموسى، أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948م، وزارة الثقافة، عمان، ص 124م، لاحقاً: أيام.

(11) عن العلاقة بين الأردن وسوريا، راجع: الشناق، العلاقات، ص116، الأهرام، 28/ 4/ 1948م، ع:2256، ص1.

(12) الخوري، حقائق، ج3، ص101.

(13) هزاع المجالي، مذكراتي، ص63؛ العارف، نكبة، ص 284.

(14) الخوري، حقائق، ص101، بيضون، رياض، ص 256.

(15)الخوري،حقائق، ص101، الأهرام، ع: 22561، 29/ 4/ 1948م، ص1، الأهرام، ع:22562، 2/ 5/ 1948م، ص3.

(16) البخيت، والوثائق، مج5، ص194.

(17) الأهرام، ع: 22563، 3/ 5/ 1948م، ص1.

(18) الأهرام، ع: 22565، 5/ 5/ 1948م، ص1.

(19) الأهرام، ع: 22567، 7/ 5/ 1948، ص1، الخوري، حقائق، ج2، ص102.

(20) بيضون، رياض، ص295، سيل، رياض، ص 649.

(21) البخيت، الوثائق، م15، ص386، وثيقة رقم (131) (153-35).

(22) البخيت، الوثائق، م15، ص388، 391، (138).

(23) محمد جواد مغنية (1904 – 1979م): من كبار علماء الشيعة في جبل عامل، درس الفقه في النجف، وعمل قاضياً شرعياً في بيروت، وله العديد من الكتب الفقهية، ونقل جثمانه ليدفن في النجف عند وفاته، انظر: أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار المنارة، جدة، 1998 م، ص 172

(24) البخيت، الحقائق، م15، ص394، (144) (52-358).

(25) البخيت، الوثائق، م15، ص 386، (132) (218-53).

(26) خيرية قاسمية، فلسطين بمذكرات القاوقجي، ص193، دروزة، القضية، مج 1، ص151.

(27) الشناق، تاريخ، ص259- 260، بينما يذكر حسان الحلاق في كتابه موقف لبنان من القضية الفلسطينية عدد الجيش اللبناني (2000) جندي ممّن اشتركوا في حرب فلسطين، ويرى دروزة أنَّ مجموع القوات العربية لم يتجاوز (15) ألفاً، ص215- 216.

(28) البخيت، الوثائق، م15، ص217-218.

(29) البخيت، الوثائق، م15، ص220، وثيقة رقم (62) (102-358).

(30) الخوري، حقائق، ج2، ص103، الحلاق، موقف، ص212.

(31) انظر: Golda meir، my life، weidenfeld and Nicolson، London، 1975، p. 181

(32) الموسى، أيام، ص131، وللمزيد انظر: أبو نوار، حروبنا، ص91 – ص 95

(33) الحلاق، موقف، ص212، دروزة، القضية، ص151، سيل، رياض، ص656، الموسى، أيام، ص318، صلاح العبوشي، تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء، دار العلم للملايين، ط1، 1989م، ص44، لاحقاً: العبوشي، تاريخ.

(34) الخوري، حقائق، ص104، الحلاق، موقف، ص216.

(35) الحلاق، موقف، ص216، سيل، رياض، ص649.

(36) الموسى، أيام، ص 308.

(37) قاسمية، مذكرات عوني، ص 319.

(38) الخوري، حقائق، جـ 2، ص 105، الحلاق، موقف، ص 216.

(39) للمزيد، راجع: محافظة، العلاقات، ص 188.

(40) يوسف البش: محقق، مذكرات الأمير عادل أرسلان، المستدرك، 1948م، بيروت، 1994م، ص 109، دروزة، القضية، ص 153.

(41) آفي شلايم، إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم ومراجعة ودحض وتفنيد، ترجمة: محمد ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2013م، ص 62، لاحقاً: شلايم، إسرائيل.

(42) البخيت، الوثائق، م5، ص 261، (129) (105-1أ).

(43) البخيت، الوثائق، م15، ص 262، (130) (130-1أ).

(44) المجالي، مذكراتي، ص 70

(45) سامي الصلح (1890– 1968 م): سياسي لبناني، درس الحقوق بباريس وأصبح رئيساً للوزراء أول مرة في 1942م إلى 1943م، ثم انتخب نائباً لأكثر من مرة، ولعب دوراً سياسياً كبيراً في عهد كميل شمعون، وله مذكرات، الكيالي، الموسوعة، مج 3، ص101، وللمزيد راجع: الصلح، لبنان العبث.

(46) الصلح، لبنان العبث، ص169.

(47) دروزة، القضية، ص162، وللمزيد راجع: الموسى، تاريخ، ص185.

(48) شلايم، إسرائيل، ص63.

(49) انظر: دروزة، القضية، ص176، سيل، الرياض، ص659.

(50) بيضون، رياض، ص299، المجالي، مذكراتي، ص77-78، الموسى، أيام، ص361-362.

(51) بيرسون سنية، مهمة الكونت برنادوت عام 1948م، الوساطة والاغتيال، ترجمة: زيد عيادات، محمد المصالحة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 2011م، ص98، لاحقاً: بيرسون، مهمة.

(52) للمزيد راجع: دروزة، القضية، ص158-186، مهمة، ص98، المجالي، مذكراتي، ص 79، محافظة، العلاقات، ص184، الصلح، لبنان العبث، ص148.

(53) نص المذكرة في: بيضون، رياض، ص 575 – 581 ملحق رقم (11).

(54) الخوري، حقائق، جـ2، ص104.

(55) شلايم، إسرائيل، ص64، دروزة، القضية، ص210، الخوري، حقائق، ص147، للمزيد انظر: جريدة الهدى، ع 112، 1/ 8/ 1951 م، ص2.

(56) دروزة، القضية، ص211- 212، شلايم، إسرائيل ص65، عز الدين، الأيام، ص314 – ص 315.

(57) شلايم، إسرائيل، ص67.

(58) دروزة، القضية، ص211-212، الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص390.

(59) سليمان التاجي الفاروقي (1882م – 1958م): فلسطيني مواليد الرملة، كان ذا نشاطٍ لافت ضد الانتداب البريطاني في فلسطين، وأصدر جريدة الجامعة الإسلامية، وبعد نكبة 1948م لجأ إلى الأردن واستقر فيها لفترة ثم عاد إلى أريحا، للمزيد انظر: يعقوب العودات (البدوي الملثم)، من أعلام الفكر والأدب في فلسطين شركة التوزيع الأردنية، عمان، ط2، 1987م، ص501- ص502.

(60) عجاج نويهض (1897 – 1982م): مواليد رأس المتن، لبنان، قومي عربي أصدر جريدة القلم في عهد الملك فيصل، ثم ذهب لفلسطين وعمل في المجلس الإسلامي الأعلى، وعمل مفتشاً للمحاكم الشرعية بفلسطين، ولعب دوراً سياسياً عروبياً بمقاومة الصهيونية، وبعد النكبة جاء لعمان وعمل مساعداً لرئيس الديوان الملكي الهاشمي من 1949 م ولغاية 1951، ثم مديراً لدار الإذاعة الأردنية من 1950 ولغاية 1951م، ثم مديراً لدائرة المطبوعات والنشر، وكان مقرباً من الملك عبد الله، يعقوب العودات (البدوي الملثم)، من أعلام الفكر والأدب في فلسطين، وكالة التوزيع الأردنية، ط2،1987 م، ص 641 – ص 645، وللمزيد راجع مذكراته، الحوت، مذكرات، ص 358 – ص 359.

(61) الأهرام، ع: 22693، 3/ 10/ 1948م، ص 2، دروزة، القضية، ص 213، شلايم، إسرائيل، ص 68، الحوت، مذكرات، ص 319 – ص 320، الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص 390.

(62) الخوري، مذكرات، ج3، ص 147-148، الأهرام، ع: 22690، 3/ 10/ 1948م، ص1.

(63) الأهرام، 16/ 10/ 1948م، ع: 22703، ص1، تقرير برنادوت راجع: دروزة، حول الحركة، ج2، ص60.

(64) الملك عبد الله، الآثار، ص 243- 244، حسان الحلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية، منشورات روائع مجدلاوي، عمان، 1998، ص 475 + ص 476 وثيقة رقم (149 +150) الأهرام، 13/ 10/ 1948م، ع:22697، ص4.

(65) الخوري، حقائق، ص 155.

(66) الخوري، حقائق، ص 160.

(67) هلال الصلح، رياض، ص 151، الخوري، حقائق، ص 161، بيضون، رياض، ص322-323.

(68) الأهرام، 12/ 11/ 1948م، ع: 22727، ص4، بيضون، رياض، ص 323.

(69) سليمان الموسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1952م، منشورات جريدة الرأي، 1994م، ص 96 – ص97، لاحقاً: الموسى، أضواء.

(70) الخوري، حقائق، ص163-164، الشناق، العلاقات، ص159.

(71) نويهض، ستون، ص 322-323، محافظة، العلاقات، ص189، الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص389.

(72) دروزة، القضية، ص 216، الحجاج، التطور، ص 172.

(73) الخوري، حقائق، ج3، ص 176-178.

(74) الخوري، حقائق، ص 370، جريدة الاصلاح، ع: 54، 28/ 11/ 1949م، ص2، كان مقرراً أن يعود الملك عبد الله من ميناء الإسكندرية، لكنَّه عدل عن ذلك بسبب وجود شبهة حول محاولة اغتيال انظر: RECORDE OF THE HASHMITE DYNASTIES، VOL7:TRANS ،JORDAN،EDITED BY:ALAN DE L.RUSH، P. 554.ARCHIVE EDITION.1995.

(75) الخوري، حقائق، ص 261، مذكرات الملك عبد الله، ص 38، أكرم الحوراني، مذكرات هاني الحوراني، 10 أجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001م، ج2، ص 1056، لاحقاً، الحوراني، مذكرات، عز الدين، الأيام، ص 10، ص 325، ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، دار العروبة، عمان، ط 5، د.ت، ص 156 – ص 157، لاحقاُ: النشاشيبي، من قتل.

(76) الخوري، حقائق، جـ3، ص 370.

(77) عمر محمد نزال العرموطي، مذكرات اللواء حكمت مهيار مدير الأمن العام الأسبق، ط1، 2012م، ص275-277، ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى أن المحقّق قد جعل الزيارة عام 1943م وهو مخالف للواقع؛ لأنَّ الزيارة كانت عام 1949م في طريق عودته من أسبانيا، وللمزيد راجع الإصلاح 5 / 11 / 1949 م، ص 2، الإصلاح 21/ 11 / 1949 م، ص2

(78) الدفاع، ع: 4284، 11/ 4/ 1950م، ص1، الحجاج، التطور، ص 168 – ص 169

(79) الأهرام، ع: 3186، 19/ 4/ 1950م، ص1، 26/ 4/ 1950، ص1، ع: 4296، 25/ 4/ 1950م، ص1، الأهرام، 23/ 4/ 1950م، ص9.

(80) الخوري، حقائق، ج 3، ص298.

(81) المصدر السابق، ص285–278.

(82) بيضون، رياض، ص 343، وعن الموقف اللبناني من الانقلابات السورية راجع: غسان التويني، منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي، دار بيروت، 1954م، ما بعد ص 27.

(83) الدفاع، 28/ 3/ 1950م، ع: 4272، ص1، الأهرام: 23/ 4/ 1950م، ع: 23190، ص11.

(84) الدفاع 11/ 5/ 1950، ع: 4311، ص1، النهار، 13/ 12/ 1951، ع: 4704، ص 2، الحوراني، مذكرات، ج2، ص 9066.

(85) الخوري، حقائق، ص215–233، بيضون، رياض، ص343.

(86) الأهرام، 15/ 5/ 1950، 16/ 5/ 1950م، ص6، الإصلاح ع: 82، 12/ 6 / 1950، ص1.

(87) الدفاع، ع: 4314، 16/ 5/ 1950م ص1–4، الخوري، حقائق، ص 303.

(88) الأهرام، ع: 23212،14/ 5/ 1950م، ص6–11.

(89) الأهرام، ع: 23239،11 / 6/ 1950م، ص6–9.

(90) الأهرام: ع: 23214،16/ 5/ 1950، ص1، الأهرام، ع: 23215، 17/ 5/ 1950م، ع: 6.

(91) الأهرام، ع: 23240، 13/ 6/ 1950، ص1، انظر: الحوراني، مذكرات، جـ2، ص 966.

(92) الدفاع، 18/ 6/ 1950م، ع: 4342، ص1.

(93) عز الدين، الأيام، ص220، الدفاع، ع:4342، 18/ 6 / 1950، ص1، وللمزيد انظر: الكيالي، الموسوعة، مج 5، ص 421 – ص 422.

الفصل السابع

العلاقة الأردنية السياسية بالمعارضة اللبنانية حتى 1951م

الفصل السابع

العلاقة الأردنية السياسية بالمعارضة اللبنانية حتى 1951م

1: المعارضة اللبنانية:

إنَّ بحثَ علاقةِ الملك عبد الله بالمُعارضة اللبنانية، يضعنا أمامَ الحاجةِ إلى تصنيفِ هذه المعارضة إلى:

أ ـ معارضة معتدلة: وهي المعارضة التي آمنت بشرعية العمل ضِمن النظام السياسي اللبناني، وآمنت بالشكل الجغرافي والسياسي للبنان المعاصر، وعارضت الرئيس بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، ونشطت بعد التمديد لبشارة الخوري بُموجب تعديل دستوري مَنحه فترةً رئاسية ثانية بعد تعديل مواد الدستور[1]، وقد تزعَّم هذا التيار كميل شمعون[2]، وتولَّى قيادة لجنة أحزاب المعارضة، وكان قد استقال من حكومة الصُلح رفضاً لسياساتها[3].

ب ـ المعارضة المتطرفة: وهذه المعارضة لم تُؤمن بشرعيةِ النظام السياسي، ولا الحدود الجغرافية للبنان، ورفضت صيغةَ الميثاقِ الوطني اللبناني، وسعت إلى تبنّي مشروع يحدث تغييراً على الحدود الجغرافية بما يتلاءم والمصالح الطائفية، وأبرزها:

أ) التيار القومي المسيحي الماروني: والذي عبَّرَ عنه البطريرك أنطون عريضة، والمطران أغناطيوس مبارك، ورئيس الكتلة الوطنية الموالي لسياسات الانتداب الفرنسي إميل إدة، وبعض السياسيين الذين فقدوا امتيازاتهم مع مرحلة الاستقلال اللبناني، ولم يستفيدوا من امتيازات النظام السياسي في العهد الاستقلالي؛ وذلك لتناقض موقفهم معه، وتبنّى هذا التيار مشروع إنشاء كيان مسيحي لبناني خاص (لبنان الصغير)، وأيَّد قيام وطن قومي يهودي في فلسطين بالتوازي مع وطن قومي مسيحي ماروني[4]، استخدم أسلوب العصيان المدني كطريقةٍ للعمل ضد رئاسة الخوري وحكوماته، وأطولها عمراً في رئاسته هي حكومات رياض الصلح[5]، وقد دعمت هذه المعارضة القيام بحركة ثورية ضد النظام.

ب) الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي رفض لبنان بصيغته السياسية والجغرافية، وسنبحث دوره لاحقاً.

2: علاقة الملك عبد الله بالمعارضة المعتدلة (كميل شمعون)

سعت بعض القوى السياسية اللبنانية إلى المناداةِ بالوحدةِ العربية، ولكن من منطلقات سياسية تُعارض سياسة الرئيس بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح[6]، فالتجديد لبشارة الخوري والدعم الذي تلقَّاه مِن المِحور المصري السوري السعودي، دعا هذه المعارضة إلى التحرّكِ في نشاطها السياسي نحو مِحور الأردن – العراق، فأعلنت بعض هذه القوى تأييدها للملك عبد الله ولمشاريعه المتعلقة بالوحدةِ الأردنية الفلسطينية[7]، فقد ترأس كميل شمعون مؤتمر القدس، والذي عُقد في أواخر كانون الثاني 1949م، وحتى بدايات شباط، وقد شارك فيه

كلٌّ من القائد عبد الله التل، وأنور الخطيب، وعارف العارف، وعبد الله الريماوي، وكمال ناصر، وغيرهم، والذي كان من جملة قراراته: "تحية الملك عبد الله وجيشه"، و"الوحدة العربية وتأكيد عروبة القدس"[8].

وبعد إنهاء المؤتمر، فقد سلَّمَ شمعون هذه المُقرّرات إلى الملك عبد الله في لقاءٍ جمعه به، ممّا يعني أنَّ العلاقةَ بين الملك عبد الله والمعارضة اللبنانية[9] تقاربت بشكلٍ أزعجَ الرئاسةَ والحُكومة اللبنانية، خصوصاً وأنَّها جمعت زعيم أحزاب المعارضة وقائد لجنتها كميل شمعون مع الملك عبد الله، الداعي إلى الوحدة السورية وقيامها، وهو جزءٌ من دعوةٍ إلى تغيير النظام السياسي والحدود الجغرافية للبنان[10].

وهذه العلاقة ربما تُفسِّر السلوكَ السياسي الرسمي اللبناني المتوتر بين الأردن ولبنان في هذه المرحلة، وفي ضوء الانقلابات العسكري في سورية، خصوصاً مرحلة حسني الزعيم، والذي في بداية عهدِه ساير السياسةَ الهاشميّةَ، ممّا تسبَّبَ بتخوّفٍ كبير لدى لبنان مع وجود اتصالات بين الملك عبد الله وكميل شمعون، ورأت الرئاسة اللبنانية بهذا سعياً إلى إضعاف الرئاسة والحكومة اللبنانية[11]، وبالذات مع تصريحات شمعون المؤيدة لمسألةِ الوحدةِ الأردنية – الفلسطينية، وذلك في زيارته للأردن في آذار 1950م، منطلقاً من ضرورة هذهِ الوحدة للحفاظ على عروبةِ القدس؛ خشيةً من تدويلها[12]، ومؤكداً أنَّ "أغلبية أهل المنطقتين الواقعتين على ضفتي الأردن يودّون الوحدة، وإن كانت بعض العناصر التي تحرِّكها حُكومة عموم فلسطين تعترض على الضمّ، بدعوى أنَّه سيسفر عن حذف اسم فلسطين من الخارطة للأبد، ومضيفاً "بأنَّه لولا قرار الضمِّ لحلَّ اسم إسرائيل محلَّ اسم فلسطين"[13].

وسعى شمعون إلى لعبِ دورٍ في تصفية الأجواء بين الأردن والدول العربية، أثر قرار الوحدة الأردنية الفلسطينية، فاجتمع إلى الملك عبد الله ورئيس الوزراء سمير الرفاعي ووزير الخارجية، والسفير الأردني في لبنان فرحان شبيلات، ولكنَّ جهوده لم تلقَ نجاحاً[14].

وقد ترأس شمعون وفداً مثل المعارضة اللبنانية في احتفالات المملكة في عيد الاستقلال الرابع عام 1950م، ورافقه وفدٌ صحفيّ ضَمَّ محي الدين الصولي صاحب جريدة بيروت، وغسان تويني صاحب جريدة النهار ومدير وكالة الأنباء العربية في بيروت، ممّا يُشير إلى العلاقة القويّة التي جمعت المعارضة اللبنانية بالملك عبد الله[15]، خصوصاً وأنَّ شمعون والتويني كانا ممّن عارضوا قرار الحكومة بإعدام رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي أنطون سعادة.

في حين شارك لبنان بتمثيلٍ رسميّ لبنانيّ، تكوَّنَ وفده من ضابطين في الجيش اللبناني[16]، ويُلمح الخوري في مذكراته إلى عِدم رضاه عن دعوةِ الملك عبد الله إلى المُعارضة اللبنانية وهذا التقارب بينهما، بقوله: "ولكنَّ الملك عبد الله لم يَقصر الدعوة الرسمية، بل دعا بعض المعارضين اللبنانيين، وفي مقدمتهم كميل شمعون، فلبّوا الدعوة مُغتبطين، وتكشَّفَ للعيان جاذبٌ يشدّ بالمعارضة اللبنانية للسياسة الهاشمية"[17]، ولكن يبدو أنَّ ما يشدّ المُعارضة اللبنانية للسياسة الهاشمية، هو سياسةُ المحاورِ العربية، والتي حَدَتْ بالمعارضة اللبنانية بالاتجاه نحو الأردن، وربما ليس لاقتناعها بالمشروعِ الوحدوي الذي طرحه الملك عبد الله بقدرِ ما كان جزءاً من معارضتها للسلطةِ اللبنانية التي انتقدها كميل شمعون خلال زيارته للأردن في كانون أول 1950م، مشيراً إلى حريّة الانتخابات في لبنان، وداعياً إلى ضرورة التغيير في كل من مواقع الرئاسة والحكومة بقوله: "آن الأوان

أن ترى لبنان وجوهاً جديدة"، وقد تواصلت زيارات شمعون للأردن في فتراتٍ مختلفة[18].

3: علاقة الملك عبد الله بالمعارضة اللبنانية المتطرفة

سَعت المُعارضة المارونية – المتطرفة – والتي بقيت تؤكِّدُ شخصيةَ لبنان المتميزة عن مُحيطه العربي إلى رفض الشكل السياسي والجغرافي للبنان، وبقيت غير قانعةٍ بالعهد الاستقلالي ومخرجاته الدستورية والسياسية، ومن أبرز تنظيماتها الكتلة الوطنية التي يترأسها إميل إدّة، والمتحالفة مع البطريركية المارونية، وقد حملت مشروعاً يتمثَّل بالدعوةِ إلى إنشاء وطنٍ قوميٍ للمسيحيين؛ أي إعادةِ لبنان إلى حدود المتصرفية اللبنانية[19] في العهد العثماني[20]، أما عن اتصال هذه المعارضة بالأردن، فيُشير حسّان الحلّاق في كتابه (موقف لبنان من القضية الفلسطينية) إلى زيارة قام بها كلوب باشا إلى بيروت، واجتماعه باميل إدة في كانون أول من عام 1947م[21]، وفي سياق بحث المعارضة عن دعمٍ خارجي يساندها في موقفها ومشروعها، فإنَّها التفتت إلى الملك عبد الله، وسعت للتواصل معه بقيامها بإرسال مندوبين لها لمقابلته، وهم: كسروان الخازن، جورج عقل، عبدو عويدات[22] في زيارةٍ أثارت شكوكاً كبيرة لدى الرئاسةِ والحكومةِ اللبنانية.

وتنقل جريدة الإصلاح الصادرة في نيويورك بتاريخ 27 شباط 1948م، شيئاً حول هذه الزيارة لوفدِ الكتلة الوطنية إلى الأردن، من خلال حوارٍ مع جورج عقل، والذي يُعلِّق على الزيارة بقوله: "بأنَّها رحلة موفقة إلى أبعد حدّ، ودشَّنت تعاوناً صادقاً بين الأردن ولبنان". ويشير عقل إلى أنَّ الملك عبد الله يُؤيّد استقلال

لبنان، وأنَّ هذه الزيارة كانت لأجل لبنان، نافياً أن يكون في الزيارة ما يتنافى مع المُعلن عنه، أو يتناقَض مع السياسة الخارجية اللبنانية[23].

ويشير بشارة الخوري في مذكراته إلى علاقة ما بين الكتلة الوطنية والمتحالفة مع البطريركية المارونية، والحركة المُسلحة في صوفر[24]، والتي تزعَّمها أحد زعماء الدروز، وهو الأمير نهاد أرسلان [25] (شقيق الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع)، وهدفت إلى القيام بانقلاب على النظام السياسي القائم، وأسفرت عن مقتلِ دركي لبناني، "وقد تمكَّنت الحكومة من إخمادها، وعثرت على قنابلَ يدويّةٍ ومنشورات تدعو للعصيان في منزل أرسلان، وأشارت التحقيقات التي لم تستكمل إلى ضلوع المطران مبارك بالتحريض عليها"[26].

ونظراً للصلة القوية ما بين الملك عبد الله والأمير أرسلان، (حيث إنَّ أرسلان قد تلقّى سيارة هدية من الملك عبد الله، ويقودها في لبنان كدليل على معارضة النظام السياسي)[27]، ولعلاقة الملك عبد الله القويّة بالدروز في سوريا ولبنان، فقد استطاع أرسلان أن يفرّ إلى الأردن بمساعدة سلطان باشا الأطرش، وخلال ذلك تمكَّنَ من مقابلة الملك عبد الله والوزير البريطاني في عمان، أليك كركبر إيدو، كان حينها خال أرسلان يشغل منصب نائب العشائر والمستشار العدلي بقيادة الجيش الأردني، وهو الأمير فائز الشهابي[28]، والذي بدوره أنكر أن يكون قدوم ابن أخته لسببٍ سياسيّ، إنَّما للراحة والاستجمام، وصرَّحَ أرسلان خلال تواجده في الأردن "بأنَّ الغرضَ من حركته هو الإصلاح"، نافياً أن يكون لما قام به صلة بالصهيونية كما أشيع في بيروت[29].

وهذه العلاقة تُفسِّرُ سبب التوتر والجدية في العلاقات بين البلدين، حيث تعني لبنان الرسمي ينظر لاتصال الملك عبد الله بالمعارضة بأنَّه سعيٌ لتحقيق مشروع سورية الكبرىٰ، خصوصاً مع معارضة هدفها قلب نظام الحكم في لبنان[30]، أما أرسلان فقد عاد إلىٰ لبنان في آب 1948م[31]، وأُحيل إلىٰ العدالة، ولم تترك حركته أيَّ أثرٍ علىٰ النظام في لبنان.

وخلال حرب فلسطين فإنَّ المعارضة اللبنانية المتطرفة سعت لجعل القدس متصرفيةً مسيحية تتمتع باستقلال ذاتي، وذلك بحجة تخليصها من الصهيونية، وكان من أبرز الداعمين لهذه الفكرة المطران أغناطيوس مبارك والكتلة الوطنية، واتفقت في رؤيتها هذه مع كميل شمعون[32]، وقد بعث مبارك في 13 أيار 1948م، أي قبل الهدنة الأولىٰ، ببرقيةٍ إلىٰ الملك عبد الله يشكره علىٰ حسن معاملة الجيش الأردني للمسيحيين[33]، وتلقّىٰ ردّاً من الملك عبد الله، يقول فيه: "إنَّكم تعلمون أنَّ القومية واحدة والدعاية مفروضة وموروثة"[34].

وختاماً، فإنَّ الملك عبد الله قام بزيارة إلىٰ لبنان في 1 حزيران1951م، في زيارة شخصية هدف خلالها إلىٰ عيادة الأمير طلال ولي العهد، والذي كان يتعالج في بحمدون في لبنان، وكان الملك في عودة من زيارة إلىٰ تركيا قبل هذه الزيارة، فإنَّه تلقىٰ برقية من بشارة الخوري، تتضمّن الترحيب والرجاء بألَّا يخرج موقف لبنان بتصريحات خلال زيارته إلىٰ تركيا والقصد منها بشأن الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرىٰ[35]، وخلال هذه الزيارة تهرّبَ رياض الصلح من لقاء الملك عبد الله، وبعد أسبوع من عودته إلىٰ عمان فإنَّه بعث يدعو الصلح لزيارة الأردن، فاعتذر الصلح للملك عبد الله بكثرة مشاغله[36]، ممّا يُشير إلىٰ سوء

العلاقة مع الصلح، وللعلاقة الحذرة بين البلدينِ، والتي سبَّبها مشروع سورية الكبرى.

4: الحزب السوري القومي الاجتماعي:

4 . أ، مشروع الحزب:

انطلقت أفكار أنطون سعادة(37) الوحدوية من منطلق وحدة سوريا الطبيعية، والمُكوّنة من: (لبنان، الأردن، سوريا، وفلسطين)، مضيفاً لها عام 1947م كلّ من جزيرة قبرص والعراق، وداعياً إلى أن تُشكّلَ هذه الأقطار بمجموعها دولةً موحدة سياسياً، معتقداً بوحدتها الاجتماعية، أي دولة - أمة(38)، ورأى "أنَّ الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأُمة السورية التي تُميِّزها حدودها الجغرافية واللغوية والتاريخية"(39).

4 . ب، علاقة الحزب بالأردن:

عند تتبع علاقة سعادة بالأردن يتبيّن التداخل الجغرافي لمشروعه مع مشروع سورية الكبرى الذي نادى به الملك عبد الله بن الحسين، ولكن يتّضح وجود خلاف على شكل النظام السياسي والحدود الجغرافية، ففي حين أراد الملك عبد الله لسورية الكبرى نظاماً سياسيّاً ملكيّاً، فإنَّ سعادة دعا إلى دولةٍ مدنيّةٍ أقرب ما تكون إلى جمهورية، إضافةً إلى ذلك، فإنَّ التداخل الجغرافي غير متطابق بين المشروعينِ، فقد ضمَّ سعادة لسورية كلًّا من العراق وقبرص، وهذا لم يرد في أدبيات مشروع سورية الكبرى، فقد بقي المشروع الهاشمي مستنداً في صيغته إلى المملكة العربية السورية (1918-1920) وقرار المؤتمر السوري العام بوحدتها.

وتبرز لدينا إشارة إلى رأي سعادة بمشروع سوريا الكبرى في سياق انتقاده لمُباحثات إنشاء جامعة الدول العربية عام 1943م، منتقداً مشروع سورية الكبرى، ومبيّناً أَنَّهُ تأكيد لنظرية الحزب السوري في المسألة القومية، ومبيّناً أنَّ النظام السياسي الأميري (آنذاك) يتناقض وعقائد الحزب، ورأى سعادة في جامعةِ الدول العربية بأنَّها مُحاولةٌ مصريّة لجذب سوريا لمصر، وبسط نفوذها عليها[40].

ورغم طرح سعادة لمشروعه بعد اثني عشر عاماً من تأسيس شرقي الأردن، ومناداة الأمير عبد الله بتحرير سوريا وسعيه لإنشاء (إحياء) المملكة العربية السورية، فإنَّ التضاد في مرجعيّةِ المشروعينِ (أو الفكرتينِ) قد برز منذ زيارة الشريف حسين بن علي إلى عمان عام 1924م، والتي تشكّل في مَظهر البيعة بالخلافة إحدى أدبيات أهمّ مشروع سوريا الكبرى، وعلّقَ سعادة عليها في نيسان 1924م منتقداً البيعة بالخلافة، وداعياً الى إلغائها، بل ومبدياً إعجابه وميوله إلى السياسة السعودية، واصفاً عبد العزيز آل سعود بالفاتح الأكبر[41]، وفي هذا تناقضٌ مُبكّر يتعزّز إذا ألقينا نظرةً إلى موقف الأمير عبد الله وسعادة من رجال الدِّين، ففي حين كان الأول يرتبط بعلاقةٍ جيدة – كما مرّ معنا – مع رجال الدِّين، بل إنَّ الملك عبد الله صَرّحَ في سياق شرحه لمشروع سوريا الكبرى بالقول: "إنَّ سياستي تقوم على إنشاء دولةٍ إسلامية تَشملُ جميع الدول الإسلامية في العالم"، فإنَّ مبادئ الحزب القومي السوري قامت على فصل الدِّين عن الدولة، ومنع رجال الدِّين من التدخل في شؤون السياسة[42].

وضمن سعي الملك عبد الله الى تحقيق مشروع سورية الكبرى من خلال تسخير علاقته بالطوائف والتيارات السياسية اللبنانية، مستخدماً الخيارات المتاحة جميعها في لبنان، دون أن يأخذ موقفاً مسبقاً منها، سواء أكانت انفصالية

لبنانية أم وحدوية سورية، فإنَّ سعادة تعامل مع مشروعه من خلال حزبه فقط، ونظر سعادة "للتيار السنّيّ اللبنانيّ الداعي للوحدة مع الداخل السوري، أنَّه متطرف كالتيار الماروني المنعزل عن محيطه السوري والمتعاطف مع فرنسا"[43]، وبينما كانت رؤية الملك عبد الله لسورية في مشروعه كجزءٍ من المشروع القومي العربي المرتبط بتاريخ عرب المشرق جميعهم، فقد نصَّ المبدأ الثاني من مبادئ الحزب على "أنَّ القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها، مُستقلة كلَّ استقلال عن أي قضيةٍ أُخرى"، ورأى سعادة بالقومية العربية نظرةً متعالية وعدوانية[44].

ومُنذ نشأة الحزب في 16 تشرين الثاني 1932م، فقد بقي الحزب صِدامياً مع السلطة، سواءٌ في عهد الانتداب الفرنسي، حيث اعتُقل في عهد الانتداب ثلاث مرات، وفي عهد الاستقلال وصل إلى صدامٍ مع التيارات المخالفة له مثل منظمة الكتائب المارونية، وحزب النجادة الإسلامي، والحزب الشيوعي، ومع كُلّ تيارٍ استقلالي يؤكِّد الكَيان اللبناني، وصولاً إلى اتهامه بقلب النظام فإعدامه في 8 تموز 1949م[45].

أمَّا عن العلاقة الأردنية المباشرة بالحزب، فحين غادر سعادة لبنان في11 حزيران 1938م متوجهاً الى أمريكا اللاتينية، فإنَّه قام بزيارةٍ إلى عمان ضمن جولةٍ تفقدية، شملت فروع الحزب في حيفا ودمشق[46]، وغادر بعدها من ميناء حيفا في 23 حزيران 1938م، وذلك قبل أن يعود بعد تسع سنوات، وكانت هذه زيارة تفقديّة لمقارّ الحزب في المدن الثلاث – وقد سعى الباحث الى البحث (حسب ما تمكن من الاطّلاع عليه) عن هذه الزيارة، ولم أعثر على ما يتعلّق بها – وربما أنَّها

كانت زيارةً سرّيّةً بسبب ظروف الانتداب، ولكن يُستخلص وجود تأثير للحزب في فترةٍ مبكرة، أي بعد تأسيس الحزب بست سنوات.

وعن العلاقة الأردنية بالحزب قبل عودة سعادة إلى لبنان عام 1947، فتبيَّنَ وجود علاقة لأنطون سعادة بعبد الله النجار قنصل لبنان بالأردن، فقد أرسل له رسالة في 22 تشرين الثاني 1936م، ويدعوه فيها للتقارب مع الحزب، خصوصاً مع توجّه النجار القومي، والذي كان يرأس (الجمعية السورية)، وقد دعاه سعادة فيها إلى تنسيق العمل ضد الانتداب الفرنسي تنظيمياً بين حزبه والجمعية التي كان يرأسها النجار[47]، وعن تواجد الحزب في الأردن، فإنَّ جمال الشاعر[48] يذكر في مذكراته وجود تأثير للحزب في مدينة السلط عام (1945) بقوله: "إنَّ المرحوم عبد الحليم النمر الحمود[49] كان عُضواً في الحزب السوري القومي، ومسؤولاً عاماً لمنفِّذيه شرقي الأردن نسبةً لتسميات ذلك الحزب". وقد انضمَّ جمال الشاعر إلى الحزب السوري القومي، وبقي عضواً فيه لغاية عام 1948م، ويُشير إلى أنَّ أفكار الحزب انتشرت في مدرسة السلط، وإلى أنَّ "دخول الحزب السوري القومي إلى المدينة (السلط) هو شيءٌ مؤقّتٌ بسبب غياب نشاط الأحزاب الأخرى"[50].

وتأتي إشارةٌ أخرى الى وجود اتصالات بين الملك عبد الله وأنطون سعادة من خلال زهير محمد علي العجلوني[51]، والذي عملَ مُلحقاً للسفارة الأردنية في بيروت برفقة والده، فيقول: "عندما عُيِّن والدي وزيراً مفوّضاً في بيروت، حملتُ رسالةً خاصةً من أنطون سعادة إلى جلالة الملك بعمان، وأنَّ الملك عبد الله استفسر منه عن بعض الشخصيات اللبنانية"[52]، دون أن يذكر محتوى الرسالة، وإذا كان تعيين العجلوني كسفير في نهاية 1946م وعودةِ سعادة إلى بيروت في 2 آذار

1947م، فإنَّ ذلك يشير إلى أنَّ العلاقة مع الحزب جاءت خلال هذه المرحلة، ويذكر بيضون في مُجلده عن رياض الصلح، بأنَّ سعادة قام برحلة إلى الأردن عام 1948م؛ وذلك لطلب السلاح ليقوم بثورة على النظام السياسي في لبنان، وبأنَّ الملك عبد الله لم يستجب له[53] – ولم أجد في المصادر والمراجع التي اطّلعت عليها ما يدعم هذا القول – ولكن يتّضح من هذه الإشارات وجود تأثير للحزب في الأردن، يتعزّز في ما ذكره بطرس إسحاق الحمارنة[54] في مذكراته، ويشير فيها إلى حضورٍ لأعضاء الحزب في الجيش الأردني، الذي يبدو أنَّ أفكاره تسرَّبت من خلال الطائفة الدرزية، فطبيب الكتيبة الأولى في لواء المشاة، ويدعى "محمد أمين تلحوق" – يتحدّث حمارنة – بأنّه "درزيٌ لبناني سكن في الزرقاء عام 1949م، وخريج الجامعة الأمريكية، وقد خدم بالسودان، والتحق بالجيش العربي عام 1944م، وينتمي للحزب السوري القومي الاجتماعي، منذ تشكّل الحزب (أي منذ 1932م)"[55]، ومشيراً إلى قوميين سوريين لبنانيين ينتمون للطائفة الدرزية، وعملوا بوظيفة أطباءَ للكتائب الثانية والثالثة في لواء المشاة، وهما: فريد طليع وسعيد النجار[56]

4 . جـ، علاقة الحزب بلبنان منذ عودة سعادة إلى لبنان ولغاية إعدامه (1947-1949):

بعد عودة سعادة إلى بيروت في 2 آذار 1947م أصبح للحزب تأثير كبير على الساحة اللبنانية؛ وذلك بفضل التعاطف الكبير مع الحزب وشعبية زعيمه[57]، فسعى إلى تحقيق مشروعه الوحدوي، وأخذ الحزب في هذه المرحلة – لربما من باب المراوغة السياسية – يدعو إلى "توثيق الروابط السياسية والوحدة الثقافية

والاقتصادية بين الكيانات السورية"، ومعلناً احترامه للكيان اللبناني، وبأنَّ الحزب لا يريد فرض شيء على الدولة اللبنانية[58]، ولم تستمرّ هذهِ النبرةِ الهادئة بين الحزب والدولة اللبنانية، التي رأت في أفكار الحزب خطراً على عهدها الاستقلالي واستقلالها السياسي وحدودها الجغرافية، وتناقضاً مع ميثاقها الوطني القائم على توافق طائفي.

ووصل الصدام ما بين الحزب والدولة اللبنانية حدّ المواجهة في 11 حزيران 1949م فيما عُرِفَ بحادثة الجميزة، التي شهدت قيام عناصر حزب الكتائب اللبنانية والمدعوم من الحكومة والرئاسة، بمهاجمة مطبعة الحزب وكوادره، في مواجهةٍ مُسلّحةٍ تدخَّلت فيها الحكومة متصدية للحزب، الذي أصبح في مرحلة مواجهة مع الدولة، ثم هرب سعادة إلى دمشق كلاجئٍ سياسيّ في ضيافة الرئيس السوري حسني الزعيم، الذي أوحى لسعادة بأنَّه يدعم ثورته على النظام السياسي اللبناني، والتي أعلنها في 4 تموز 1947م، ودعا فيها الشعب اللبناني إلى الثورة[59] ولكنَّ سعي حسني الزعيم إلى التقارب مع لبنان – بضغطٍ مصري – توِّجَ في زيارته للبنان في 24 حزيران 1947م.

وأفضت زيارته للبنان ولقاؤه الرئيس الخوري إلى قيام الحكومة السورية بتسليم سعادة إلى الحكومة اللبنانية في 6 تموز 1947م، والتي بدورها قامت بتنظيم محاكمةٍ عسكرية صورية، مُنح فيها سعادة حقَّ الدفاع عن نفسه، وقدّم خلالها مرافعةً أدبية مدافعاً عن الحزب، وقال فيها: "إنَّ لبنان غير موجود في التاريخ القديم ولا الجديد، وإنَّ لبنان أوجدته الامتيازات الأجنبية في عهد الأتراك والاستعمار الفرنسي"[60]. وحُوكم سعادة بالإعدام بتهمة إثارة الفتنة والاعتداء على الجيش والقتل والتخريب[61]، وقد أحدث إعدام سعادة خللاً كبيراً في علاقةِ

حكومة رياض الصلح بالحزب وبالمعارضة اللبنانية ككلّ، وبهذا أصبح رياض الصلح رمزاً لاغتيال سعادة في عيون أعضاء الحزب، واتسعت قاعدة المعارضة الشعبية للحكومة، ووصف غسان التويني مؤسس صحيفة النهار سعادة في مقالٍ له بالنهار، بالمجرم الشهيد، في مقالٍ استدعى صدور حُكم بسجنه ثلاثة أشهر[62].

واستنكر النائب كميل شمعون والنائب وليد جنبلاط طريقة المحاكمة، معتبراً تفاصيلها أنّها جاءت دون وقوف الشعب اللبناني على أسباب الدعوى، ولم تُعرف تفاصيلها، واتّسعت قاعدة المعارضة للحكومة بمستوياتٍ كبيرة[63]، في حين تتابعت المحاكمات بحقِّ عناصر الحزب، وتعزّزت بعدها العلاقة اللبنانية السورية بموجب الصفقة التي تمتّع النظام السوري الذي يرأسه حسني الزعيم[64].

وظهرت بوادرُ لنيّة الحزب بالانتقام لزعيمه بمحاولته اغتيال رياض الصحفي ببيروت في 9 آذار 1949م، وتبيَّن أنَّ من قام بهذه المحاولة شخصٌ درزي منتمي إلى الحزب القومي، كان قد صدر بحقِّ أقربائه حُكم إعدام، فحاول الثأر لمقتل زعيم الحزب وأقربائه[65]، ويذكر سامي الصلح في مذكراته بأنَّه حاول دون تعرّض - ابن عمّه – إلى محاولة اغتيال أخرى من قبل الحزب القومي، وسعى لذلك من خلال زيارة قام بها إلى الرئيس السوري أديب الشيشكلي؛ "ليضغط على الحزب بحالة من تأثير عليه بعدم تكرار المحاولة"، والتي نجا منها رياض.

ويذكر سامي الصلح بأنَّ الشيشكلي وعد بذلك ناصحاً لرياض الصلح بعدم السفر خارج لبنان؛ ليتمكّنَ من تدارك أي محاولة أخرى[66].

5: اغتيال رياض الصُّلح في عمان:

انتقل رياض الصلح سياسياً إلى صفوف المعارضة اللبنانية، وذلك بعد أن أُعفي من منصبه الحكومي من قبل الرئيس بشارة الخوري في 13 شباط 1951م[67]، ولكنَّه بقي يمثّلُ زعامةً عربية ذات حضور سياسي على الساحة العربية، وذلك نتيجةً لدوره السياسي، ولذا فقد جاءت زيارته إلى الأردن باستجابة من دعوةٍ تلقّاها من قبل الملك عبد الله، وعلى الأغلب تدور في ضوء السياسة العربية المنقسمة بين محوري (العراق- الأردن) و(مصر – السعودية)، خصوصاً العلاقة القويّة التي تربط الصلح مع مصر والسعودية[68].

وعن سبب الزيارة يذكر بيضون في مجلده عن رياض الصلح إلى دورٍ لعبه فرحان شبيلات[69]، خصوصاً بعد خدمته في القنصلية الأردنية ببيروت، حيث عمل سكرتيراً أول في المفوضية الأردنية في لبنان (منذ عام 194 ولغاية عام 1946م)، ثم وزيراً مفوضاً في بيروت (منذ عام 1948م)، فأوحى إلى الملك عبد الله ورياض الصلح بالتقارب سياسياً[70]، ويرى سامي الصلح في مذكراته بأنَّ سبب قبول الصلح للدعوة الملكية هو تجاوبه السياسي مع رؤية رياض الصلح لإنشاء جبهةٍ عسكرية أردنية عراقية موحدة سياسياً ضد العدو الصهيوني[71] (راجع مشروع رياض الصلح في مذكرته للوزير العراقي مزاحم الباجه جي).

وقد قبل رياض الصلح الدعوة الملكية وسافر من بيروت إلى عمان في 13 تموز1951م، رغم الرسائل العديدة التي تلقّاها، وتتضمّن النصح إليه بعدم مغادرة لبنان؛ نظراً للتهديدات التي ما زالت قائمة من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وفي زيارته لعمان تكوّن الوفد اللبناني من مرافقٍ عسكري وطبيب

خاص، وصاحب صحيفة النداء محمد شقير، وصاحب صحيفة الرواد اللبنانية بشارة مارون[72]، ولدى وصوله إلى عمان استُقبل الوفد رسمياً في مطار المفرق.

ثم التقى رياض الصلح بالملك عبد الله في قصر رغدان بعمان، ولم يُعلم شيءٌ عن المباحثات التي تمّت ما بين رياض الصلح والملك عبد الله، والتي جاءت بعد توترٍ في العلاقة بينهما، وبقيت تحليلات المراجع تشير الى مشروع اتحاد أردني – عراقي طرحه الملك عبد الله، وهدف من دعوته الصُلح بأن يتولّى مهمة إقناع مصر والسعودية ولبنان بجدوى ذلك، داعياً إياه للحدِّ من المعارضة العربية التي ستنشب في حال تمّت الوحدة بين القطرين[73]، أما عن برنامج زيارة الصلح إلى عمان، فبالإضافة لالتقائه بالملك عبد الله بشكلٍ يومي على مدار الزيارة، فإنَّه في اليوم الثاني زار السفارة اللبنانية، وواصل لقاءاته برئيس الحكومة سمير الرفاعي، ثم لبَّى دعوة عشاء في نادي عمان[74]، وزار في اليوم الثالث السفارة السعودية[75]، ثم تلقّى دعوة من إلياس المعشر[76] في نادي عمان[77]، وختم زيارته إلى عمان بتاريخ 16 تموز 1951م، بوداع الملك عبد الله، ثم غادر موكبه إلى مطار عمان القديم (ماركا)، وخلال مسيره اعترضت الموكبَ سيارةٌ فيها ثلاثة أشخاص أجبرت موكبه على التوقف، ثم هاجمت السيارة المعترضة موكبَ الصلح بعدما أُجبر على التوقف، وتمَّ اغتياله بتوجيه رصاصات أصابته من قبل منفّذي العملية ميخائيل (ميشال) الديك، وهو مسيحي لبناني في طرابلس، ومحمد عبد اللطيف الصلاحي وهو من حيفا، وقد خدم لفترة في الجيش العربي.

وأصيب خلال الاغتيال وتوفي لاحقاً بالمستشفى الإيطالي في عمان، وسيبرو ووديع نقولا وهو مسيحي أردني من أصل لبناني، ونجح بالفرار ولم يمسك به أحد بعد العملية، وقد قتل مرافق الصلح خلال محاولته صد هجوم القتلة

الثلاثة[78]، والذين تبيَّنَ أنَّهم من أعضاء الحزب القومي السوري، وهذا ما كشفه التحقيق فوراً[79].

وقد أبلغ الملك عبد الله الرئيس بشارة الخوري باتصالٍ هاتفي خبر اغتيال الصلح[80]، بينما تولى رئيس الوزراء سمير الرفاعي التحقيق في القضية، وفعلاً بدأت الشرطة باعتقال ومداهمة أعضاء الحزب القومي في الأردن[81]، وفي بيانه اعتبر الملك عبد الله أنَّ هذا الاعتداء "خرق للتقاليد العربية، واستهتار بكرامتها القومية"، وأنَّ العدوان على ضيف الأردن هو تحدٍّ للشعور بحماية الأرواح وصيانة الضيف، ومتوعداً بملاحقة دعاة الفتنة [82].

وأصدرت الحكومة اللبنانية بلاغاً جاء فيه "إنَّه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم، نعى جلالة الملك عبد الله بن الحسين إلى فخامة رئيس الجمهورية المغفور له دولة رياض الصلح ضحية اغتيال وهو في طريقه من القصر الملكي إلى مطار عمان إلى المطار، عائداً إلى لبنان"[83]، وقد أحدث اغتيال الصلح فوضى في بيروت وغضباً شعبياً استدعى قيام الجيش تسلّم زمام الأمن لحين إتمام الجنازة، التي شارك بها ما يزيد على خمسة آلاف شخص، وحظيت بعناية رسمية لبنانية كبيرة[84].

ومما يستحقُّ الذكر هنا، هو حديث بطرس حمارنة في مذكراته عن تواجد الحزب السوري القومي في الأردن، وتركّزهم بالطائفة الدرزية، ويذكر في مذكراته أنَّ الحزب السوري القومي له تأثير في الجيش العربي، وكان طبيب الكتيبة الأولى بلواء المشاة – كما مرَّ معنا – محمد أمين تلحوق، وهو قومي سوري، وقد روى لحمارنة قصة "محمد صلاح"، أحد الذين اغتالوا رياض، وأنَّه صرخ

حينما همَّ بقتله: (تحيا سوريا.. ويحيا سعادة)، إضافة لتأكيده من خلال معاصرته وخدمته العسكرية، إلى دافع الانتقام لدى عناصر الحزب، والتقائه في سكنه في عمان بشاب درزي هو "محمد وليد البغال"، من جبل لبنان، وكيف كان حديثه عن الحزب السوري القومي، وأنَّه عرَّفه على بعض الرفاق [85]، وهذا ما يؤكِّدُ التواجد القومي للحزب في الأردن، وقيامه بالعملية للانتقام لإعدام زعيمه سعادة.

6: أثر اغتيال الملك عبد الله على العلاقة بين البلدين:

إنَّ أبرز ما تركه استشهاد الملك عبد الله على العلاقة بين البلدين، هو التقارب اللبناني الكبير مع مصر والسعودية، وبروز مخاوف لبنانية في تغيير الوضع السياسي والجغرافي في الشرق العربي، وتجلّي بروز ظاهرة الإرهاب في مقتل رياض الصلح والملك عبد الله خلال أقلّ من أسبوع، ورأى الخوري بمقتل الملك عبد الله استبعاداً لفكرة سوريا الكبرى، وذلك في رسالة من بشارة الخوري إلى الملك عبد العزيز آل سعود، يؤكِّد على هذه الفكرة، ولكنَّه يتخوّف من مشروع الهلال الخصيب الذي كانت تدعو له العراق[86].

وختاماً، فإنَّ لبنان شارك رسمياً بوفدٍ مكوّنٍ من وزير الدفاع ووزير الخارجية، وعددٍ من العسكريين في جنازة الملك عبد الله [87]، وقد كان اغتيال الملك عبد الله ورياض الصلح مقدمةً لمرحلة جديدة عربياً، بدأ فيها الفكر القومي العربي يأخذ مسارات أخرى، وأصبح العمل السياسي العربي يتجاوز الخلاف والحوار إلى مرحلة الصدام العسكري.

مراجع الفصل السابع

(1) الصليبي، تاريخ، ص241، الحلاق، ص216، الدفاع، 19/ 3/ 1950م، ص4.

(2) كميل شمعون: سياسي لبناني، درس الحقوق في فرنسا، وعمل محامياً وانتخب نائباً عن جبل لبنان عام 1929م، وعيّن وزيراً للمالية عام 1938م، وانتخب نائباً عن منطقة الشوف عام 1943م، وعيّن وزيراً للداخلية 1943 – 1944م، سفيراً في لندن وأعيد انتخابه عام 1947م وعام 1951م، وتحالف مع كمال جنبلاط ضد بشارة الخوري، وبفضل هذا التحالف فاز بمنصب رئيس الجمهورية (1952 – 1958)، راجع: الكيالي، الموسوعة، مج 5، ص 151 – ص 152.

(3) الخوري، حقائق، ص123–125، للمزيد انظر: الدفاع، 19/ 3/ 1950م، ص4.

(4) الحلاق، موقف، ص168– 169.

(5) سيل، رياض، ص653.

(6) الحلاق، موقف، ص299.

(7) المرجع السابق، ص277.

(8)عز الدين، الأيام، ص361.

(9) الإصلاح، ع: 538، 16 / 2/ 1949م، ص2.

(10) الخوري، حقائق، ص303، الحلاق، موقف، ص299.

(11) عن علاقة رياض الصلح بحسني الزعيم possibility of some from of (greater Syria)، Records of Jordan، vol6، p.440 – 441، الخوري، حقائق، ص213–218، وعن انقلاب الزعيم، راجع: الخوي، حقائق، ص213، شلايم، إسرائيل، ص87–91.

(12) الدفاع، ع: 4254،7 / 3/ 1950م، ص1.

(13) الدفاع، ع: 4318، 21/ 5/ 1950م، ص1.

(14) الدفاع، ع: 4307، 7/ 5/ 1950م، ص1.

(15) الدفاع، ع: 4321، 24 / 5/ 1950م، ص1.

(16) الخوري، حقائق، ص303.

(17) المصدر السابق.

(18) الميثاق، ع: 40، 2/ 1/ 1950م، ص15، النهار، ع: 4723، 22/ 1/ 1951، ص2.

(19) المتصرفية اللبنانية: وهو النظام الإداري والسياسي الذي طبّق على جبل لبنان منذ عام 1861م ولغاية 1915م، وقد جاء نتيجة تدخّل الدول الأوروبية الخمس الكبرى، وأبرز ما جاء فيه تعيين متصرف

مسيحي عثماني من قبل الباب العالي، وبموافقة الدول الأوروبية، ومدة حكمه خمسة أعوام، ويتبعه مجلس إداري مكوّن من ممثلين لمختلف الطوائف، انظر: الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص24- ص26.

(20) انظر: ناصر، الميثاق، ص 130.

(21) الحلاق، موقف، ص 190

(22) الحلاق، موقف، ص 168- 169، الإصلاح، 23/ 9/ 1949م، ص2.

(23) الإصلاح، ع: 162، 27/ 2/ 1948م، ص2.

(24) مدينة صوفر: إحدى المدن التي تقع في جبل لبنان، وتبعد عن بيروت 26 كم، وأصل التسمية سامية، وتعني الصباح أو عين العصفور، وتشتهر بينابيعها وأشهر عائلاتها: آل سرسق، وآل التويني، وثابت وخضر، وداعوق وغيرهم، وللمزيد انظر: مرهج، الموسوعة، ص283 – ص286.

(25) نهاد توفيق أرسلان: أحد أمراء آل أرسلان في خلدة قرب بيروت، والده الأمير توفيق أرسلان ووالدته الأميرة تهدئة شهاب، وتولّى والده منصب قائمقام الشوف لفترة محدودة، ويعتبر شقيقه الأمير مجيد أرسلان من أهم الشخصيات الدرزية اللبنانية في عهد الاستقلال، وتولّى مناصب وزارية عدة (المصدر: بالبريد الإلكتروني مع الدكتور حسان الحلاق أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية)، وتذكر صحيفة الديار في عددها الصادر بتاريخ 6/ 1/ 1998م، ص10، في أرشيفها على الشبكة الرقمية بأنَّه كان يشغل منصب مدير كهرباء نهر إبراهيم، www.charlrsyoub.com

(26) الخوري، حقائق، ص 126، انظر: الإصلاح، 18/ 2/ 1948م، ع:1252، ص1-2-3.

(27) انظر جريدة الديار على الشبكة الرقمية، 6/ 1/ 1998م، ص10؛1/ 1/ 1998م، ص14، وقد كان رقم السيارة الأردنية التي يستخدمها أرسلان (1889) ويشير النائب السابق رشيد الخازن في سياق مذكراته التي نشرتها الديار، إلى أنَّ أرسلان استغلَّ منصبه كمدير لشركة الكهرباء مشيراً إلى الانقلاب دون أن يروي قصة لجوء أرسلان للأردن.

(28) الأمير فائز الشهابي: درزي من النبك قومي وعضو حزب الاستقلال، تخرج من الأستانة ومارس بعض الوظائف في العهد العثماني، وانتسب في عهد الأمير فيصل للجمعية العربية الفتاة، وأصبح موظفاً في وزارة الداخلية السورية في الخمسينات، راجع: دروزة، مذكرات، جـ 1، ص357، العمري، ميسلون، ص65.

(29) الإصلاح، 29/ 3/ 1948م، ع:1275، ص3، الجزيرة، ع:1238،19/ 2/ 1948م، ص2، عن علاقة الملك عبد الله بالتحركات الدرزية السورية، انظر:DRUZE COMM، P.267 (F0371/62169)،(F0371/62169 P.275))

(30) الخوري، الحقائق، ص 199.

(31) الخوري، الحقائق، ص 129، الأهرام، 21/ 8/ 1948م، ع: 22641، ص4.

(32) الحلاق، موقف، ص 278، عن نشاط المعارضة ضد الخوري، راجع: الإصلاح، 23/ 9/ 1949 م، ص2

(33) البخيت، الوثائق، م5، ص 407، (176) (40-1أ).

(34) مصدر سابق، م5، ص407، (177) (41-1أ).

(35) الخوري، حقائق، ص 370-379، النشاشيبي، من قتل، ص37 – ص38.

(36) هلال الصلح، رياض، ص 160، بيضون، رياض، ص 453. وللمزيد انظر: جريدة الهدىٰ، ع 70، 10 حزيران، 1951، ص1.

(37) أنطون سعادة (1904م-1949م): سياسي ومفكر لبناني مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، والده مناضل سياسي، شاركه سعادة العمل السياسي والصحفي في البرازيل عام (1920)، وبعدما أنهىٰ دراسته في مدرسة الشوير ثم ثانوية برمانا، شارك والده تحرير مجلة (المجلة)، وأتقن سبع لغات أجنبية، وعند عودته الىٰ لبنان عام (1932) أسّس الحزب مناضلاً ضد الانتداب الفرنسي الىٰ عام (1938)، حيث غادر لبنان لأمريكا اللاتينية، وعاد الىٰ لبنان عام (1947) وبقي معارضا سياسياً وحزبه إلىٰ أن اتهم عام (1949) بتدبير انقلاب عسكري، فلجأ علىٰ إثرها لسوريا، وفي فترة رئاسة حسني الزعيم الذي استضافه لفترة ثم قام بتسليمه للسلطات اللبنانية، والتي أعدمته بعد محاكمة استمرّت ليوم واحد، وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، م1، ص 364- ص365، منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي، أنطون سعادة سيرة ريادة وشهادة، 1981، ص 5، لاحقاً: الحزب، أنطون.

(38) رولا سيف، أنطون سعادة زعيماً للمستقبل، بيروت، 1999م، ص13، لاحقاً: سيف، سعادة، وللمزيد راجع: عيسىٰ، العلاقات، ص 77، وعن أيديولوجية الحزب انظر: عماد هادي عبد علي، وسيم عبود عطية، الحزب القومي السوري، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، تصدر عن كلية الإسلامية الجامعة، النجف، مج 6، ع: 19، 2013م، ص 215 – ص 217، لاحقاً: علي، الحزب القومي.

(39) سيف، أنطون، ص99 + ص104، الكيالي، الموسوعة، ج2، ص 108.

(40) راجع: أنطون سعادة في مغتربه القسري، الآثار الكاملة لأنطون سعادة، ج11، الشوير، 1947م، ص 41+ 43

(41) جبران جريح، أنطون سعادة زعيماً منذ الولادة وحتىٰ التأسيس (1904-1932) مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 1982، ص 68- 69، لاحقاً: جريح سعادة.

(42) البشير، ع: 7811، 13/ 6/ 1947 م، ص 3، انظر: مذكرة الحزب إلىٰ المفوّض السامي الفرنسي المنتقدة لدور رجال الدين، جريدة فلسطين، 8/ 3/ 1936، ص2، علي، الحزب، ص 228.

(43) الحزب، أنطون، ص 45+ ص77، للمزيد: أنطون سعادة، مختارات في القومية الاجتماعية، دار فكر للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 1993، ص 207، لاحقاً: سعادة مختارات.

(44) سعادة، الحزب، ص 94، علي، الحزب القومي، ص227.

(45) سيف، أنطون، ص169، عيسى، العلاقات، ص 562، البشير،ع: 53860، 8/ 1/ 1937، ص 1+ص2، بيضون، رياض، ص361.

(46) سيف، أنطون، ص 180 – ص 181

(47) وثيقة رقم (T2-A 3) موقع الحزب السوري القومي على الإنترنت.

(48) جمال الشاعر(1928م – 2007م): طبيب أردني مواليد السلط، أنهى المترك عام 1944م ثم واصل دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، جذبته أفكار الحزب القومي السوري الاجتماعي بدايةً، ثم تحوّل إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وتسلَّمَ مهام في القيادة القطرية لحزب البعث في القيادة القطرية، ولجأ إلى سورية عند وحدتها مع مصر، ثم عاد للأردن عام 1960م، وفي عام 1978م عيّن عضواً في المجلس الوطني الاستشاري، وعام 1979م عيّن وزيراً للشؤون البلدية والقرية والبيئية، توفي في تموز 2007م، وله مذكرات منشورة، انظر: جمال الشاعر، سياسي يتذكر، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987، لاحقاً: الشاعر، سياسي، جمال الشاعر، دفاتر العمر: أوراق من رحلة العمر والسياسة، دار سندباد للنشر، عمان، 2002م، لاحقاً: الشاعر، أوراق.

(49) عبد الحليم النمر الحمود: (1916- 1964) مواليد السلط، والده شيخ عشيرة العربيات، وأحد أفراد حكومة السلط (1920) درس بمدرسة السلط، ثم تخرّج من كلية الحقوق بدمشق (1939) وانتخب رئيساً لبلدية السلط وتولّى العديد من الوزارات، للمزيد: راجع: هاني العمد، أحسن الربط في تراجم رجالات من السلط، البنك الاهلي، ط1، 2007م، ص 317- ص318

(50) الشاعر، سياسي، ص 27– ص 28، وللمزيد عن علاقة الشاعر بالحزب ونشاطه ببيروت انظر: الشاعر، أوراق، ص61 – ص 64.

(51) زهير محمد علي العجلوني: مواليد عمان 1927م، والده من رجالات الثورة العربية، أتمَّ دراسته في دمشق وعمل وزيراً مفوضاً بلبنان وغيرها، ثم التحق بالقوات المسلحة الأردنية واشترك في عدة وزارات وتسلّم وزارة الدفاع والداخلية والسياسية وغيرها، انظر: الشوبكي، رجالات ص57 – ص 60.

(52) الشوبكي، رجالات، ص 60.

(53) يذكر هذا بيضون نقلاً عن أحد أعضاء الحزب حسام الشرابي، انظر: بيضون، رياض، ص 370.

(54) بطرس إسحق الحمارنة: بطرس إسحق الحمارنة موالد حزيران 1925م، خدم في الجيش العربي الأردني، درس في دار المعلمين في يافا، والتحق للخدمة بالجيش العربي، للمزيد راجع، حمارنة، زراع، ص 15- ص18.

(55) بطرس إسحق الحمارنة، زراع الحياة، تأملات عسكرية أردني، دار سندباد، عمان، ط1، 2000م، ص5 لاحقا: الحمارنة، زراع.

(56) الحمارنة، زراع، ص 55.

(57) الشاعر، سياسي، ص37، سيل، رياض، ص 666، انظر: جبران جريح، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، مطابع دار الفن، بيروت، د.ت، ص 12- ص13، ص133، لاحقاً: جريح، حقائق.

(58) الحزب، أنطون، ص 118

(59) جريدة الإصلاح، 18/ تموز/ 1949، ص2، سيف، أنطون، ص 213- ص214، الكيالي، الموسوعة، ج2، ص 309، عيسى، العلاقات، ص57، نص البلاغ بالثورة، راجع: الحزب، أنطون، ص138.

(60) أكرم حوراني، مذكرات، ج2، ص 957، الإصلاح 29/ 7/ 1949، ص 2، الأردن، ع:1381، 9/ 7/ 1949، ص1.

(61) الإصلاح، 25/ 7/ 1949، ص2، سيف، أنطون، ص 215

(62) الإصلاح، 25/ 7/ 1949، ص 2

(63) الإصلاح: 15/ 7/ 1949، ص1، الجزيرة، 8/ 7/ 1949، ع: 1452، ص1- ص2، الصلح، حقائق، ص170، بيضون، رياض، ص 385.

(64) سيل، رياض، ص 695- 696، الصلح، لبنان العبث، ص 168، جريح، حقائق، ص 390- ص391.

(65) سيل، رياض، ص699- 711، بيضون، رياض، ص453.

(66) الصلح، حقائق، ص171.

(67) الخوري، حقائق، ص360+ص387، هلال الصلح، رياض، ص 160، سيل، رياض، ص 222.

(68) النشاشيبي، من قتل، ص38.

(69) فرحان شبيلات (1911م – 1979م) مواليد الطفيلة، وخريج الجامعة الأمريكية بيروت، عُيِّن وزيراً مفوضاً في بيروت عام 1948م، ثم مفتشاً إدارياً بوزارة الداخلية 1950م، وعيّن في آذار 1950م رئيساً للديوان الملكي، واستمرّ في هذا المنصب لغاية أيلول 1951م، وتقلّد العديد من المناصب أبرزها:

أمين عمان، رئيس ديوان الملكي، وزير مفوض في عدد من الدول، للمزيد راجع: الشياب، رؤساء، ص 120 – ص 121.

(70) بيضون، رياض، ص453 ويشير إلى زيارات كثيرة كان يقوم بها إلى السراي الحكومي لزيارة الصلح.

(71) الصلح، لبنان العبث ص 150.

(72) النهار، ع: 4820، 15/ 7/ 1951م، ص1، بيضون، رياض، ص 458، صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث في خلال (10) رؤساء حكومات، دار العلم، بيروت، 1989، ص 47، لاحقاً: عبوشي، تاريخ.

(73) بيضون، رياض، ص 459، سيل، رياض، ص723، هلال الصلح، رياض، ص 162، عبوشي، تاريخ، ص47.

(74) سيل، رياض، ص 162، بيضون، رياض، ص 463، سفير لبنان في عمان في هذه الفترة هو خالد شهاب وهو سني من حاصبيا، انظر نفس المرجع، ص 446.

(75) النهار، ع: 4821، 16/ 7/ 1951، ص1، سبل، رياض، ص 723، بيضون، رياض، ص463.

(76) إلياس المعشر: تاجر مشهور في مدينة السلط، وللمزيد عن نشاطه التجاري انظر: رؤوف أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر، دار ورد، عمان، 2009، ص 409.

(77) بيضون، رياض، ص463، سيل، رياض، ص 724.

(78) النهار، ع: 4822، 17/ 7/ 1951، ص1، سيل، رياض، ص 724، بيضون، رياض، ص 467، هلال الصلح رياض، ص 162، الهدى، 17/ 7/ 1951م، ع: 101، ص1.

(79) بيضون، رياض، ص467، جريدة الهدى، ع: 112،1/ 8/ 1951، ص2.

(80) الخوري، مذكرات، ج3، ص393، النهار: 4827، 22/ 7/ 1951م، ع ص2.

(81) جريدة الهدى، ع: 114، 3/ 8/ 1951م، ص2.

(82) الهدى، ع: 1084، 26/ 7/ 1951م، ص4.

(83) النهار،: 4822، 17/ 7/ 1951، ع ص1.

(84) الهدى،ع: 102،18/ 7/ 1951، ص1.

(85) بطرس، زراع، (ص 106– ص108) + (ص 55– ص56).

(86) الخوري، حقائق، ج3، ص 399– ص400، الهدى، ع: 119، 24/ 7/ 1951، ص2.

(87) الهدى، ع: 124،6/ 9/ 1951م، ص2.

الخاتمة

توصَّلت هذه الدراسة التي بحثت في تاريخ العلاقات الأردنية اللبنانية إلى عدة نتائج، أهمُّها:

أولاً: دور حزب الاستقلال اللبناني في تأسيس إمارة شرقي الأردن، لا سيّما أنَّ معظم أعضاء هذا الحزب كان خليطاً من الأردنيين واللبنانيين، والتي اجتمعت رؤيتهم نحو توحيد الأقطار العربية، ورفض وعد بلفور، ورفض حدود سايكس بيكو، ولجوء عدد كبير من أعضاء هذا الحزب للأردن؛ لإيمانهم بدور الشريف الحسين وأبنائه في قيادة الأمة، إضافة لمشاركة أعضاء هذا الحزب في إدارة الإمارة الأردنية في التأسيس، وأبرزهم على الإطلاق رشيد طليع وعادل أرسلان وفؤاد سليم وغيرهم.

ثانياً: تأسيس كلا الدولتين كان متقاربًا إلا أن العلاقات السياسية الرسمية لم تأخذ المنحنى الحقيقي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول لبنان على الاستقلال ومن ثم حصول الأردن على الاستقلال، فكلا البلدين خاضعين للانتداب، ولذلك لا يمكن اعتبار العلاقة في الفترة الأولى علاقة دولة بدولة.

ثالثًا: توجّس اللبنانيون كثيرًا من مشروع الملك المؤسس، وهو مشروع سوريا الكبرى، فكان لدى اللبنانيين تحفظات على هذا المشروع؛ كونه يصهر هويتهم حسب وجهة نظرهم، إضافة لعدم وجود التقاء حدودي بين البلدين، ولذلك العلاقة كانت شبه معدمة في هذه الفترة، ولكن في بعض الأحايين تلتقي رؤى اللبنانيين الأحرار مع الأمير المؤسس في توحيد العرب.

رابعاً: انخراط كلا البلدين في مشروع جامعة الدول العربية، ولكلٍّ منهما سبب وغاية، فالأردنُّ يسعىٰ لفكرة الوحدة العربية بشتىٰ الطرق، واعتبار مشروع الجامعة مُمهِّداً لتحقيق هذه الوحدة، بينما لبنان كان مشروع الجامعة هو الطريق الذي يُخلِّصه من مشروع سوريا الكبرىٰ.

خامساً: كانت محاولة اغتيال الجنرال غورو بمثابة الشَّعرة التي انقطع معها دور اللبنانيين في إدارة الدولة الأردنية، لا سيما وأنَّ بريطانيا اتخذتها كذريعة للتدخل في كافة تفاصيل الإدارة الأردنية، وكان لها ذلك فيما بعد، ولذلك اعتبرت بريطانيا رشيد طليع وأعضاء حزب الاستقلال، عصابات مناوئة لفرنسا، ولذلك أجبرت رشيد طليع علىٰ الاستقالة من رئاسة الحكومة الأردنية، وفيما بعد تمَّ استبعاد كافة الاستقلاليين من الأردن.

سادساً: وجود لبنانيين لعبوا دوراً مهماً في تأسيس إمارة شرق الأردن من غير حزب الاستقلال، أبرزهم علىٰ الإطلاق مصطفىٰ الغلاييني وخليل نصر، وغيرهم الكثير.

سابعاً: مشاركة اللبنانيين في مبايعة الشريف الحسين بن علي بالخلافة في عام 1924م، وإرسال وفد يُمثِّل مسلمي لبنان، ومن ثم وضع المبايعون تقريراً يُعبِّرُ عن طموحات العرب في المشرق، ومن أبرز نقاطه عودة لبنان إلىٰ حدود عام 1914م.

ثامناً: اتفاق موقف كلّ من لبنان والأردن علىٰ دعم الثورة السورية الكبرىٰ، فالأردن فتح الحدود واستقبل الثوار في منطقة الأزرق، بينما في لبنان اشتدَّت المطالبة للاتحاد مع الداخل السوري، وأصبحت جريدة العهد الجديد هي الناطق

الرسمي باسم الثورة السورية الكبرىٰ، لا سيما بعد مشاركة معظم الطوائف اللبنانية في هذه الثورة.

تاسعًا: تعرَّضت العلاقات الأردنية اللبنانية لكثير من التقلبات ما بين الفتور والقوة؛ وذلك نتيجة لسياسة الانتداب في كلا البلدين.

عاشراً: كانت علاقة الأمير عبد الله المؤسس مع الأدباء اللبنانيين، لا سيما وأنَّ عمان كانت ملتقىٰ لهؤلاء الأدباء، أبرزهم الأديب طانيوس ضرغام، والذي منحه الأمير لقب شاعر الشرق الكبير.

حادي عشر: التقت الحركة الوطنية الأردنية مع الحركة اللبنانية الوطنية في عدة تقاطعات فيما يتعلَّق بالقضايا العربية، أهمّها القضية الفلسطينية مثل المؤتمر الإسلامي في القدس، والمشاركة في دعم الثورة الفلسطينية الكبرىٰ، والمؤتمر القومي العربي.

الثاني عشر: تغيّر العلاقات بين البلدين في فترة الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد حصول لبنان علىٰ الاستقلال، ودعم الأردن لتحرير لبنان من حكومة فيشي، ثم حصول الأردن علىٰ الاستقلال، وهنا بدأت العلاقة منحنىً مختلفاً عمّا كان سابقاً، مثل التمثيل الدبلوماسي والاعتراف السياسي بين البلدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1 - وثائق دائرة المكتبة الوطنية.

2 - أوراق محب الدين الخطيب / مركز الوثائق والمخطوطات – الجامعة الأردنية.

ثانياً: الوثائق المنشورة

1 -الوثائق العربية:

أ ـ الوثائق الهاشمية، إعداد وتحرير: محمد عدنان البخيت وآخرون.

ب ـ وثائق الحزب السوري القومي الاجتماعي/ موقع الحزب على الشبكة الرقمية.

جـ ـ وثائق سورية الكبرى، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

د ـ جامعة الدول العربية، ميثاق جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1945م.

هـ ـ دائرة المطبوعات والنشر، الوزارات الأردنية (1921 – 1984م) عمان، 1984م.

2 -الوثائق البريطانية:

1. Arab dissident movies ،edited by: A.L.P Burdet ،archive editions 1996 ،

2. Records of the hashmite dynasties: a twenty century documantry of history ،editied by: alan del. Rush ،archive editions1995،

3. Records of Jordan 1919 – 1956 ،edited by: jane prie stlamd ، arcvive editions1996 ،

4. Minovities in the middla east،druze communtes1840، – 1974 ،arcvive editions 2008

ثالثاً: الصحف والدوريات

أ ـ الصحف:

1 -صحيفة الأهرام (القاهرة)، الموقع الإلكتروني (الأهرام ديجتال).

2 -صحيفة الإصلاح (نيويورك)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

3 -صحيفة البشير (بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

4 -صحيفة الشرق العربي (عمان)، والجريدة الرسمية (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

5 -صحيفة لسان الحال (بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية – بيروت.

6 -صحيفة الصفاء (بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية – بيروت.

7 -صحيفة الجامعة العربية (يافا)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

8 -صحيفة الجزيرة (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت.

9 - صحيفة النهار (بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت.

10 - صحيفة الميثاق (عمان)، محفوظة في دائرة المكتبة الوطنية – عمان.

11 - صحيفة الهدى (نيويورك)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

12 - صحيفة فلسطين (يافا)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

13 - صحيفة الدفاع (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

14 - صحيفة الديار(بيروت)، أرشيف الديار على الشبكة الرقمية.

ب ـ الدوريات

- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، 1984م، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الكويت، **الحولية الخامسة**.
- عبد العال، سيد محمد، 2005م، الأزمات الوزارية في لبنان (1943-1952م)، **مجلة كلية الآداب بقنا**، جامعة جنوب الوادي، ع: 15.
- علي، عماد عبد الهادي، عطية، وسيم عبود، 2013م، الحزب القومي السوري، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، العراق.
- ريان، محمد رجائي، 2012م، **مجلة دراسات**، **العلوم الإنسانية**، الجامعة الأردنية، عمـان.
- ناصر، مروان، 1978م، فلسفة الميثاق الوطني اللبناني: تأجيل الدخول في مرحلة الوطن، **مجلة شؤون فلسطينية**.
- العبادي، سامر، 2013م، **مجلة أقلام جديدة، وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية**، الجامعة الأردنية، عمان.

رابعاً: المصادر والمراجع

- أبو جابر، رؤوف 2009 م، **تاريخ شرقي الأردن أو اقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين**، عمان، دار ورد.
- أبو غنيمة، هدى 2001م، **سيرة منفية أوراق محمد صبحي أبو غنيمة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أنطون 1947م، سعادة، الآثار الكاملة، بيروت، د. ن، الشوير.
- بش، يوسف 1994م، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، المستدرك 1948 م، بيروت، د.ن.
- الحكيم، يوسف 1986م، سورية والعهد الفيصلي، ط2، بيروت، دار النهار.
- حوراني، هاني 1987م، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي التطور المشوه 1921 -1950**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.
- الحيكم، أنطون 2001م، **العلاقات اللبنانية السورية (1918 -1950م)**: محاولة تقويمية، أعمال المؤتمر الوطني، أنطلياس، الحركة الثقافية.
- رزق، يونان لبيب 1999م، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية دراسة وثائقية 1919 -1945م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزعبي، زياد عايش، أسامة حسني 2013م، **وثائق مصطفى وهبي التل (عرار)**، إربد، جامعة اليرموك.
- سلطان ذوقان الأطرش، 1959م، **مذكرات سلطان الأطرش**، دمشق، المطبعة العربية.

- سيف، رولا، سعادة أنطون 1999م، **زعيماً للمستقبل**، بيروت، د. ن.
- الشياب، سلطان، 2011م، **سيرة حياة رؤساء الديوان الملكي الهاشمي 1921م – 2010م**، عمان، د.ن.
- الصلح، هلال 1994م، **رياض الصلح تاريخ رجل وقضية (1894-1951م)**، بيروت، د.ن.
- عليوي، هادي حسن 2000م، **الاتجاهات الوحدوية في الفكر العربي المشرقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العوادت، يعقوب الملثم، البدوي 1987م، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، ط2، عمان، شركة التوزيع الأردنية.
- غنايم، زهير، طريف وجورج، 2001م. **أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين 1923م – 1928 م**، 2 جزء، عمان، مكتبة الشباب.
- قاسمية، خيرية 1975م، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، جزأين، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمد، هاني 2007م، **أحسن الربط في تراجم رجالات السلط**، عمان، البنك الأهلي.
- غوانمة، يوسف 2010م، **بطولات الجيش العربي في القدس وفلسطين**، عمان.
- ـــــــــــ **أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948 م**، 2008م، عمان، د.ن.
- ـــــــــــ 1994م، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية (1946م – 1952م)**، عمان، نشر جريدة الرأي.

- ـــــــــ **حول الحركة العربية الحديثة**، 5أجزاء، 1951م، بيروت، المطبعة العصرية.
- عطاالله، سمير 1995م، جنرالات الشرق، **دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين**، بيروت، **دار الساقي**.
- الريماوي، 1988م، **سهيلة الجمعية العربية الفتاة**، عمان، دار. مجدلاوي.
- جحا، شفيق 1995م، **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918 – 1946م**، جزأين، ط2، بيروت، د.ن.
- العمري، صبحي 1991م، **ميسلون نهاية العهد**، لندن، منشورات رياض الريس للكتب والنشر.
- العبوشي، صلاح 1989م، **تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء**، بيروت، دار العلم للملايين.
- العقاد، صلاح 1987م، **تكوين لبنان الحديث، ندوة بعنوان الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب.
- العارف، عارف 1956م، **النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، صيدا، المكتبة العصرية.
- العبد، عارف 2001م، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عيد، عاطف وآخرون، 2002م، **موسوعة لبنان تاريخ وسياسة وحضارة بين الأمس واليوم ومن الانتداب إلى الاستقلال،** 15 جزء، بيروت، كابرس للنشر.
- البيطار، عبد الرحمن 1990 م، **تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية 1939 – 1950 م**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.
- العدوان، عبد الحليم 2008م، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921 –1989م**، 2 جزء، عمان، الراية للنشر والتوزيع.
- نوار، عبد العزيز سليمان 1974م، **وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517 – 1920 م**، بيروت، جامعة بيروت العربية.
- عبد الغني، عبد العزيز 1987م، **بحث في العلاقات السورية اللبنانية حتى عام 1985م**، بحث منشور ضمن ندوة الأزمة اللبنانية أصولها تكوينها، ندوة بعنوان الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار غريب.
- أبي عبد الله، عبد الله 1997م، **تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور،** 5 أجزاء، بيروت، دار ملفات.
- الحسين، عبد الله بن 1974م، **الآثار الكاملة**، بيروت، الدار المتحدة للنشر.
- العساف، عبد الله 2013م، **عرار وشعره في صحيفة الأردن**، عمان، دار صايل للنشر والتوزيع.

- ـــــــــــ **ماجد العدوان (1894م – 1946)**، 2002م، مسيرته ودوره في الحياة السياسية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية. عمان- الأردن.
- الشناق، عبد المجيد زيد، 2012م، **تاريخ الأردن وحضارته**، عمان، وزارة الثقافة.
- ـــــــــــ **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى 1976م**، 1996م، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- ـــــــــــ **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته**، 2003م، ط3، عمان، د. ن.
- الكيالي، عبد الوهاب 1979 م، **الموسوعة السياسية**، 10 أجزاء، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- خليفة، عصام كمال 1985م، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت، دار الجيل.
- الزاقوت، عطاالله 2008 م، أضواء على الثورة السورية الكبرى، ط2، دمشق، منشورات علاء الدين.
- مرهج، عفيف بطرس 1972م، **موسوعة المدن والقرى اللبنانية**، أعرف لبنان، بيروت، المطبعة الأهلية.
- شعيب، علي 2002م، **أنماط العلاقة بين الأمير عبدالله وحزب الاستقلال العربي**، بحث منشور في أوراق ملتقى عمان الثقافي العاشر، عمان، وزارة الثقافة.

- علي المحافظة، 1989م، **تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921م – 1946م**، ط2، عمان، مركز الكتاب الأردني.
- ــــــــــــ **الفكر السياسي في شرق الأردن**، 2002م، عمان، وزارة الثقافة.
- ــــــــــــ **تاريخ العلاقات الأردنية البريطانية منذ تأسيس حتى إلغاء المعاهدة 1921 – 1957م**، 1973م، بيروت، دار النهار.
- ــــــــــــ **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية**، ترجمة: جبور، رفيق 1985م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمر صالح العمري، 2012م، **موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية 1936 – 1948 م**، عمان، دار الخليج.
- العبيدي، عوني جدوع 1991م، **صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني**، الزرقاء، مكتبة المنار.
- العياشي، غالب 1955م، **تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1918 – 1954 م والإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي**، دمشق، مطابع أشقر إخوان.
- عيسى، غسان أحمد 2007 م، **العلاقات اللبنانية السورية**، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
- الموسى، سليمان 1959، منيب الماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان، مكتبة المحتسب.

- التويني، غسان 1954م، **منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي**، بيروت، دار النهار.
- الخازن، فريد 1996م، **الميثاق الوطني اللبناني في أبعاده الداخلية والخارجية دراسات لبنانية مهداة لجوزيف مغيزل**، بيروت، دار النهار.
- الطرابلسي، فواز 2008 م، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت، رياض الريس للنشر والكتب.
- الخطباء، فوزي 2009 م، **حسين الطراونة رئيس المؤتمرات الأردنية وعضو المجالس التشريعية الأردنية**، عمان، دار الأبرار.
- ــــــــــــ الشريقي، محمد 1993م، **حياته وآثاره**، عمان، دار الينابيع.
- حتي، فيليب 1956م، **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر**، بيروت، دار الثقافة.
- قدري قلعجي، 1955م، **جيل الفداء، قصة الثورة العربية الكبرى ونهضة العرب**، دمشق، دار الكاتب العربي.
- الصليبي، كمال 1991م، **تاريخ لبنان الحديث**، ط 7، بيروت، دار النهار.
- ــــــــــــ **بيوت بمنازل كثيرة**، بيروت، دار نوفل.
- ايزنبرغ، لورا 1990 م، **عدو عدوي الصلات الصهيونية اللبنانية منذ عام 1900 – 1948**، ترجمة: رضى سلمان، بيروت، شركة المطبوعات.
- زامير، مائير 1986م، **الكيان المسيحي اللبناني بين التصور والواقع**، ترجمة: سليم فارس، بيروت، دار المروج.

- مجموعة من المؤلفين، 1947م، الشيخ **قسطنطين يني الشهيد 1885 - 1947م**، صفحة من التاريخ القومي العربي الحديث، د.ن.
- خريسات، محمد 2008م، الأردنيون **والقضايا الوطنية والقومية دراسة في الموقف الشعبي 1918 – 1939 م**، ط2، وزارة الثقافة، عمان.
- عبد الحسن، محمد **النزعة الإسلامية في شعر محمد علي الحوماني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت.
- العجلوني، محمد علي 1956م، **ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى**، عمان، مكتبة الحرية.
- دروزة، محمد عزة 1960م، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، صيدا، المكتبة العصرية.
- الأغا، محمد علي 1991م، **الاتجاهات السياسية في لبنان 1920 – 1982م دراسة علمية موثقة مع بيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- العبادي، محمد يونس 2002م، **الرحلة الملوكية للشريف الحسين بن علي من مكة إلى عمان والبيعة بالخلافة**، ط2، عمان، دار مجدلاوي.
- عبيدات، محمود 1997 م، **الدور الأردني في النضال السوري**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الخوند، مسعود 2001م، **لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام**، بيروت، جديدة المتن.

- ـــــــــــ **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913م – 1943م**، 1995م. بيروت، دار النهضة.
- مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين، 2008م، **جائزة سعود الباطين للإبداع الشعري**، الكويت، معجم الباطين.
- نوار، معن أبو 2002م، **تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية قيام وتطور إمارة شرقي الأردن، 1920 – 1928 م**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- ـــــــــــ **تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، حروبنا مع إسرائيل**، 2007 م، عمان، الرأي.
- جابر، منذر محمود 2012م، **سجل أنا رشيد طليع**، لندن، مؤسسة التراث الدرزي.
- ـــــــــــ **الشريط اللبناني المحتل**، مسلك الاحتلال ومسارات المواجهة ومصائر الأهالي، 1999م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الصويص، منعم زيدان 2012م، **زيدان سعيفان الصويص حياته وشعره**، عمان، د. ن.
- تقي الدين، منير 1956م، **ولادة واستقلال**، بيروت، دار العلم للملايين.
- الحلو، ناجي كريم، 1980م، **حكام لبنان من 1920 إلى 1980م**، بيروت، مؤسسة خليفة للطباعة.
- نعمان، ناجي 1990م، **المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي**، بيروت، دار نعمان.

- النشاشيبي، ناصر الدين، **من قتل الملك عبد الله**، ط5، دار العروبة، عمان، د.ت.

- القسوس، نايف جورج 2014م، مذكرات الدكتور حنا سلمان **القسوس 1885- 1953م وكتاباه "كلمات صحية" وفوائد طبية" وصور عائلية وتذكارية ووثائق أردنية**، عمان، د.ن.

- مكاوي، نجلاء سعيد 2010م، **مشروع سوريا الكبرى أحد مشاريع الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- البعيني، نجيب 1984م، رجال من بلدي، بيروت، دار الريحاني.

- صدقة، نجيب 1948 م، **قضية فلسطين**، بيروت، دار الكاتب العربي.

- دمشقية، نديم 1995م، **محطات في حياتي الدبلوماسية ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية**، بيروت، دار النهار.

- المومني، نضال داود، 1996م، **الشريف حسين بن علي والخلافة**، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

- أبو حمدان، تيسير 2013م، **بني معروف في واحة بني هاشم**، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع.

- ــــــــــ **أغصان الأرز في ربى عمان الجالية اللبنانية**، 2002، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع.

- الزعبي، أمجد أحمد، 2002م، **هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن (1920 – 1925م)**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- أندريا، 1971م، **تاريخ الدروز وتمرد دمشق**، بيروت، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر.
- سيل، باتريك 2001م، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، ترجمة: عز الأيوبي، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- بوسعيد، خطار 2004م، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933- 1939م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيضون، أحمد 2011م، **رياض الصلح في زمانه**، بيروت. دار النهار للنشر.
- ملكون، جبران 1947 م، **الملك عبد الله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية**، بغداد، دار الأخبار.
- جريج، جبران سعادة، أنطون 1982م، **زعيماً منذ الولادة وحتى التأسيس 1904- 1932م**، بيروت، مؤسسة فكر.
- ـــــــــــ **حقائق عن الاستقلال أيام راشيا**، بيروت، مطابع دار الفن.
- ـــــــــــ 1993م، **مختارات في القومية الاجتماعية**، بيروت، دار فكر.
- الحجاج، خليل 2001م، **تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946م – 1970 م**، عمان.
- ـــــــــــ **التطور التاريخي للحياة التشريعية الأردنية 1920 – 1952م**، 1994م، عمان، المركز العربي للخدمات الطلابية.

- الحلاق، حسان 1982م، **موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918 – 1952م**، عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.
- ــــــــــ 1998م، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء 1938–1946م**، بيروت، د.ن.
- ــــــــــ **فلسطين في المذكرات العربية والدولية**، 1998 م، عمان، دار مجدلاوي.
- ــــــــــ الحلاق، حسان علي 1982م، **مذكرات سليم علي سلام (1886م – 1938م) مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية**، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حمارنة، بطرس، 2000م، **زراع الحياة تأملات عسكري أردني**، عمان، دار سندباد.
- الحوت، بيان نويهض 1981م، **القيادات والمؤسسات العربية في فلسطين (1917–1948م)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الحوت، بيان نويهض: 1993م، **مذكرات عجاج نويهض**، ستون عاماً مع القافلة العربية، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر.
- حوراني، ألبرت 1997م، **الفكر العربي 1789م – 1939م**، بيروت، دار نوفل.

- الحوراني، أكرم: 2001م، **مذكرات أكرم الحوراني (1914 – 1996م)**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الخوري، 1960 م، **بشارة خليل رئيس جمهورية لبنان: حقائق لبنانية**، ثلاثة أجزاء، بيروت، منشورات أوراق لبنانية.
- الدهامشة، باسم 1998 م، **مصطفى الغلاييني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.
- ديغول: 1984م، **مذكرات الحرب**، أربعة أجزاء، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، دمشق، طلاس للترجمة والنشر.
- الرفاعي، عبد المنعم، 2001م، **الأمواج**، عمان، وزارة الثقافة.
- الزركلي، خير الدين 1969م، **موسوعة الأعلام**، 8 مجلدات، بيروت، دار العلم للملايين.
- ــــــــــ 1923م، **ما رأيت وما سمعت**، القاهرة، المطبعة العربية.
- ــــــــــ عامان في عمان، 1925م، **مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن**، القاهرة، المطبعة العربية.
- زعيتر، أكرم: 1980م، **الحركة الوطنية الفلسطينية (1935 – 1939م)**، يوميات أكرم زعيتر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- زيادة، بيار 1969م، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت، المطابع الأهلي.

- سونيه، بيرسون 2011م، **مهمة الكونت برنادوت عام 1948 م الوساطة والاعتدال**، ترجمة: زيد عيادات، محمد المصالحة، عمان، الجامعة الأردنية.
- الشاعر، جمال 1987م، **سياسي يتذكر، تجربة العمل السياسي**، لندن، رياض الريس للكتب والنشر.
- ـــــــــــ 2002م، **دفاتر العمر**، أوراق من رحلة الحياة والسياسة، عمان، دار سندباد للنشر.
- شلايم، أفي 2013م، إسرائيل وفلسطين، **إعادة تقييم ومراجعة ودحض وتقييم**، ترجمة: محمد ياغي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شهاب، أسامة 1988م، **صحيفة الجزيرة ودورها في الحياة الأدبية الأردنية** 19139 – 1945م، عمان، وزارة الثقافة.
- الصلح، تقي الدين 1990م، **في القومية والحكم**، بيروت، دار النهار.
- الصلح، سامي 2004م، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، ط2، بيروت. دار النهار للنشر.
- طريف، جورج، غنايم، وزهير 2001م، **أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين** (1923–1928م)، جزأين، عمان، مكتبة الشباب.
- ظبيان، تيسير 1994م، **الملك عبد الله كما عرفته**، عمان.
- عثمان، حسن، صالح أحمد 1995م، **رجالات مع الملك عبد الله مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، وزارة الثقافة.

- العجلوني، محمد علي، 1956م، **ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى**، عمان، مكتبة الحرية.
- العجمي، أحمد عبده، 2005م، **البقاع بين لبنان وسورية 1918 – 1936 م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- العرموطي، عمر محمد نزال، 2012م، **مذكرات اللواء حكمت مهيار مدير الأمن العام الأسبق**، عمان، د. ن.
- عز الدين، حليم، 1994م، **تلك الأيام مذكرات وذكريات**، 5 أجزاء، بيروت، دار الأفاق الجديدة،
- العفيف، أحمد 2006م، **الملك عبد الله وقضية الوحدة السورية**، عمان، دار جرير للطباعة والنشر.
- العلاونة، أحمد 1998 م، **ذيل الأعلام، قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين والمستعربين**، جدة، دار المنارة.
- غريب، حسن خ. 2000م، **نحو تايخ فكري سياسي لشيعة لبنان**، بيروت، دار الكنوز الأدبية.
- قاسمية، خيرية 2002م، **مذكرات عوني عبد الهادي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كلوب، جون 1986م، **قصة الجيش العربي**، **ترجمة**: أحمد عويدي العبادي، عمان، الدار العربية للنشر.

- الكوفحي، إبراهيم، 2003م، **شعر عبد المنعم الرفاعي**، عمان، الشركة الجديدة للطباعة.
- المجالي، هزاع، 1960 م، **مذكراتي**، عمان، د.ن.
- المغيض، تركي رجا 1980م، **الحركة الشعرية في بلاط الملك عبد الله 1921م – 1948م**، عمان، وزارة الثقافة.
- الملكاوي، حنان 2001م، **التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان 1921 –1947م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.
- المياحي، حكمت 2006م، **العلاقات السياسية السورية الأردنية 1918 – 1925م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Meir zamir ،the formation of modern Lebanon ،carro heim ، londodn.1985 ،
2. Golda meir ،my life weidenfeld and Nicolson ،londodn ، .1975
3. Philip s. khoury ،Syria and the French mandate: the politics of arab nationalism 1920 – 1945 ،I.B Tauris ،London.1987 ،
4. Yoav alon ،the makong of Jordan ،tribes ،Tribes ، Colonialism and the Modern State،I.B Tauris،London ، .2007

الملاحق

تعليمات الى السيد عبد المنعم الرفاعي القنصل العام بدمشق

الأردن لسوريا ولبنان

أولاً: توثيق عرى الصداقة بين سوريا وشرق الأردن وشرق الأردن ولبنان

ثانياً: حصر القنصلية بما يتعلق بسياسة [illegible] في درجة من الوقار والطرق المناسبة التي ترضي الرأي العام والحكام

ثالثاً: للوضع المتجزئ في البلاد وللأوضاع السياسية طوال السنين وجدت شرق الأردن في مركز يجعل الرأي العام يعتقد أن الجزء الملكي من سوريا والساعي للوحدة السورية على ذلك الشكل. فمن أجل ذلك يجب عليك إزالة كل خوف من هذه الناحية من رؤوس الرجال الذين يجهلون المسؤولية ومن أن الحكومة في شرق الأردن كانت في العهود السالفة تعمل لخصوص سوريا مما كان فيه [illegible] الآن [illegible] اتخذت سوريا الصغرى [illegible] الوطن أن تنعطف عليها. إنما نحن في فترة تمتزج فيها الدنيا الحالة من بعد الحرب فمن خير العرب أن يتساندوا وأن يتطاوعوا وأن يكونوا شيئاً واحداً فإن ذلك أقرب لسعادتهم وأسرع لسلامتهم.

خامساً: اعلم أنك ستكون الملحوظ من جميع الجهات إلى حد ما فاحرص على أن تكون صادق الكلام ولا تستعجل في أي قسم آخر له رأيه أي حد ولا تنحاز إلى جهة وإلى ذلك فالحكم والحكم الرأي العام الذي لا سلطة لأحد عليه

سادساً: اعلم أنه إن سمعة الأوطان العربية [illegible] الشخصيات فأسرع إلى إعلامي كل ما هنالك [illegible] وأن [illegible] الانقطاع أعظم رعاية للسلام العربي وأنه [illegible] ولا تأخذ عنه بحظ إلا أن تدعي لمصلحته دون مصلحة الوطن إن استطعت

سابعاً: أكرم [illegible] الناس وحببهم إلينا

[illegible] ١٣٦٤

[illegible] ٤ شوال

رسالة بخط الأمير عبد الله بن الحسين إلى السيد عبد المنعم الرفاعي حينما عُيّن قنصل عام في سوريا ولبنان.

- ٤٨ -
ص

المصدر: صفحات من رحلة الحياة - عبد المنعم الرفاعي، الأمواج، عمان، وزارة الثقافة ٢٠٠١م

الحدود [illegible] . وقد بقيت هذه الإمارة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] البيئة والوفاء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] البيئة
من طلب [illegible] [illegible] [illegible] لم يخرج بريطاني واحد [illegible] [illegible] المدينة
الأربعة [illegible] [illegible] ضد قوات (ستاهود) [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والدولة الغربية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] العرب [illegible] الحالية [illegible] [illegible]
[illegible] . [illegible] [illegible] [illegible] أنهم [illegible] تقدما [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] . [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بريطانيا [illegible] الجواب [illegible] [illegible]
كل هذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] . [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الغالية عليهم [illegible] القدرة [illegible] [illegible]
الخطر الشديد [illegible] [illegible] [illegible] الجزائر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بريطانيا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] القانون [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] أفريقيا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الخطر [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible]

هام جداً

١٠ الى ٤ ان
الوثيقة في ٢٠٠٤.٢.
بعد ما حصل عليه الاخ
تعقيب / سوريا الكبرى

مقابلة رئيس حكومة شرقي الاردن

عزيزي توفيق باشا

[illegible] سوريا [illegible] لبنان [illegible] اعادة الحياة الدستورية على الشكل
انه عندما [illegible] في لبنان [illegible] العالم باجمعه [illegible] يحكم [illegible]
[illegible] الخطرة على [illegible] [illegible] بحكمتكم [illegible]
[illegible] بريطانيا العظمى [illegible]
[illegible] سوريا الذي [illegible] سوريا [illegible]
[illegible] عن القرار الذي [illegible] فرنسا الحرة عندما [illegible]
[illegible] عام ١٩٢٠ [illegible]
بريطانيا [illegible] فرنسا [illegible] للضرورة الحربية التي [illegible]
[illegible] الايطالية والالمانية [illegible] لسوريا [illegible]
[illegible] ([illegible]) [illegible] استقلالها [illegible]
على ان [illegible] فرنسا الحرة [illegible] الى ان تحدد
[illegible] التي تحدد [illegible] الطرفين بين فرنسا وبين سوريا ولبنان [illegible]
[illegible] بريطانيا العظمى [illegible] مصر [illegible]
[illegible] الدول [illegible] بريطانيا العظمى [illegible]
[illegible] اللورد موين [illegible]
[illegible] البلاد [illegible]
[illegible] سوريا ولبنان
[illegible] الامة [illegible]
[illegible] بريطانيا [illegible] فرنسا الحرة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible]
[illegible]

[illegible] أن الجدال ثار بعيد الحياة الدستورية للبلاد بدون [illegible]

[illegible] الانتداب والاستقلال [illegible] بعد

[illegible] الواقع الجديد [illegible] وزير الدولة [illegible]

وأنه [illegible] إعادة [illegible] الحياة الدستورية والعودة إلى الأوضاع [illegible]

[illegible] الرئيس

[illegible] تحمل مسؤولية [illegible] نصيحة [illegible] البلاد [illegible]

[illegible] أبناء العرب من المظالم [illegible] الحرب [illegible] لما تعانونه ولكل

[illegible] العالم [illegible] الضحية [illegible]

[illegible] لقد أشرك العرب في الحرب السابقة [illegible]

[illegible] بريطانيا [illegible] الطرف [illegible] الأمر [illegible]

[illegible] سوريا [illegible] المركز المسؤول [illegible]

[illegible] العربية الكبرى هو الوطن المقدس [illegible]

[illegible] ولم [illegible] إلا [illegible] منهم إلا

[illegible] بريطانيا [illegible]

[illegible] العرب [illegible] القسم الشمالي [illegible] غرب سوريا [illegible]

[illegible]

وأما الحجة لاستئناف القتال فلن نعدمها. وهؤلاء هم اليهود يقدمون لنا كل يوم بخرقهم الهدنة حجة جديدة وسبباً مبرراً لاستئنافه وإني لا أستبعد أن نفاجأ في يوم قريب بحدث يعرّض القدس للخطر والضياع ألفت إليه نظركم منذ الآن.

كما أني أرى أن وضعنا السياسي اليوم قد أصبح أفضل مما كان عليه قبل الهدنة. وقد أفادتنا قضية اللاجئين من هذه الناحية فإنكم تعلمون أن قضايا اللاجئين المشابهة في أوروبا قد أوجدت استعداداً في العالم للتحسس بمثل هذه الأمور وقد بنى اليهود حتى يومنا جانباً من قضيتهم على مسألة المشردين واستدروا عطف العالم على قضيتهم عن هذا السبيل. وبوسعنا استغلال هذه الحالة استغلالاً كبيراً إذا أحسنا العمل فيها وأحكمنا عرضها على أنظار العالم. وقد بدأنا نحن نشعر بشيء من العطف في بعض الأوساط الدولية يمكن أن يعتبر مشجعاً.

إنه من البديهي أن أول ما علينا القيام به استعداداً لاستئناف القتال هو سد الثغرة التي تحدث بانسحاب شرق الأردن من الميدان تحت الضغط السياسي الواقع عليه.

إن وقف القتال هذه المرة لم يكن كما تعلمون في الحقيقة خوفاً من مجلس الأمن وعقوباته ولم يكن كذلك خوفاً من تسلح اليهود فهم يتسلحون سراً وعلناً، قبل الهدنة وبعدها، وفي حالة الحظر أو رفعه. ولكن وقف القتال كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها ولا أعتقد أن إعادة جميع العتاد الذي استولت عليه مصر إلى شرق الأردن يمكن أن تعيد شرق الأردن إلى القتال - ولقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي، في حال انسحاب الجيش الأردني، ينسحب هو أيضاً من الميدان دون ريب. ولما بلغ هذا الحكومة المصرية أثار قلقها الشديد فبادرت إلى إيفاد معالي عزام باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

وقد اجتمعنا هناك وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه واجتمعنا بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي قبل مغادرتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لإقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة. وقد ساعدنا سمو الوصي كثيراً في هذا الموضوع حتى أنه وعد، حفظه الله، بالذهاب بنفسه إلى الجبهة، لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود وصالح صائب باشا على عدم الاستمرار في القتال وكان ذلك بحضور سمو الوصي كما نقل إليكم إصرار القائد صائب باشا في حضرة جلالة الملك عبد الله على عدم القتال ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن. وعلى هذا لم يتم شيء لاسترداد الرملة واللد كما تعلمون.

11 مذكّرة رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق
14 آب 1948

طلب إليّ جلالة الملك عبد الله أن أقابله في عمان وكرر الطلب وأراد أن يكون هذا الاجتماع قبل العيد. فرأيت من واجبي أن ألبي رغبته وذهبت إلى عمان يوم الأربعاء في 4 آب واجتمعت معه اجتماعاً طويلاً لم يحضره غير دولة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن الذي كان خلال الاجتماع حكيماً كعادته موفور الكياسة واللياقة كعهده دائماً. فدار الحديث أولاً حول تقصير الجامعة العربية نحو مملكة شرق الأردن وعدم برها بوعدها لجلالته بدفع ما كانت قررت دفعه لتجنيد جنود يقاتلون إلى جانب الجيش الأردني ولابتياع أسلحة. وطلب إليّ بهذه المناسبة أن أسهل له إيصال أسلحة، تعاقد مع بعضهم على ابتياعها. وشكا جلالته شكاية مرة من استيلاء مصر على الذخيرة التي كانت واردة إليه على إحدى البواخر أثناء مرورها بالمياه المصرية.

وقد أجبت جلالته قائلاً: إنني أحد الموقعين على القرار المعهود بدفع المبلغ الذي عيّن له وإن تنفيذ ذلك القرار علّق على شرطين رئيسيين هما:

أولاً: عدم دفع البريطانيين للإعانة المعلومة.

ثانياً: متابعة القتال.

وقلت: إن هذين الشرطين لم يتحققا ومع ذلك فأنا على استعداد لمعاونة جلالته لدى الجامعة إذا ما تحققت أنه ينوي استئناف القتال.

وأضفت إلى ذلك قائلاً: إن الصراحة قد أصبحت ضرورية جداً. فإن سمعة الملك عبد الله تأثرت كثيراً عند وقف القتال.

وذكرت له أن ممثلي شرق الأردن أبلغونا قبل قرار مجلس الأمن وعند الاجتماع في عاليه أن شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس حتى ولو رفضته جميع الدول العربية.

ثم قلت له إنه أفضل لجلالته إن كان لا يمكنه استئناف القتال وإخراج الضباط الإنكليز من جيشه أن يصارح البلاد العربية بذلك تمام المصارحة. ومصارحته بذلك أكرم له وأفضل بكثير وأحفظ للمصلحة من أن تبقى الحالة الحاضرة كما هي من الإبهام والغموض. وإن الدول العربية عند ذلك تقيم حسابها على أساس آخر، فتخرج منه شرق الأردن وإن شاءت أن تستأنف القتال استأنفته على هذا الأساس.

الوثيقة رقم (١٤٩)

– برقية رياض الصلح رئيس وزراء لبنان من باريس أثناء اجتماع هيئة الأمم إلى الملك عبد الله في عمان في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، يطلب فيها أن يعلن رفضه لتقسيم فلسطين ودعم استقلال فلسطين الموحدة[1].

(أصل مطبوع)

جلالة الملك عبد الله - عمان

بلغ مسامع جلالتكم ما جرى على قضية فلسطين من تبدل بعد تقديم تقرير الكونت برنادوت الرامي إلى تقسيم فلسطين وإقرار دولة إسرائيل على أن يضم القسم العربي إلى شرق الأردن ظناً أن هذا الحل من شأنه أن يقضي على تضامن الدول العربية واتفاقها فيحقق المطامع التي سنحاربها وسنظل نحاربها إلى أن نقضي عليها ونفوز بأمنيتنا الغالية التي طالما جاهدتم جلالتكم في سبيلها ألا وهي وحدة فلسطين واستقلالها الناجز والقضاء على الخطر الصهيوني الذي يهددنا جميعاً في المستقبل ويجعل أوضاع الدول العربية عرضة للانهيار. وقد آلمنا كما يؤلم جلالتكم أن تذهب وفود الدول هنا والصحافة العالمية إلى القول بأن جلالتكم توافقون على الحل الذي اقترحه برنادوت وأشار إليه غير واحد من مندوبي الدول في خطبهم بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة فلسطينية موحدة لفلسطين بأسرها ويصرون على أن هناك صلة بين الحل القاضي بضم قسم من فلسطين إلى شرقي الأردن وبين تلك المعارضة لإقامة حكومة لا بد منها. لذلك أتقدم من جلالتكم باسم مصلحتكم التي تعلمون جلالتكم أنها عزيزة عليّ بالرجاء الحار بأن تقضوا على ما يحاك من مناورات يغذيها الصهيونيون وتعود بالضرر الفاحش على العرب في قضيتهم المقدسة وعلى مصلحتهم بصورة خاصة فتعلنوا على الناس أنكم ما زلتم ولن تزالوا تقاومون التقسيم وتسندون بكل قواكم استقلال فلسطين الموحدة، وأنا مع إخواني هنا جميعاً نتنظر هذا الإعلان مشفوعاً برسالة ملكية إلى الوفود العربية.

رياض الصلح

باريس في ١٩٤٨/٩/٢٧

---

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ر I، وثيقة رقم (١٣)، وملف ج VIII، (بدون رقم) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

أما إذا بقيت هذه الحالة وبقي هذا الإبهام وعدنا إلى عدم المصارحة فإن مسؤولية جلالته تكون أخطر كثيراً. وقد عدت فألححت كثيراً على جلالته أن يكون جوابه لي قاطعاً فاصلاً وأن لا يترك في ما يقوله لي احتمالاً لأي شك أو تأويل.

وقد أجابني جلالته بأن شرق الأردن لا يمكنه استئناف القتال إلا إذا أخرجت الأمة العربية جميع قواها وألقت ثقلها كله في الميدان. وأنه لا يمكنه إخراج القواد الإنكليز من جيشه.

وحجته في عدم استئناف القتال أن ذلك يحتاج إلى أسلحة وذخيرة واستعداد كاف. وأما في عدم إخراج أولئك أورد لي عدة حجج:

أولها أنه لم يلحظ عليهم أية خيانة والثانية أنه لا يمكنه تغيير سرج فرسه أثناء المعركة. والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهناك حجة رابعة لها مغزاها أوردها جلالته وهي أنه حريص على أن يظل الروح العسكري سائداً في جيشه فإن تبديل الضباط الإنكليز بضغط التذمر الذي أبدي ضدهم والنقد الذي وجه إليهم يفسد ذلك الروح، وهو لا يريد أن يجعل جيش شرق الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وإذا انتفض اليوم على ضباطه الإنكليز فإنه غداً ينتفض على الملك عبد الله نفسه، وقد ضرب جلالته المثل على هذا بكر صدقي في العراق. وألمع بعد ذلك إلى ظروف شرق الأردن السياسية وارتباطاتها الخارجية المعلومة.

بعد هذا سألت جلالته: ألا يمكن تسليم جيشه برمته إلى الجيش العراقي فيتولى كل شؤونه كأنه جزء من جيش العراق؟ فأجاب جلالته بأن سمو الوصي كان قد عرض عليه مثل هذا العرض. ولكنه لم ير تحقيق ذلك الاقتراح ممكناً لأسباب عديدة. ولقد بلغني بعد أن غادرت شرق الأردن أنه يفكر في هذا الموضوع ولكنني أرى أن التطبيق العملي لهذا الموضوع صعب المنال.

وبعد فلقد خرجت من تلك المقابلة وبعدما سمعت من أحاديث جلالته، وأنا مقتنع تمام الاقتناع أن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أقدمت على مثل هذا. وإني إنصافاً للحقيقة أقول إنني لم أشعر أن جلالة الملك عبد الله يقدم على هذه الخطة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف تصرف الرجل المضطر الذي ليس في يده حيلة أكثر مما فيها، فإني لا أعتقد أنه من الطبيعي والمعقول أن الرجل الذي بلغ خلال أسابيع من السمعة الطيبة في جميع البلاد العربية ما بلغه جلالته يهون عليه أن يخسر ذلك ويضيعه عن رضى.

أما وهذا هو حال شرق الأردن، فعلى الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قواتها وفي تنظيم خططها.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك الاجتماعات في عمان ولم يكن قرارنا في عاليه إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها لـ[قرار] مجلس الأمن وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف الأردن والمحضر الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع ولم يكن يكفي يومئذ أن نقول عن ممثلي العراق وسوريا ولبنان إننا نرفض وقف القتال لنستمر فيه جميعاً بينما كان يكفي أن يعلن مندوب شرق الأردن أنه لن يرفض قرار مجلس الأمن لكي نضطر للتوقف جميعاً، ذلك أن وقف القتال يكون معلقاً على قرار دولة من الدول.

وكنت أتمنى لولم يعلن بعد هذا عندكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، وإن يكن كان ميالاً في أثناء المناقشات ميلاً صريحاً إلى عدم القبول كما كان ميلي وميل جميل بك مردم بك وعزام باشا. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر إذ أظهرها ذلك بمظهر المنفردة في إرادة الكف عن القتال وصوّرها بصورة المتوانية المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال وهذا فضلاً عن أن العبرة في القرارات نفسها لا بالمناقشات التي تسبقها. وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر فشديد عميق على ما عرفت. وأنتم أدرى بما بذلت مصر سلماً وحرباً في سبيل فلسطين. وأنتم أعلم بإخلاصها وتجردها في ما بذلت كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية المشتركة الشاملة. وما لجلالة مليكها من مكانة عظيمة وضعها في خدمة هذه الشؤون.

ولقد كان بإمكاني أن أتبع أثر العراق لأني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة.

والآن بعدما ذكرت من موقف شرق الأردن والوضع العسكري بفلسطين وحالة الأمة العربية أعود فأقول مرة ثانية إنه لا مناص من القتال؛ إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا لمجابهة الموقف المقبل ونحن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع. وبعد أن أبدى العراق عرشاً وحكومة وشعباً من الحماسة البالغة ومن التصميم على استمرار الجهاد في سبيل فلسطين ما يثلج صدر كل عربي، لا بد من أن يكون للعراق خطة محكمة وتدابير تهيأ بدقة، ولأجل تحقيق هذا يهمنا أن نقف عليها ليدرك كل منا قسطه ونصيبه في المرحلة المقبلة القريبة.

كما وأنه لا بد من توحيد القيادة وقد زال السبب الذي كان يحول دون تحقيقها توحيداً صحيحاً كاملاً، بحيث توضع جميع الجيوش والأسلحة والأعتدة فضلاً عن

إن في موقف شرق الأردن هذا، بقطع النظر عن أسبابه، ما يؤلم الأمة العربية أشد الألم. ولكن في جلاء هذه الحقيقة بعض العزاء في نظري لأنه يفسح المجال لمعرفة قوانا الحقيقية التي يمكننا الاعتماد عليها كل الاعتماد ويخرجنا من حالة الشك الخطرة التي مررنا فيها من قبل.

وفي اعتقادي أن البلاد العربية عائدة حتماً إلى استئناف القتال، بل قد يكون ذلك أقرب مما نتوقع لأسباب عديدة. وإذا لم تكن هذه العودة بإرادتنا، فقد تقع بإرادة اليهود أنفسهم وهم الذين تشجعهم أوضاعنا المختلفة وتأييدات الدول وتدفعهم مطامعهم وغرورهم إلى عدم الوقوف عند حد.

إن مرابطة الجيوش العربية في مواقعها بفلسطين، بل موالاة العراق وإرسال المدد والنجدات لقواته، حكم لا يقبل الشك بأن القتال واقع حتماً. وما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع وقت ممكن. تلك هي إرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية فإن التأخير يفيد اليهود كما أن الهدنة أصلاً تفيدهم أكثر مما تفيد العرب.

ثم إن أخشى ما أخشاه أن يستولي على الأمة العربية إذا خذلها حكامها بعد استئناف القتال ما استولى على أهل فلسطين أنفسهم من روح التخاذل والانهزام وعدم الثقة في النفس. وهو شر ما يصيب الشعوب من ضروب الضعف والوهن.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع الحربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على غير حقيقتها، فإن بعض الحوادث التي وقعت بسوء التدبير أو لأسباب أخرى قد أظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة كما أظهرت اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً. ولقد كان وما يزال الخطأ المبالغة بقوة اليهود. واليوم هم أضعف مما يظن الكثيرون منا، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية ومن عدة نواح أخرى أيضاً، وإني أقول هذا بناء على المعلومات التي تردنا عن أحوال اليهود الداخلية من مختلف المصادر.

هذا فضلاً عن أن القوى العربية لم تلتحم إلا التحاماً محدوداً في القتال ضد قوى اليهود. كما أنه لوحظ أيضاً أن شكوانا إجمالاً من قلة العتاد كانت لا تخلو من مبالغة.

على أن الحرب لا يجب أن تعني الهجوم والخطف ومحو العدو والاستيلاء على معقله حالاً. ولكن الحرب تؤدي إلى تحقيق أغراض العرب لمجرد وقوعها واستمرارها وإن طالت شيئاً [؟] دون أن تعرضها لمخاطر كبيرة ودون أن تكلفها خسائر ضخمة في النفوس أو العتاد. خصوصاً وأن الجيش العراقي في مواقعه الحاضرة أصبح في حصن يصونه من المفاجئات والأخطار.

الوثيقة رقم (١٥٠)

- برقية الملك عبد الله من عمان إلى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أعرب فيها عن استيائه من قرار الجامعة العربية إقامة حكومة فلسطينية في غزة لأن ذلك معناه تقسيم فلسطين مؤكداً وقوفه مع قضية وشعب فلسطين[1].

صاحب الدولة رياض بك الصلح

باريس

إن تقرير الكونت برنادوت لم يكن أبداً موضوعاً لبحثنا، ولكن تعلمون أن الدولة الأردنية بالاتفاق مع دول الجامعة خاضت غمار الفتنة الصهيونية لخضد شوكة الصهيونيين والسعي للخروج من المشكلة بأقل ما يمكن من الخسائر مع تذكيركم بخطابنا الذي فهنا به على مائدة الغداء أول زيارتكم لنا، وبينما نحن ماضون في شرقي الأردن في مهمتنا الحربية متحملون أثقل الأعباء وحدنا وإذا بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين وتقيمها في غزة للتخلي عن المسؤوليات كما يقول الناس، وأن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه. أما نحن فلا نزال وحدنا متكلين على الله في القيام بالواجب، ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا في مصر ومن شمالنا في سوريا ولبنان تتهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم ولا تبعث كل واحدة منها بلواء وما أشبه غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر بالتحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة، متى رأينا ذلك كنا في الطليعة كدأبنا دائماً.

الشتاء أقبل واللاجئون في العراء، مسؤولية هؤلاء على الجامعة وعدم إنهاء القضية يعود على الدول العربية التي لم تبذل مجهوداً عسكرياً بل ظلت تتفرج، وإن أفعال جيشي وثباته تكفي لدحض مفتريات الناس.

عمان في ١٩٤٨/٩/٣٠ — تحياتي لكم ولإخوانكم جميعاً

عبد الله بن الحسين

(١) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الخطط تحت إمرة قائد واحد يتصرف فيها حسبما ترتئي القيادة وحسب ما تقتضي غاية تأمين الظفر للعرب.

واسمحوا لي أن أقول لكم إن مفتاح القضية أصبح الآن في يد العراق بعد أن كان في بدء القتال في يد شرق الأردن وبعد أن انتقل منها إلى يد مصر عند قبولها الهدنة الأولى في اجتماع اللجنة السياسية في عمان. وإني أرى أن الخطوة الأولى هي ما ذكرته من تبادل الرأي والمعلومات بيننا وبين العراق. وبعدئذ نخابر مصر، ثم نجتمع ونبحث. وأما قبل ذلك، فلا أرى من داع يستحق دعوة اللجنة السياسية للاجتماع.

وأما الثغرة التي يتركها شرق الأردن بانسحابه فأولى من يسدها العراق لأسباب عديدة.

فأولاً: بالنظر إلى الصلات الخاصة التي بين المملكتين يكون أيسر عليهما كليهما أن يأخذ الواحد منهما عن الآخر ما كان على عاتقه وأن يحل محله.

وثانياً: إن الوضع العسكري قد جعل طريق العراق إلى فلسطين شرق الأردن. وهو مركز تموينه ومواصلاته مع ميادين القتال. على أنه من الضروري على كل حال أن تبقى جيوش شرق الأردن مرابطة في مراكزها للدفاع مع خروجها من الميدان كقوة مهاجمة.

وتلك هي نية الملك عبد الله فإنه عندما كان يطلب أن يحصل على السلاح والعتاد واعترضت بأنه لا حاجة به إلى ذلك لأنه لن يستأنف القتال، أجاب بأنه لا بد له من الدفاع فإن اليهود لا يبعد أن يتقدموا من إحدى الثغرات يفتحونها إلى اقتحام شرق الأردن وكان دائماً هدفاً لهم يريدون الاستيلاء عليه.

وثالثاً: إن من حق العراق أن يكون مطمئناً ليستأنف القتال وهكذا بتوليه سد الثغرة بنفسه وبقوات تتألف تحت إشرافه وإشراف الجامعة من مناضلين فلسطينيين وأردنيين خصوصاً كما سبق له أن فعل في جنين يكون العراق قد حصل أيضاً على الاطمئنان التام، فضلاً عن أن جيشه أقدر الجيوش على هذا العمل. على أنه يخيل إلي أن هذا الأمر يحتاج إلى الاحتياطات الدقيقة حتى يتم بإحكام كما أنه يجب أن يتم بروح من الألفة والمودة المطلقة لأن وجود غير مقاتلين إلى جانب جنود مقاتلين أمر يحتاج إلى كثير من الدقة وحكمتكم كفيلة بمثل هذا الأمر.

هذا ما رأيت أن أكتبه إليكم بعد مقابلتي لجلالة الملك عبد الله في الموضوع الذي يتوقف عليه لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً والذي هو بلا ريب شغلكم الشاغل، رأيت أن أضمّنه رأيي الشخصي فيه وأخاطبكم فيه بتمام الكتمان. وقد كتبت إليكم ما كتبت وأنا سعيد بأن يكون على رأس الحكم في العراق رجل يقدر هذه الشؤون حق قدرها ويوفيها حقها من الاهتمام كما أني

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo